

1207

شرح کتب
نظام الدوله
نور بنده
عصره
نور

Delhi Arabic 1640

Arabic III



وبسم الله الرحمن الرحيم ونحم بحمده

الحمد لله الذي جعل في الصلاة على سيدنا محمد وآله في البر والرحمن رحمة واسعة تجارة لا يابى
 عليهم شمس الا جهنم لا تقضى ما بذعوا وما تقسمتم اثم الله الا شي عليم ما بقى **قوله** احمد السعدى
 لان اشرارهم ذواتهم لانه اذا راي الحسن من يديه يتي اليه يقبله كما يقبله بالشار عليه بها
 بحسب الجلي من السطر والسطر الدقيق استبدى الى ان الحسب شي عن روعه الى ذلك الحجة
 القدوس ولا يطيق الى النعم الموالين احب شي بقدر ذكره فلو ان شكر حقيقة حرف صحيح
 ما خلق الى ما فالت كراذلة ركب بظنه وذكره الى الله تعالى به شهودا علميا ويعلم علما ذوقا
 ان لا وجود الا لله ولا ترشح للنعمة الالهة ولا صفة كماله الا وهو موصوف بها فحين لا الحمد
 الا الله فله الحمد ثم تبارك بذلك ثم تبارك الحميد **قوله** من اصدق المبين محمل ان يكون من الالهة
 الى الظهور والمقام ان يعلم العلم الخيري بقدر اوضح لا محال لا شبهة بعد الاضاف الى الكلام
 على المبالغة وتخيّل ان يكون من الملائكة والمقصود ان يعجز بالشيء الى الالهة التقديرين وحده
 فيفسد البرهان بغير القاف الممتلئ البرهان اذ انهم الموارين او هو ميزان العدل الى ان
 كان ارسو ردي مربك في القاموس **قوله** المحل بالبنون والحياء المعجزة المصاهرة من فكت **قوله**
 في التفسير في القاموس شي رسي كابر من محب **قوله** على نظم رسي رجل رسي من القدر نطق **قوله**

كتبت ادب من صرحت بشي ومصدره دب وديب **وله** وان للمهرالم القريب الاول
 من الضرب هذا العدد الحام بكسر الميم الموت الارقال الاسراع والتقريب الثاني سر الابل والى
 كتب اولها الموت ادب **وله** فيها هم الالف زائدة وقديما وكما وعيا القديرين بها
 الى الحمد التي بعدد الحاصل انه دخل المرض الملك في انشا والتاليف المذكور وما قبل الطبعة وما بعد
 الطبيعة الالهية من اذ سواد ساحت بطيحي وهي كثره وذا ذلك يعني ثم غير ساحت الالهية
 الما قبل يعني الا كثره **وله** سجم الم سجم عليه كتبت سجموا سنجي البينة اذ دخل غير اذ او
 دخل كذا في القاموس الوصل اشديد اطل معروف يكون ذا وجب اذ وجب بغير
 دار حل كاسر اسم الما بحال بروي انه كان في مرض شديد حتى بقي السبعة بعد ايام سيرة لا
 تزيد على العشرة امر بعض زمناه ان يكتب الدياح ما يلحق اليه من الكلام اللطيف فيكتب
 ولم يجد الرخصة في ان يقوم بكتابة الدياحية **وله** بالدرجة المياده الدوج اشجرة
 العظيمة المياده معللة من ما دراع اي ما دراد اذ مسمورة من ما داسر وروى ورجا
 فيه الما وكمثل ان يكون بضم الميم والساار المودة وتشديد الال الميلة وهو ان يخرج
 كل الن شامم محققه ويراد منها الباقية اذ المسافة والال الدوج اراسي
 الباقية وهو اشيد من حيث العظ **وله** العذر في انقضاء الم وهو هجوم المرض الوصل في
 انشا والتاليف ان قال قائل انه سادى عيا ان الدياحية ابتداءه وما سبق في الدياحية
 عيا انها حاشه فبقه انها ملحقة قبل الاعتدال **وله** كذا الوج في تعميم الايام وهو يكون مباحة
 المؤلف كثره عيا قريب من السقم المعتمد **وله** فاستقرنا عيا السنة والاولية من حيث السقم المعتمد
 واما الذي لو صدقوا الفنون السنة الاول **وله** قد درست في كتاب اربان الم العلم الكلي بالوضوح
 اعم من الموضوعات وهو العلم الا عيا ما نوضوح الوجود المطالعن الذي نحن لعمريه الان

جري **ر** ما علم الذي نحن بصدده اعني الطبق عام جري موضوع جسم المحسوس المفقود بالمحسوس فاني
 فان جسم محسوس ولو بالعرض لا غير بعيد ان يجرى عن الجسم الماخوذ من حيث كونه موجودا في الزمان
 فانه بهذا الاعتبار لا بحث عنه بحث عنه في وقت هذا او غناء العتيد الا غير صاروا الرديدين في حجة
 الموضوع المطرقة ان رتبة الى ان مالها واحد فبانها عزت فانت ليس من ذلك لا كسوف
 ان الحركة قد يراودها مطلق التعرذ الطبيعة مبداء التعرذ ما يستلزم ان الموضوع الجسم جسم الامة
 اهل الى حجة التعرذ فان الامة هي الاستعداد او سويح ان الحركة والفردة في هذا الطبيعة هي الحركة المستمرة
 فلا يحجة الطبيعة ما سبق العلم الا ان محل التعرذ المعارف روح منحل الوقوع في التعرذ على قوله
 والقول على الاتفاق الا اهل هو الموافق لا عليه الجاهل والارم ان لا بحث عن نفس الحركة بل
 جعل الحجة المذكورة في الموضوعات فباله في نظر الباحث وهو من حيث الموضوع من حيث
 كتب النطق لا يلزم محدودا ان قبل ان كلمة اول من الحجة فحيات الموضوع احدى هذه الحجة فحيات
 الاضمار على واحدة منها كما في اكثر الكتب المتعلقة ومعدلات ردة الى الاختلاف في الجسم
 وسياك حال فانه يلزم ان لا بحث في هذا المقام عن مسائل ان فوالها فانها ليست نوعا من الجسم بل
 الاضمار والجواب الى البحث عن الانسان الذي هو موضوع من الموضوع من جهة ان رتبة ذات قوى
 لا عن نفس النفس هو اقرب الاجوبة التي تركت **ر** فالادل نحو كل جسم فله جبر طبعي يحكمه الارادة لا ينظر
 فيه الى جهة التعرذ والحركة وكذا كل جسم شكل طبعي ويحيى الى معناه ان كل جسم لو طبعه فله جبر
 طبعه الحكان واحد مستمر عليه طبعه والاطلب بالهركة وتحقيه وهو لا من نوع من المتعلق فالاد
 ان يعبر على جهة الطبيعة ومع ان الجهات الابدية هي لازمة لها حجة ولكن منها من جهة الطبيعة
 وفيه بعد الادراك وذلك يرتك الى ان لا انفصال ادوجها فاهم **ر** ثم الواضح الا انه قد يلو
 صعدا من ان يثبت ان المحسوس والموضوع المعبر في تحديد الموضوع الذي هو اكل مواطاة لان الادراك

الذرية هي المحيوت عنها والمحيت هو اشياء شتى لا فربان فيكون المحيت هو ربط الذي
 في السائل ولا ربط فيها الا بالحل الواط في فيكون الاعراض الذاتية محولات لسائل فلا يكون
 صوابا واعراضا ولذلك تناسخ قاطبة ما يكون المبادي الواقعة في الامتداد بالاشتقاق
 والجواب ان ما ذكره المصنف هو ان السائل في الكلام الرئيس والعقل فلهذا ان يقول ما كانت خدام
 ضرورية في ان اوله في الحق وانما الواقعة في تحديد على السبوت لا علم كافي في تحديد الامور بالعلم
 في السائل المطالب برهان هو انما يشاء العوض بالمواظاة اذ يشاقق بالابراد ما يدل على شيوة الموضوعة
 نحو كل جسم فلهذا كل طبعي في المحيوت اعم فلهذا ضرورة بلجي الى حرف هو لا ركام رسمهم الى ما بينهم ان قلت
 ان ذلك لا يحمل بالمواظاة هو المشت المحيوت عنه قلنا ان رسم فليكن العوض الذي هو السائل في
 المتخوذة ولا بد من ان يكون المحيوت الواقع في تحديد العوض هو هذا الاشياء فلهذا في الصورة
 تكون من لواق احسن الطبيعي المطبق في بان الصورة انوعه حاله في احسن من حيث هو جسم اي العقل
 من المادة والصورة الحسية رسم الاظهر في العلم ان ذلك في موضوعه وان جعلت في الموضوع
 الادبي هو السبوت كل من لواق احسن في السائل على الساحة تجعل عوارض الحزم من عوارض العقل
 والعقل في هذا بالذات والعقل من خواص احسن فيكون الصورة من عوارض احسن فاهم **وهو** وجود
 يكون لاحقة هم انقلت على ما ذكرت حال الصور النوعية السابقة تكون اصولا حقه لمواد في السائل
 السبوت اعم فلهذا لا فرق ان قلت ان اعم في السبوت اعم محله من لواق احسن في الحق واهم **وهو**
 قد يكون في اما من الصورة يعني ان الاصل الذي في تحديد من صور الصورة معنى وصورها في جعل محولا
 في السائل وان لم يكن يعطى رعايا كافي في العقل فان مناه ما الصورة فليكن **وهو** رسم هو الجواب
 سبوت اعم في السبوت اعم فلهذا لا فرق ان اعم في السبوت اعم محله من لواق احسن في الحق واهم **وهو**
 من افراد المحرود فان القابل بالذات له في السبوت اعم محله من لواق احسن في الحق واهم **وهو**

طارده فيه الصورة الحسية وان اريد ان اوصف الفرض بالفرض متعقبا في الالوهة والصورة
 حتى ان الحار المذكور في العقل بالذات هو الصورة الحسية وانما قبل العقل في الغالب للعقلية
 والسادسة المستفادة وسقط على ما علم ان ان الاله في مرضه فالتجديد كذا في الصورة
 فانما هي في الاله اي في بعد التعقيل متعقبا استقامت وحررت في عالم الواقع بل هي محله
 والهي في سعادته ان اده ان يتحد بين قبل البتة صدر ان وسقط فالجور هو البتة
 الاله هو الصورة والصورة مباد العقل فلا يكون الا سطح فلا يكون الجور معقولا ويكون محلا
 اخر من التجديد بالاجزاء المحركة فخرج مما حصل ان الجسم هو الذي في نفسه جوهر قابل للاسناد
 الصورة ليس فاقم وبهذا ان احد الاستعدادات الثلاثة لا بد فيه لان المحرك في
 ما يخص الجسم فالجور في الالهية في العقل وان دفع ما ارى من ان احد الاستعدادات
 كالفان الجور المحركة مطلقا متعقبا في الجسم فان اطلق الجور من الجسم ذلك بعد الجور عند
 هذا في قولهم في الطول الرقيق العيين اشارة الى ارتفاعه اشارة الى التعقيل من ان الصورة
 لان الجسم في نفسه اريد واحد لا اثنان وكذا العرف في الحق وحاصله ان الجسم منه العرف في الطول
 ان تعقلا ان ظاهره فاسده وانما الصواب بان اول ذلك غير تام فان تلك العبارة متعارفة في محاور
 الى الحق في ذلك وادد لفظ الامكان لم يعدم فقط الحسية بالامتدادات المفروضة من الاله
 واما عدم لولها بالموجودة فانما ذكر استطرادا توفيقا للمقام واما كما ترى فالوجه ان الجسم انما
 بالفرض استقل بالامتدادات واما فقط فمناط الحسية بالامتدادات المفروضة او الاستعدادات
 وليس كذلك وانما المناط الامكان الفرض المذكور **وهذا** وانما كانت الامتدادات الالهية على ان
 الامتدادات المطلقة وانما تعريفها خصوصيا والتعريف رسم ولا يصير تعريفا احدية الرسوم وتلك
 على ما هي فان الرسوم انما هي موقوفات الالهية مناهات تحقق الرسومات كيف ان الرسوم قد يكون متعارفة

والجواب ان الرسم كالتفصيل حقيقة الجسم بالموارد المحضة والمخازن الفارقة لتفصيل مرفقاتها
 ومن الامتدادات كاشتغال من وصلته ورهلا من حصص العقل سطل بالثبوت العقل في كونهما
 امتدادات او غيرهما فلا يعيد ان يرى ان الجسم قد تغيرت بتغيرها لان التفصيل عن بعض الامور
 هو الامور وهو الساق الى الذين درسم يكون بالامر عند المتأخرين فلو ان كفى بها فالحكم الذي لا يكون
 فيه لم يصدق الرسم عليه فقل ان الرسم والتفصيل فلا بين الامكان وهو حسن عند البعض والامكان
 الذي نفس فيه حال قوله وانما العقل يكون ان يكون له فخر وعنده فان ارتفاع حقيقة الامتدادات في الحد
 العقلية لا الجسمية فالذي هو الجسم حتى يمكن فيه الامتدادات الثلاثة والجواب ان حاصل الرسم هو الذي يمكن فيه
 الامتدادات ولا يشبه في انه لا يصدق على ما يجد الذي هو من اراد الحد ودون ذلك لان الامكان لم يوجد
 وفقا الى الجسم والامتدادات المسماة بالامور هو الحارة بالقياس الى الجوز فخرج الى اصل ان الحكم
 الذي كذا اذا العقل ليس بعد فالعام لا يصفى عن شئ فخر قوله وما ملحقه من هذه الجسمية انما هي
 شكل العقل وصورة واما ما طبعها الجسم في كونها جسم موضوعات المود ذلك لا يكون
 مما قبل ان الصورة مقومة للجسم في الصورة اي الازواج الجسم كمالا رد الارض والحقه للجسم المطرد
 المحصلة وبما الجسم فيكون الجسم موضوعاتها **قوله** وان اخرج في صورتك لم ولو جعل حبة رتبة ان
 يكون نفس الطبيعة او موضوعا اذا تار الارض الى ما ذكره ولكن ما في الارتفاع بطريق لا يفتي
 ولين قبل ان الطبيعة عبارة عن الصورة من حيث وقوعها في التغير لها نسبة مبداء التغير من حيث
 الاشتراك في العقل بالغير لم يغيره ما ذكره انما يتم اذا ارادني قوله وبعضها انما يصير منها ما بهود
 لمع من المعاد وانما فان طبيعة الام ليست غلبة فاعلم الطبيعة الاس بل معده كالسبب والسبب انما
 مضاهية فيه **قوله** واعلم انه سيفتح في العلم الاعيان لم يقتضيه ان كل امر طبيعي له مبداء وسبب في الطبيعة
 لا يبط فلا يكون لها مبداء بل الحق ان الامور الطبيعية لا ينفك عن مبادئها وذلك ان يكون بعضها

فان طبيعة النار لا تعبد الا الحرارة واليبوسة بما هي حرارة ويوبسة مثلا وذلك ان الطبيعة الطبيعية
 الطبيعة الحزنية بل تخلف برها بالطبع ان تخلص وطبيعتها الحزنية حاكمان ان مقتضى في الامور
 المتواردة هو مشترك في خصوصيات ملغاة ثم الاستدراج التزل ولو كانت شخصيات معقولة
 بالذات هم لا ياتي بحيل ان يكون قاصده شخصية لشخص لزوج حالات بعد افرق فلا ينقص نظام
 الطبيعة الكلية بغير دوا حسنها وانما ينقص لوفدت بالكلية روح ينقص ايضا اذ خصيت
 النوعيات لان في ذلك هو في النوعيات لذلك عرفت ان البعض هو القدر المشترك والاشياء
 ان هذا من المقتضى واضح فان الطبيعة لا تمشي الا الى الشكل الكلي والخصوصيات ملغاة
 وانما جازت من قبل المحل والزمان وغيرها او لخصوص الطبيعة الشخصية كموادها من كلامهم
 والمقتضى هو ان الاشياء في الابداعات فانه لا مقتضى الا الطبيعة فلا تحس الشخصية الا
 من شخصيات المحل صالح لكل شخص لو كانت الخصوصيات ملغاة في جانب المقتضى لاصحت الى الارواح
 واما الكمالات فلا ياتي في فيه ذلك فتدبر تدبر لا يتبادر وتكون لافاقا **قوله** اذ العقل لا يدرك
 الشخصيات بمجرد ذاته بل باستزاد قوة مقننة اى حسانية قال الشيخ الا ان لشخص القوة
 الحسية في الباطن وذلك لان القوة العاقلة المجردة لا بد منها في ادراك الكمالات فيجوز ان
 لا يدرك الكمالات الصادرة عن الشخصيات لا بد من تخصيصها بالحسنيات والشخصيات المجردة الكمالات
 نفس العقل المفروض بذلك اوصافها فادراكها حصوري لادراك لوجودها الكمالات الصفات
 مبدعة بعد الا لوجودها فيكون روعف عند العقل البتة وان كانت غير ذات طارئة لا سانية
 وان كان نظر الحاكم غيره الى ظاهر ذلك ان نشاط الادراك الحزني لا هو المخرج به وهو الذي
 تقتضيه الحس الصائب على الاحساس في الحضور والاحضور بالنسبة الدنيا لا لا شيا في الغاية عند الله
 اعلم **قوله** واما ما قبله فتخص منزه اذ الشخص المنزه عن كل جزئيات على سبيل البدل وان كان من

فلهذا السطح التخييلي الذي ينفصل الشخص الحرف فيكون اسما بالمعنى العامي **قوله** فان استحققت الشئ
 يطلق عليه معنيين هم ذوق كمال متراخي في هذا المقام من ان استثنى المعارف المشهورة هو العلم
 لوصفه بسمته وهو السمو والادراك الملوحي من بعد من شئ ليس من ثم العقل وصاحبه ان لا يشتر
 يطلق اطلاقا مشتركا على معنيين والبراهين المعنى الثاني وبعد لام المقام عن دعوى ان
 العلم من بعد من محالات التي يحد بالمشقة الى مشادة ما بين يديه وعند ما يتبدى من شخص الحرف
 فيكون هو الالف وهو مناقشة دليل الجودي فان المعقولات لا اعتبار يكون في سوية المقام وهذا
 لا اعتبار يكون اعرف في هذا المقام مع ما سبق بلفظ في تعميم البحث عن اعمام **قوله** فقول ان مجسم
 لعله اعتبر العلة العقلية وغيرها من اشياء وادام الموانع في جانب الفاعل لان الفاعل ثم
 فاعلا الالف ودم هجر العلة فانها علة الفاعلية الفاعل كما هو المشهور باعتبار من ثمه افعال
 دون الفاعلية محكم وتحصيل المقام يقتضي بطلان موصفة في فن العلة والمعم **قوله** واما السوي الذي ينفصل
 هو ما يحل فيه لم قد عرفت فيما تقدم ان السوي والصورة اذ هما مبدآن للمجسم من غير ما ظن سوا
 عليه فيكونان مبدآن من حيث وقوعه في التغير اذ هو كال او متشكل والكلام في ما بين من تلك المشقة
 فلا بد من تعميم قال الشيخ فليسقط للطبي ان المجسم ما هو جسم مبداء هو سوي ومبداء هو الصورة ان شئت
 حسبة مطلقا او شئت صورة نوعية من صور الام وان شئت صورة عرضية اذ اذلت جسم
 هو كالا مبيض اذ القوى او الصحيح وتسميتها سوي من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر في القاموس السوي
 وتشدد البار من ابن اعطاء الوطن وشبه الاداء بل طبعه العالم به اذ هو في صفة هم موصوف بالصفة
 به اهل التوجيه الدالة انه مزمع بلاكية ولا كبقية ولم يغير في شئ ثم من سواة الحديث ثم ثبات
 الصفة واعترف به الاطراف فحدث عنه اعمام **قوله** واما الاداة فلانها في الاصل الزايد المستقلة ام
 في الفاعل من جهة انها مشتركة لاصور كلها سمي مادة وظنية ولا معدان بل هي من ان الاداة في اصل الشئ

السيولى

فيه دليل لا مرية بين العنصر راجح المعنى بان وجه السمية استقارى بان المادة الزائدة
تسمى وازالة شديدا كما لو ان الاتصال قد يطلق الاتصال بين اشئ عرى الاتصال
الطبيعية وبنى ركنها فى الاستحقاق المرد للشمس كسر السوى الذى يكتسب به **قوله** ومن السيولى
هذا المعنى الاخص لم لا يتوهم منه البه **قوله** اما السيولى ادلاى وسيت من السيولى بالمعنى الاول
به فان كونها صانرا وادراج ومعضوفى المقام فانها صانرا تلجج السيولى الادلى والمعضوفى
ان هذا اطلاق ايضا لشمسها **قوله** واما قبولها لصور المركبات لم يقيم منه ان قبولها لصور
السيولى بالذات فيكون عالمه فى الجسم الذى هو السيولى المتصورة بالصورة الحسية
او بالحسية وهو الاشياء والادل الاكثر من فلا بد من التأويل فى احد الموضوعين والتأويل
منها ان المقصود ان قبولها لصور المركبات بوساطة لصوره لصورها بوساطة
قبولها بحسية او النوعية البسيطة ولما يعبده **قوله** وكل من الجسم البسيط المضاف
مادة معينة فالتأويل فى سيقا الدر علم **قوله** فاذا اقيس الى مقبول واحد لم فيه
الى ان ما فى شفا من **قوله** وليس معنى الموضوع منها معنى الموضوع الذى اقتضاه فى
المطابق فبرسم الجوه فان السيولى لا تكون موضوعا بذلك المعنى البنية العرض من
بالمقابلة الى مقبول واحد من هن ان السيولى الاول اذ هو محله فى نفسها لا يكون محلا
للاعراض فطنة غرضه ووجه غرضه **قوله** ولا يظهر لغيره اوجوده فى الواقع وذلك
لان المادة الزائدة كانت محلا لقبولها معنى مقدرة بالوجود والتحقق لان تحقق المحال بالكل
وذلك كانت مباينة عنه فلا بد من ان يكون محلا لا مكان وجوده ان كان حاديا فيكون
بالوجود وان كان قد يملك اى يكون شرطا لوجوده الا فلا يكون مادة لذلك لا يفتى فى
المذكور حتى لا يشاء به **قوله** واما الغرضية فى البدن المستعمل على الاعضاء يريد لقوة بان

١٠
 يتجه اليه ان البدن في استعداده وجود النفس يكون ساقيا عليها اي بالوجود ^{تخصص} ^{تخصص}
 وهو ما يبدى بالحواس يشبه ان يكون الى حال السوي الاول مع الصورة الحية فالبدن علم ^{موجود}
 النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علم له بوجوده نظر ان ذات البدن ^{معرفة}
 له من حيث انه متعلق على القوى والاول اوجه ^{قوله} ^{قوله} وانما ان يكون المادة محتاجة في المقوم ^{المقبول}
 الى ان يعلم انه يرى ان الصورة الحية متلاست معرفة بالمادة وموظفات علمه في كيفية
 التلازم بين المادة والصورة وسيصرح المصنف في ذلك الجنب الفيزيائي لان المعنى ان
 في المقوم محتاجة الى الطبيعة المقبول من حيث هي من دون اعتبار بقيدتها في معنى ان كل
 الادل الذي ليس في عالم الوجود على مثل غير المقوم فالسؤال المزدوج ^{الطبيعي} ^{الطبيعي} فان النفس
 ليست معرفة بالسوي الاول وهو لا طبيعة النفس من حيث هي من دون اعتبار ^{للمعنى}
 مقومها وحدهم يكون قولا ولكن المادة الاولى مادة لغيره ^{المعنى} ^{المعنى} فافهم ^{المعنى} ^{المعنى} في ارضنا فقه
 ان السوي الاول مادة قرينة ^{الاجسام} ^{الاجسام} بسيطة وليس يتم الا ان يكون الصورة النوعية ^{الاجسام}
 مقومة من قبل فريش قبل النوعية ^{للعن} ^{للعن} الصور المركبات ^{وم} ^{وم} يقول ان السوي الاول
 وميت مقوم نوعية ^{للفهم} ^{للفهم} بنوعيه ^{للفهم} ^{للفهم} لثباتها في المكونات ولا قدر ^{للفهم} ^{للفهم} في
 ذاتها لان اشتراك ^{الاجسام} ^{الاجسام} النوعية غير معقول لانها حقا في متباينة ^{الاجسام} ^{الاجسام} سمي لغة بالذات
 و اشتراك الحسية غير موزن ^{للفهم} ^{للفهم} المقوم ^{للفهم} ^{للفهم} المادة ^{للفهم} ^{للفهم} بالمقبول بل بالارض في ان سمي مثل المقوم
 مقوما بالمقبول فلاشك ^{للفهم} ^{للفهم} كلا ولكن لا يقول ان الصور النوعية ^{للفهم} ^{للفهم} مبدا ^{للفهم} ^{للفهم} المفضل ^{للفهم} ^{للفهم} من ان المفضل
 باعتبار ^{للفهم} ^{للفهم} المفضل ^{للفهم} ^{للفهم} ما يات ^{للفهم} ^{للفهم} لسطا ^{للفهم} ^{للفهم} مقوم ^{للفهم} ^{للفهم} بالاجسام ^{للفهم} ^{للفهم} منته ^{للفهم} ^{للفهم} وتفضل ^{للفهم} ^{للفهم} تعلم ^{للفهم} ^{للفهم} آخر ^{للفهم} ^{للفهم} الاشتراك
 في الوضعي غير نافع ^{للفهم} ^{للفهم} فان ذلك العرضي ان لم يكن ^{للفهم} ^{للفهم} الى ^{للفهم} ^{للفهم} وان ^{للفهم} ^{للفهم} رجة ^{للفهم} ^{للفهم} الى ^{للفهم} ^{للفهم} المقبول ^{للفهم} ^{للفهم} بالذات
 والنوعية ^{للفهم} ^{للفهم} بما هي ^{للفهم} ^{للفهم} غير مقوم ^{للفهم} ^{للفهم} بالمادة ^{للفهم} ^{للفهم} الاولى ^{للفهم} ^{للفهم} لان ^{للفهم} ^{للفهم} كانت ^{للفهم} ^{للفهم} عرضا ^{للفهم} ^{للفهم} لا ^{للفهم} ^{للفهم} سيجر ^{للفهم} ^{للفهم} به في ^{للفهم} ^{للفهم} العلم

ولا سيما ان يحكم امر السقم بقدر ان القابل والمقبول حيث لا يكون بينهما علاقة السقم ^{بغير} ~~الصلابة~~
 وجود في الواقع كما رتبت اشارة اليه فالواقع السقم ثم تقدم المادة على سقم العنصر
 منه في كل قابل ومقبول فليست في جهة اخرى وهي احتياجها الى المادة المقبول من حيث هي
 او بالعكس وعلى هذا الصنف من المقام وان لم ينعقد في قابلية السقم في الاول للصورة
فذلك كما في السقم العنصر وهو مطالب بالبرهان وان لم يمتحجب اليها السقم اصالا لا يلزم من جهة
 كما يلزم في استبعاد المادة عن الصورة بوجوده لان الموضوع فان السقم ليس موضوعا باسما
 الا هو في ما يطعن في حوى الجوهر والعرض **فذلك** دليله افراد العلم **فذلك** انما
 يكون العنصر محتملا في جوهر لا يستلزم في شرح الاشياء ان من شخصيات الاشياء
 ايضا فتكون صور الاشياء وذلك قال بعض المتأخرين ان الصورة اذ هي مد جوهر **فذلك**
 المادة وكل منها مستغنية عن الاخرى من جهة نفس الشيء بخلاف الاشياء فانها ليست
 ما تحته من جهة انهم كمال المادة فالاصل ان المادة ان راجع في شخص الى المادة
 وهي مستغنية عن حضور المادة وطبيعة المطلق فالعنصر السقم صورة بالتحقق وال
 فبشيء عرضا بالتحقق بالتحقق سواء لم يكن المادة محتملا اصالا او يكون محتملا في شخص
 وطبيعة العنصر محتملا في انهم مطلق طبيعة **فذلك** كماله او بغيره وهو واضح **فذلك**
 الصورة النوعية قائمة بالسقم والادلة والادوات جسم فالادلة مادة بغير السقم **فذلك**
 نوع الجسم وهو محتاج في الجوهرية الى الزركية لا يخفى لان بقدر ان المقصود ان المادة
 كائنية او غير كائنية بل لا بد من اجتماع المواد ولا ريب ان النوعية ان كانت **فذلك**
 التي هي الجسم وبقدر ان مثلان متقاربا اجتماع المواد والادلة **فذلك** وان الصورة فبشيء
 قد عرفت ان الكلام في سادس الاشياء من جهة وقوعها في التعريف فلا بد من تعميم الصورة وقد عرفت

من قبل قوله انما يخص خصصا زائد الم ولعله استمر على ما قبل فانه اذا لا غير الحسية بصورة
مقتبة بالحسية او مقام قرينة بخلاف الصور النوعية **وله** عدد بعض الصور المعاصرة اى الصور الواسية
للمعلومات **فمن** اذ هي كان صور محروقة عن المواد الحسية وقد عرفت ان الاطلاق اعمى صور لكل
اشياء ليس هو موقوف لاسمها مثال له في الصور الذهنية ما ينسب الى المعلومات كطيات صورها محروقة
عن المواد بخلاف التي تعلق فانها صور معاصرة ويجب ان لا يطلق الاطلاق اطلاقا راسخا والمثال هو ان كان
مطابقا لاسمها شئ بل هو اى الموصولة وغير مطابقة كما يراه الابن عن الوجود الذهني **وله**
خاصة الى التركيب بل يجب ان عليه الدوام قرينة وعليها كارج بعينه دس غرط فان
سببها فاعل حتمية فاعل نفس الذات بل انوسط امر فهو فاعل خرب كبر كماله كماله
الفاعل كماله الحق ان عليه الدوام من تلقا رقدام الميت هي لا تستغنى عن الفاعل فان
استحال في نفسه فاقضارها الى الدوام على حاله دسب فاعل كوارخ **وله** دسب فاعل
الم فني الا كما راى نفسه التي تقدمت من ان لا يتقدم شئ منها على الاخرى ولا نظيره
وجوده وتكون المادة منقودة بالصورة او تكون الصورة منقودة بها والردا للصورة
ما سمى اليه الوصف **وله** فكونه مصاد للصورة الم لا يذنب على كماله ان كان هو عدم اللاحق
والذي لا بد منه للاستكمال كونه وهو عدم ان يكون لعدم عدها ان بقى لاف دا
فلا بد من كونها غير اذ باعنا عدم دسب كاترى فان يكون هو المحرك في ذلك
العدم ليس طرنا اذ يرد بعدم اعم من اللاحق والسابق والاشكال كونه لا بد له من سبق
تقدمت لزوم عدم العام وهو عدي كماله كماله والاشياء ان عدم ارسب فظ من الوجود
في العين فلا يكون له ثم عدم السابق ان فرض كونه موجودا فهو قد تم فلا يكون له صلا ولا تصور
الكون وليس ربا لوصف من تلقا رفسل الصورة دكونا دسب فاعل كوارخ داذ زوال الصورة

انهم فاقوا عدم شيئا اعم واسد علم ولا يقدر ان عدم الدم ليس هو الوجود وان خرج عليه
 جماعة فلا يكون فسادا لعدم يكون الصورة لان الحق ان عدم اقسام امر عاير لا
 في المعنى فلا يكون له ملابذ وانما له بالعرض يكون الصورة ولفظها وادامه وادامه
 اجسام على كونهم لم ينفى ان بعض اجسام مولاه من حيث انما لا يفضل متدا بالصور
 وبعضها مخلابة فلا يكون سويها مع من بالذات **فله** من سيلوح يعني ان اجسام تقابل
 تكون لا دليل متبرها على عدم استغابر في السويلا من الحاذ ان يكون سويها بالاراد السار مثلا
 سحا لفتي وادان كان صورة الامار في السار فلو لا ما سويها بالاراد المتحدة وانه حسب السعد
 العقلي ولكن سيلوح ان هولات الفل واحدة بالعدد **فوله** فان عدم استراكم في صورة
 واحدة بالعدد ضرورة ان الصورة احسبه لهذا غير في غيره وادام الزمنية وادامه
 ارادة الى ما في انشطار في هذا العام بحسب امر لا يحتاج اليه وادامه بل يطبق شيئا بصورة
 مشترك لا يجد الدل فليس يوجد بها من الصور ما يتوهم انه تلك الحسية فان كان الاجسام
 في الكون دلف وادامه يكون فيها دار الصورة احسبه ويكون مثلا الصورة احسبه انما
 في الماراد ورسحا ل سوار باقية تعينها في المار فكون الاجسام سوارا صوري على هذا الصفة
 مشترك بالعدد وبعده ووجد بها ما بصورة يختص كل واحد منها وادامه كان الامر سوي
 اذا ثبت الائمة فثبت الحسية اني سويلا في هذه المائمة وحدث حسب اذني
 بالعدد مورقة بالتمتع فلا يكون الاجسام مثل هذا السوارا الصوري مشترك سيفر
 الحق من الامرين في موصفة **فله** فان اجسام كل سويلا لم وند الا مشترك سويلا
 في المعنى وادامه فان سويلا لا فلاك اذ هي حقيقة تسمى لغة بالذات سويلا
 وكذا سويلا لا فلاك في نفسها فلا يوجد من واحد سويلا تمام ما سويلا فان لم يكن

الاشتراك في ذاتي فالاشتراك في مفهوم الهوية اشتراك عرضي والكان الاشتراك
 في الجوهر فالاشتراك في الحسن واما الاشتراك في الصور في مفهوم الصورة فاشتراك
 عرضي فان الصور ذات لسط لا تقوم بالحسن والعقول قد تعدت الاشياء
 اليه والاشتراك في العدم اشتراك في ذاتي فان العدم لا تعد له الا بعدد الحاصل
 وهي محددة بالمتنوع **وله** داما الفاعل في الامور الطبيعية لا يدور عن ان الاشياء
 ايضا من الامور الطبيعية ولا شبهة في ان فاعلها موجود مواديا مشغول بصورة
 فلا يصح ان يكون سميعة الحركة لان طبيعة الاجسام انما هي من جهة وقوعها في الاشياء
 فالفاعل للطبيعات التي هي اجسام من تلك الجهة وما يحقق لك لا يكون لامر
 اخروج من القوة الى الفعل **وله** فاللام يمكن فزوجها الياء ولا يخفى عليك ان استعداد
 السوي في قبول الصورة الكان يعني الكان الذاتي فاللازمة واضحة وسويعبر
 من السعي من لفظ الاستعداد والسان ايضا لا ملائمة والكان على ظاهرة فاعل
 متبع فان حدوث الحادث لا يكون لسبق استعداده فاعله ينادى على ما يسلو
 من ان لا يحدث الا لسبق استعداده **وله** وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام والاشياء
 ان فاعلها بالحقيقة موجود مواديا معطيا للصورة فيها فالرادنه فاعلها من جهة
 هي طبيعة فاعله **وله** ثم الفاعل المشترك في المفاضل ان الطبيعي يبحث عن الطبيعات
 لا يمنع الواحد بالعدد فانه ليس فاعل لك في الكان فاعلا للطبيعات فاعله فلا يكون
 سمي فلا يثبت عنه اصلا ولا يقيده السبب والكان لها سويته فلا واحد بالعدد فاعله
 على انه واحد بالعدد بالنسبة الى الطبيعات كلها ولكن تحت علم اكثر من الطبيعات **وله** فاعله
 سمي في الحقيقة المسمى استفعال ان الطبيعي يبحث عن الفاعل للطبيعات من جهة

انما دورات فاعل وهو من اعضاء من جهة معرف الوجود فانه عليا من طبيعتها
 ولكن لا يتم الا بمعرفة الاسباب وكلامها من طبقة اما الادل فلان ذلك من
 عوارضها الى جهة بيانها يكون عرضا ذاتيا واما الثاني فلان علمه ليس علمه خاصة
 بل هو كما انه علمها عوديا وبها ايضا فلا يتوقف من علمها اني صفة هذا وفيه نظر فان
 الموضع الذاتي لا يلزم ان يكون خاصا فانه ليس الا ما هو من اشئ لذاته واما ما روي
 اي لا يكون واسطة في العود من وجهه يكون ان يكون اعم وخص يكونها ذات فاعل لذاته
 اعضاء الذاتية ودرهم ان يقرر الذي لا بد منه في حقيقة الحسوس كتحصيل اليقين فان
 حصل من تفقدها العلة الخاصة والافضل العلة العامة ثم لا يرد عن طبيعتها واذ انكر
 الطبيعيات علمها العامة فلا يرد في الجواب عن الاول ان اعضاء الذاتي والكان نادرا
 لكن مع ذلك يجب ان لا يرد في الموضوع وعن الثاني ان نعم انه لا يشق الطبيعيات
 جهة العلويات من علمها الخاصة وهو لا ينافي الاشتغال من جهة اخرى كما انه غير ممكن
 العلة العامة واحدة بالعدد ولا يكون في الفلسفة الاولى بل كانت من جهة علمها
 فقط واليقين انما يحصل من معرفة الاسباب الجوهرية وهي من جهة الطبيعة لا من
 فلا بد للطبيعي في تعرف الطبيعيات من اسبابها الى جهة والى العلم قوله واما انما
 الواحد بالعموم ام وفيها ما يرد الى ان وصف الفاعل وجوده عامه والكلام كما سبق
 كان على سبيل الفرض هذا وجعل ان يكون العلم ان زنتا ووجوده بالعدد واما
 قوله فانه لم يفتقر المقام لا لعل لما سبق ولان نحن نحو هذا لا نحقق قوله واما على القول
 على هذا القول ان هو لا يشهد ولكن كما لعل لما صرح به المحقق في شرح الاشادات
 من ان الحكمي انما هو مقتضى علمه ان لا فاعل الادوات القويوم الحق تعالى ورسالة الله

الى غير مجورية باعتبار كونه من الاراد والوساطة وردى عن الشرح ان المصدر الفعل
 الحسابي لقوله لا يوجد بالحكم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلات ركة وضع منه وبين
 عنه فاذا كانت القوى المنظمة في اجسام لا يصدر عنها فعل بلات ركة وضع منه
 وبين المصدر عنه فاذا كانت القوى المنظمة في اجسام لا يصدر عنها فعل بلات ركة
 وارب بها والبطيئة قوة حسانية فلا يصدر عنها فعل الا بواسطة حسية والفعل الذي
 درسطه حسية سرط في انما يصح في اشار خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكعب
 يصح فعلها في الجسم بشرط كونها فاعلم كون حسية درسطه ولا يمكن ان يكون الجسم
 درسطه معين طبعة التي فيه وبين ذاته فاذل فعلها في اجسامها بل من دون ان
 الطبعة مبداء تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة وغري ذلك هو ان الجسم النشط تلك
 الطبعة انما السيد كبدت الطبعة فاذا تم استعدادها فاعلم ان تلك الصور عليها بان
 خالفة حلت قدره انما كان وجود الطبعة في اجسام سرط القبول ذلك الموضع من
 ان الطبعة سب ومبداء ذلك ويكون في غير اودان اريد بالفاعل بالمثل
 مثل في المبدأ لا شبهة الا في حركة الدوي من العلم الادل جدا فانه يقتضيه بالمثل في
 ويحتاج الى قيود مذكورة في الحديث والا يصح ما سيذكره في وجود العلم الادل
 ام انها فانه يبي ان السكون عدم الملكة لا احد للحركة كالحق وقد مرت اشارة الدين مثل
 في بيان معنى الاستكمال وقد تقرر في الغفل الاولى ان عدم العلم انما يستلزم عدم علم
 فاسكون علم عدم عدم الحركة لا غير فاسكون في الحر الطبيعي لا ينفذ الحركة من الطبعة
 الملقوفة بحالته غير لامية فان قلت فان ذلك في العلم المحض لا في عدم الملكة فان
 له حظا من الثبوت قلت ليس ذلك لعدم الارتفاع من بين وقد فاه انتقادا

وصلاح المحل وهو ذاك لا ومنه من العير يمكن ان يحل بان ياتي ان العلة الحقيقية للمحل
 وهو المقام الحاله - الثاني هو صاحب الطبيعة فثبت اليه ان **قوله** فلو اراد
 لمباداه بمعنى انه اراد بذلك لم تحلف وقد حلفت كما يشهد بحسن ولام اخبار الطبيعة
 من الحركة والسكون والتحليل والتركيب مثلاً فانها كونهان طبيعتان فان الجسم اذا لم
 يكن على مقدار مطلوب له فان كان انقض تحلل وان كان يتكافى **قوله** فانها تكون
 السبعين وكانت احدى السوي **قوله** والراد بالحركة مطلق الحركة اذ هي من ان
 الحركة هي الحركة المتعارفة وما سبق بل على ان حركة مطلق الحزق وبذلك الاعتبار
 يقال للطبيعة فاعلم فيكون الطبيعة مبدأ لمطلق الحزق فعلى هذا يتبين ان
 لا يخص بالمعارفة وتعد راه صرافان الفاعل في الطبيعة هو مبدأ الحزق
 المطلق وادخل ان الطبيعة ادر الحرارة وغيرها فاعلم ان مبدأ الحزق **المطلق**
 ولا يلزم منه ان يكون الماحوذ في حد الطبيعة هو مبدأ الحزق لما لا يخفى فاما لا خود فيها الحركة
 المتعارفة **قوله** واما في الجوهر وكانت فيه اذ انت تعلم ان المنجز من مبدأ الطبيعة
 ضرورة ان طبيعة الارواح المنجز لا بعضيها للموجب لا عند انفسها اللهم الا بانفسها
 ما المقصود من الحركة نفسها لان حركتها انما الطبيعة لا ان من ففقد الحزق من طبيعتها
 فالاشية ان المعبر ان الحركة ان جعلت في الجوهر في المكون الذي في الاول تصور
 مبدأها لها **قوله** يقال جلد على ذلك التقدير مثل طبيعة المعصور فانها مبدأ
 اول خلف متفاضلاً بمرور حاله فثبت ويظهرها عند انفسها من غير انفسها لها
قوله فالتفت اه المعنى من كلام اللام في هذا المقام ان الراد اشق الاول ومعنى
 كلام الحق على ما شرط الحكم اشق الثاني فاستكمل بما هو مذكور بما لا مزيد عليه **قوله**

واما نحن اذنا فاعلمنا ان الجواب على ما سألنا من الاول والثاني ان الطبيعة في الحيوان هي
 الاول في الحركات الدوائية بتغير النفس اياها وتقلبها عليها واجاب عن ما سألنا من
 الرئيس لم يرض به وقد رضى بالحد فلا يصح الجواب من قبله انه دعوى لا برهان علمي
 بل البرهان ان قام معنى فلا بد ان يذكره الشيخ في المطالبه فالجواب من مخفى كلام
 المصنف انه غير راض به لانه نسب الى الشيخ فقط ولم يقل في تصديق معاد في الطبيعة
 مع معاد الحركات بها الى آخر ما حصل في هذه المقالة ان يقال ان يقول ان طبيعة
 المتورطوكات متحركة حسبها طاعة للمقالة لا كما ذهب بعضنا من بعض القائلين ان
 ان الطبيعة اذ لها مقتضى في لف لما قطعها ما يستحق تحريكه في القوة الذاتية فذلك
 بحديث السناد تحقيق السواد في تحريكه وان قال بان تقلب ان لا يرام
 السجاد في الاغلا والحد في تقلب النفس بالبرهان والحد علم **انه** فذلك لا يمكن
 ان لا يقر بان الاستحالة قبل الحال **فله** فان اعتبر السيل اه تمه انه ان اعتبر حركا
 في الحركات الادراية الحسوانية ولا يعتبر في الحركات الطبيعية طو لسا البرهان
 مع انه غير واثق بان الحد يقتضي بذلك السيل المتحرك ان قلت ان اعتبر حركا فيها
 فاستفاد ان رتبة اليد عن غرضه بل هو انما قلت سئل المصنف بالحق ما يدعي
 الاخر ان بعض انما سأل في استقار الادينية فلا يصح في صلاح الحد بل هو
 ان لا يكون الحد صادقا على شيء افراد **فله** انما الاستدلال في نفس الفلكية
 المعصية بان المذكور لا يترتب عنه الحد ودعوى غيره بل معنى الاستدلال لا الاستفاد
 فان الناقص درع لا يطالب البرهان ونظم من كلام المحقق ان الطبيعة تبدأ
 نعم الفلكية فلا رتبة في دفعه بقرينة الشيخ يكون الطبيعة المحددة هي التي

اما عليها علي بنج واحد لا بارادة فانه بعد ما قال ان الحركة لها قدرة لا عن ارادة
 وكونها على بنج واحد بفرقة بين قلنا لا حاجة الى هذا فان قد وردت
 والاضرار استالى اوردنا السج على ما شرح في الكت في تمامها لا عن شي
 والمص ان السج اخراج النفس لقلبة الاولى من خيرة فاعلم فخرج النفس
 العقلية ايضا على ان العقلية ان كانت بين المبدأ الاول متحركة حيا فانها تنقض
 احدها وان كانت النفس المنطقية بين المبدأ الاول انقض بها وقبل ان تنقض
 هي الطبيعة العقلية فلا انتفاص فاما من افراد الطبيعة المحددة اذ عاين بان
 الطبيعة قد تارة الارادة والشعور النفس المنطقية هي تلك القوة ذات ارادة
 فلا تكون هي في وفيه بحيث فان تلك القوة حسانية كالحيال فيايت مدرك انما
 الادراك بالذات النفس فلا يكون فاعلم بان الارادة الانية انما الارادة للنفس الوا
 ان المعنى منها عدت فاعلم بتوسط الارادة ان وكانت الارادة النفس فلا يكون
 طبيعة فان ثانيا في التركيب عدم الارادة واجاب الحكم بالنفس العقلية تحرك
 حسبها ما تقدم الطبيعة العقلية هي صورتها النوعية لا شعورها كنهها المبدأ الاول
 وهي دافعة تحت الطبيعة والنفس فارجو فلهذا شبه لها بالانسان بالبرهان دلموا
 ولها على ذلك فيقول الاشياء ذلك ان تفصل بان الطبيعة العقلية هي صورتها النوعية
 ان كانت غير النفس المجردة كما هو المشهور وينطبق به كلامهم في اثبات الصورة
 ان كانت غير النفس المجردة كل جسم ويكون النفس المبدأ الاول فلا يصح توصيف
 الطبيعة على الطبيعة العقلية فانها ليست بمبدأ شيء من حركاتها فيكون قبل ان
 انها المبدأ الاول الحركة ان كانت مبدئية ولها يكون ادلية يخرج النوع الى القوة

لما لا يثبت في غير ما لا يثبت من كلام المحقق رحمه الله واثبت بعض المتأخرين وجوبه بالاعتقاد
 على حاله في حال حسن ما سيذكره بعد قوله وقوله وما فيه احتراز عن الابدائي التي عليه
 قال المحاكم كالإبداء في رافها مبادر الحركة الالات والبادي ايضا على لا بد
 من اشتراك في اجزاء من الابدائي القرينة **قوله** والحركة بالحقيقة آية دفع لما يفرق
 الابدائي القرينة والباطن ما دخلت في المبادر فلا يخرج بالعبء وحاصل ان الاحتراز
 بالنظر الى ظاهر الامر من جهة الدوام العامة **قوله** فخرج بذلك استبانة الطبيعة عن
 الابدائي الخارجية ان قدر ان يخرج بالامر قبل امر على البرهان في موضع من عليه
 تميز لكل منصف استبانة الطبيعة العقلية التي اى صورته النوعية فانه ظهر لوجه انما
 قوة الحركة او مستحكمة بل عدم تحريكها في امره من فرض تحريكها فافتراده على وجه
 واحد او على التفرع وان اردنا من شأنه التحريك لا عن ارادة على وجه واحد
 فعلا محض الاستبانة وسبيل الامر والوقوف الطبيعة بالمرحوب في حاله في الجسم
 المتصور صالح الدرس الحركة اللازمة طريقة واحدة فيكون العلوكات او عدم شيك شيك
 كقرب في شيك شيك تشكك شيك شيك في بعض البعض **قوله** ان كان
 الغيبوت هي شيك شيك الاعداد بالطباع لانه لا عن زودته قال المحوريات
 العجم لا رتبة لها عند الراي الصحيح **قوله** وانما تعتمد على الطبيعة الواحدة اذا لم يفرق
 ان الواحدة لا يغيره عنه انما كثرية فيمضي الى لا يغيره عن الطبيعة وقد صدرت ما جاب
 بالصدر بالحيات مختلفة وانما المتوزع صدره عن الواحد الحق وقد قيل ان الاراد
 بالبدئية الفاعل البزائيم وصدور الكثر عن الواحد التام التي عليه لوجه ثم فالمراد
 من مثله بالتقاسيم الى التشرع في **قوله** قال الشيخ في الفن الثاني من الطبقات في اوله

يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصير عنها بما هي صورة قوة فعلية كالطبيعة
 الارادية المحسوس ويكون عندها من جهة مادتها لا دنها قوة اخرى اعتقالية كاللباس
 الرطوبة ويجوز ان يكون قد تقصص عنها كسب ان الجسم قوة متممة ويكتف بها قوة
 سخنة الى اخره فالبرودة اثر الطبيعة الحامسة اذ هي قوة فعلية فبالقياس الى الآثار
 من جوهر الارادى اصل ان الطبيعة بما هي صدرية معتبرة لا بصورتها يصير عنها ما يتا
 الدائمة والناشئة والرطوبة قوة اعتقالية تكون اثر لها من حيث الاعتقال ومقتبة
 عين المادة فيكون بالقياس الى المفضل منه شكل البرد وهو المائدة وان قري الموت
 على صيغة رسم الفاعل فالامر ايضا طاهرة بمعنى ان الرطوبة يصير عنها بالقياس الى ما
 يؤثر في جوهر الجوهر وشكله والى اصل من جهة قوة الامتثال وقد يكون كالحز من الصورة
 او الصورة من جهة انها سبب انظر سبب طبيعة من جهة تقدمها اي دة قوا غاشية
 صورة ولا شبهة في التركيبات اما بتقدم تصور مختلف كالنفس الناطقة والاشياء
 والحيوانية والطبيعة ليست الا بعضها منها هي التي صورت عنه الا فاعل لا يتغير
 واردة على پنج واحد اني قال كالحز من الصورة دبل كانهما صوراً جميعاً اه كان
 الشبه لا كان المتماثل كما يوضح ارتفاع بيان الكلام لان القوة الطبيعية بل
 كانهما صورة جميعاً اه كان الشبه لا كان الشبه لا كان ان قصة كما يوضح الشبه
 وسباق الكلام لان القوى الطبيعية صورة بالذات لا انواع بسيطة هي اذا
 تركيبت بالامتزاج حصلت وتقدمت بالمتشابهة واذ حصل الجسم الثاني
 يحصل بالامتزاج من الجسم والاعصاب وغيرها مثلاً فنحن قوى المتشابهة الحيوانية
 والجسم الحاصل منها اذ حصلت له اذ حصل فاعل عليه المتشابهة الصورة بالذات

انما هي لا ينفرد القوى الطبيعية والبنائية صورة بعيدة بمنزلة العنصر ^{تفصيل} ^{تأ}
 انما بحيث يرتفع شبه التزارع منها يحتاج الى كلام اليه فيلج الى الفلسفة
 الاولى كما فعل الشيخ واثبت **قوله** لا دفع للصيغة الكلية كمنزوع ادعى اطلاق
 الاطلاق تقابل ان يقول ان المحقق عند الحكم بوجوده انما قد عرفت فيما تقدم
 للطبيعة هي الانواع الاشخاص واذ ليس وجود الاشخاص في الخارج فلا
 يقصد الطبيعة الامة لان مقصوده وجودها في الخارج والجواب عنه ان الكلي
 الطبيعي موجود بالذات بعض وجود الاشياء على هذا العلم الطابع في الاشياء
 بما هي مفردة في معنى هذه الوجود في العين المشبهة الوجود في المقصود فقط وهو
 الطبيعة الكلية من جهة الكلية وتديرها لوجودتها التي نظام الكل اذ النوع على
 الاطلاق حتى لو وجدت لوجود شخص كانت التديري له ولا ينكر ان يكون الطبيعة
 الكلية لا بشرطه موجودا معين وجود الاشياء من شكلة بطاوع النوع كله تنفذ
 شخص شخص بمصاحبه وهو الذي لقي كلام المصالح المتلفة بالنوع كله من حيث
 الاطلاق اي موزل منظر عن الخصوصات مستندة الى الطبيعة الكلية تلك الخصوصات
 الى الخصوصات والاسناد الادل ليس مفقودا عن اثباته حتى يكون الاسناد ان
 متحقق على ما بهل الادل يحصل محقق الثاني في المحقق واحد الفرق باعتبار هذه
 الطبيعة التي في هذا الشخص متلفة للامانة وتلك الطبيعة التي في ذلك الشخص متلفة للامانة
 وكذلك الطبيعة الشجرية المطلقة متلفة للامانة الطبيعية لا بما هي مجردة عن تلك الخصوصات
 فانما نسبت فيها لواقعها اللهم الا في تصور بما هي موجودة لوجود تلك الخصوصات وهذا
 لا ينفرد ان يكون الصورة المطلقة انه في قوام المادة لكن لا مجردة بل بما هي موجودة
 في الخصوصات لكن الخصوصات مضافة في الالوية ولا تصور منه فيما نحن فيه كما لا يخفى **قوله**

فالامر المعقول للمبادئ انقباضه اه قال الشيخ تكن الكائنات طبيعة كلية من هذا الجنس فلا
 يكون على انها طبيعة بل انها امر معقول عند المبدأ والمبادئ التي منها بعض تدبر الكل
 او على انها طبيعة حرم اول من الازلام مساوية التي بتوسطها يحفظ النظام ولا
 تكون البنية طبيعة واحدة البنية سارية في الاجسام الاخرى بل هو واجب تصور الطبيعة الكلية
 والجزئية اشبهى وشيخ عالم بما ذكره المصداق نقل عن بعض الادباء ان امانه لا يعني
 المصداق مما فانه لا وجود للطبيعة الكلية الملائمة وجودها لا شئ خاص ذي متعددة الوجود
 فلا يكون طبيعة واحدة سارية فيها ولا مقسم بانقسام الكل فان الطبيعة اشخصية موجودة
 بوجودات مفردة واذا الطبيعة الكلية موجودة بعين وجوده فلا يكون واحدة بعين
 بانقسام القوابل وانما ما ذكره من حيث شاع اشخص فقام قال الشيخ ان الشمس لا يفعل
 عنها شئ يقوم واحدا لا قسم ولا عرض بل انما يحدث شفاؤها في القابل ويحدث في
 كل قابل اخر بالعدد وليس لذلك شاع وجوده في غير القابل ولا شئ من حمله شاع جبر
 الشمس فما ذكره الى المواد فيتمتع بها نعم يعلم تخليفت القابل وكان واحدا كان الاثر
 واحدا كان الاثر واحد حيث وانما انما يدل بقدر ما لم يقصر من في الحاشية ان الاول
 ايمار الى ان اثار الطبيعة الكلية هي النوع بغير في شاع النوع واثار طبيعة الكلية
 على الاطلاق بغير في العكس الثاني الى ان لا لا تعدد القوابل كان القابل من المبدأ
 واما اذا عدا في ذاته تكن تعدد القوابل بقدر انقباض على الكل من حيث انشئته الى الاحد
 الحق فيصير واحدا وانما تعدد بانظر الى القوابل كما تنفك جرة من ذلك في العلم الاشياء
 اشبه وانتم تعلم ان لا وجود للطبيعة الجزئية لاحط للتكلمة وال من تصور فلان اثار
 لها تظهر في الاشياء فانه لا تثار الا للطبيعة الجزئية كما في الكتاب لا وجه ان لو ما دل
 ما من شرط ولا ييس في الاعادة فيقول ان الطبيعة بها اعتبار الوجود لا كلام فيها

واما من حيث هي اي مخطوطة السطر عن الثابت في هذا الاعتبار لها وحدتها
 بموازعة الاصل عن طبعه الى هذا الوحدت موجودة في الاشياء متعددة متعدها
 حيث انما اثارها حادثة الى اشياء من الطبع فكل ما ياتيها وان كانت جملة بل من
 الاثار بما هي واحدة ووحدة نوعية هي فاطبعة الكلية ما هي التي مرسومة للكل بما
 الانتم ما بانف ام الكلي ما بانف م الامر الكلي الى الاشياء من فاطبعة الماسة امر واحد
 فافضل من الفضل التي فهو بمعنى متعدد في الكل بما فاضات واداء علم الاول بما
 الكلية التي يقول بها الصوفية العافية الاسرار قائلين انها لا يكون السطر انكري بل
 انما تكون ارباب الكشف يخرج عن طور الكثرة فانه امر لا يمد عليه ارباب الفكر على
 ان يقولوا ان ما في الكثرة من انه لم يكن افرادا فلا معنى ان يكون بالبدن من شدة
 ومن حيث انما انما في بيدي الى التي من ثمر جنة واداء فضل العظيم
 وهو ما وجوده بالفعل اذ قام به بالفعل اه بل القصص ان فعلية التي بالطبيعة
 قد يكون باعتبار الوجود بالفعل وهو ظاهر وقد يكون باعتبار تقدم الماسة ينسبها كالحسام
 الطبيعية فان الطبعة صورة لها لغوامها بها والكان باعتبار الوجود العاد كمثل ان يكون
 من قبل الفعل في العبارة فكانه قبل ان ثبت فعل وجوده بالفعل بها وان ثبت
 فعل قائم بها والى الوجود الاول اذ **لا** كالاشياء من الطبعة اه انما كان وجود
 اذ لان يحصل وان حصل بالذات لها وجود الارواح ليس الوجودية فوجودها
 في الرتبة الثانية في كذا العقل وذلك لان الشيء بالمرشح لم يوجد به هو المشهور
 وتفضل الكلام فيه يتي بالعلم الاعلى كالرسل المسقط بالمعلمين والى الوسط على لفظ
 الفعل من التقيل لن يصل مسقط الرسل الى رتبة كاللفظ بين الرتب وانما رتبة

كنية الفرعية تحيد من الخواص اى ران المحل **فله** واعلم انه قد تحيف الحال اة قد من ان ^{بطيعة}
 العقل لا وجود لها الا فى الصور فلا جرى الجوى الطبيعى لا خارج عنه بالقياس عليها
 وانما الجارى الجوى الطبيعى لا خارج عنه بالنسبة الى الطبيعة الجزئية العقلية التى تول
 الى الجزئية فالمراد بالطبيعة العقلية العقل الذى العالمة من النظام الاكلى الا ان
 لا اكلى منه لانهم لا يتخلص منسب لعادة التى خلقت لا عليها ذلك الموت فهو داخل
 فى النظام الاكلى فلا خارج عن محروبه وانما من لا بد لوجوده يمكن الوجود من الاشياء
 ليسوا بافعال بل بعدم من هؤلاء الوجود من به دام الوجود فلا يكون خارجا عن محرى تلك
 الطبيعة وهو ارجح ويمكن ان يقال ان الطبيعة الجزئية التى هى نفس ان
 غائيتها لعادة الموت لا يتم لها فهو غائية بالعرض للطبيعة الجزئية فهو داخل
 الى الطبيعة الجزئية وان كان خارجا بالنسبة الى الطبيعة الكلى بالبدن التى هى
 سبب الحركة فلا ارادة وتعود ايضا ان الاشخاص التى ليس لها افعال بل بعدم الوام
 غائيتها الوصول كمالها فلا وجود لها لا بالبدن من موت الوجود من فهو غائية
 لوصف هؤلاء فهو خارج عن الجوى الطبيعى هؤلاء رسوا رسيته الى الطبيعة الموكلة
 والنفس الانية المحروبه بهذا الطريق اللام اما بطريق الا ان يمكن ان يقال ان الموت
 واقع انية فهو داخل فى النظام الاكلى فانه لا اكلى مما هو الراجح فيكون لا بد منه فلا
 يكون خارجا عن الجوى الطبيعى فهو ارجح العقل الذى يفهم من ظاهر عبارة الكتاب
 شئ لان الجارى الجوى الطبيعى ما يقتضيه الطبيعة لا لرد من شئ وعلم هذا
 لو كان الموت خارجا على الجوى الطبيعى ليس الطبيعة الكلى بحسب النوع كذا
 مقتضى بذاتها ولا كى طبيعة كذا ذلك لوجودها فلا اشتغالها للموت بالبيان

فان غائية

غاية ما يلزم من هو الله لا يعين الموت بنظام فاعل هو. واما خلقها في بعض كالفقر
الفجرة والامتنع على الناس في الكفر فربما يقال بان سعادة لو كانت غائية
لا وقعت الشقاوة والنجاة لان غاية الفطرة الانسانية العادة وتختلف بعض
كما ان غاية الطبيعة الشجرية هو البلوغ الى القدر اللاحق وتختلف بالقطع او شدة
البرودة او ديواسة الارض قلنا لا مثالا يارض مانع عن الوصول اليه ولا تقتضي ان
يكون العامة المرعية في النوع فاعلم فكل فرد **قوله** حيث يكون الموت في فقهه بوزن كما
اي انما عاين في الورطة اي المملكة ان تقتضي هو لا يحتمل اي الموت سبحانه بغير الميم
كرب **قوله** والغاية الحقيقية الجسم لا طبع حيث الضرورة في المادة قال الشيخ وهو الجواب
فان كل تركيب يصدر عن الفاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو فيه باغراض
الشيء فربما كان بالحقيقة وربما كان بالعرض فاما ان يكون تلك او بطن في تلك فليكن **قوله**
قوله فاما كانت غائية فذلك كانت خارجة عن الطبيعة فلا تشتغل الطبيعي بالبحث عنها
ولا حد ان نقول ان البيان الذي سلف في السبيل الفاعل لا يجري منها فان كل شيء اذا كان
مفكوكا للطبيعات فاعل واحد كان خارجا عنها والارضية ان يكون فاعلا مستتبها
ذلك الطبيعي المفروض الفاعلية لم ايضا فاعل وقد فرض ان لا فاعل الا ذلك وهذا
وهذا بخلاف الغائية فانه لا يلزم ان يكون لكل غائية غائية حتى يعرف من اين وغاية الطبيعة
ان يكون خارجة عنها فليكن الطبيعات التي لها غايتها منها الا يكون غايتها صلا وليس لكل
واحيي ولا نبات فاعلم **قوله** فاعلم فليكن للطبيعات لا تكون غايتها مختلفة بها بل على تلك
السبيل ايضا فليكن الطبيعي بالبحث عنها كما مر من قبل في حل الى ان الغاية ليست واحدة
بالعدد وهو واضح ولو كانت فلا بحث للطبيعي عنها وانما تقع وصفا في الواحدة با

معلوم وانما قال كل لان هذا المقدمه ليست واضحه فمن الجائز ان يكون خارجا عن
 عليه مختصه ويمكن ان يبي ان كلمة لكل اشاره الى المختصه في ذات الشئ ويكون المقدمه
 واضحه عند **قوله** ثم انما على الغايه كما نرى اشاره الى ان عدم قربها تحلى ذالابا فاعل
 على **قوله** يبادر بطلان الاحتياج في نفس المسئله كما نرى المصريح ادنى الوجود كما نرى
 التادون وعلى التقديرين فاعل يحصل بطلان وسطه وبدون الوجود المقرر للمع
 لا شئ محض فاحتاج المعاليه بالذات بلا بعد صلا وعلى هذا قولنا **قوله** وانما على
 على الغايه في الوجود في الاعيان قد عرفت ان غايه الجسم لا تصطبغ بصوره في
 الماده وهو الكمال لا ياتي به من المقادير الكمال والجزئيه فلا يطرأ ظهورا ما انما فاعل
 الجسم اطباء بصوره في الماده هو فاعل ذلك الكمال بطلان على الطبيعة فلا بد من
 البيان **قوله** على من حيث شئنا المشبهه معنى غير الوجود اى غير الوجود في العين وال
 فالشبهه سادفه للوجود والمشتبهه ان الغايه من حيث وجوده في الزمن الفاعل
 على وسفر ان الغايه للطبيعات ولا تصور لنا فلا يكون العلميه بذلك الاعتبار
 فاعلميه من حيث الشبهه **قوله** ثم قد يتقن ان يكون الفاعل ان حاصله ان الفاعل
 والغايه في الصورة قد يكون متفق الماهية كالصورة الان شئ في الام فاعله
 وهي في الزمن وهي اذا نسبت الى نفس الامن ادماده تكون صورة دورا فلا
 في الماهية فالمراد بقوله فالصورة الان شئ المعصرة الان شئ في الدم وفي
 الشفافي الاب في المتن الا لو من قوله وهذه الصورة الغايه اه اشاره
 الى ان الصورة الكائنيه في انطقه التي تحصل منها الدين غايه **قوله** اذا النوعية
 الى ان الصورة النوعية قائمه بالسيولي الادلي **قوله** مثل المخرج الشئ بالجميع والجميع

المدرج كذا في الراس والاشياء انه فاعل بالذات فان الشيخ ما حدث الا ببقاء الجارية الا
انه غاية بالعرض قوله فانفق المكان في مرة ثالثة اي الراس اه لا يبقى البنية بالذات
فانه باسطر الى نفس السوط ليس متوقع الوقوع كثيرا لكن السوط في هذا لم يبدأ الا
وان قبل ان يفعل في الحقيقة المبادي الغائبة عن الفاعل في الضرورة الاخرى من
قبل بالذات ففعل وان قبل ان تنس المحرر ليس فاعلا بل بشرطه ففعل فلما كفي فان
الكلام في المبدأ المطلق كما لا يخفى **قوله** والى غاية بالذات اه وهاهنا ما مجموعه في
لا حل منه فقط بحيث لا يعقد آخره الغاية بالعرض فاعلم ان هذا هو الدور في غاية
بالعرض فان المعترض من شرط الحقيقة في السمت المحركة وهي الغاية بالذات وذلك ان يحصل
الغاية ما مجموعه في الحركة بالذات لا بواسطة شرط الدور الذي كان قوله كما يفهم
العجبة وشرطها لا بد ولعبه هذه الا شيان بالذات اي فضاء الحاجة الى ان يتي في السمت
قوله بلا غلة فاعلمية ولا غلة وبلا غلة وبلا غلة اي رتبة الى المذهب في امر الاتفاق
وان الاتفاق له معنيان فالاول يكون الطبقات بلا سببها انما تكون بلا غلة وبلا غلة
في السنة المتضمن التي اثبات الغاية لا تراعى معطى فاستمر في انما بقية على الحقيقة
والمشتبك بينها بمعنى الامر المرتب على الحركة بحيث لو كانت بالارادة صلح معترضا
وهو في غاية الدمار عن كلام الرئيس ومن ان يمد كالمخ من تحت فوده **قوله** ومن على شي
سواء الزنى بالارادة المعجزة والفاق تعجبى وكلفت دهم الرقة اي مكان نزل فيه
وزنى نسح وقول الشرح بالمعجزة والفاقد المهملة كعقل وضرب والسفر كما مرنا
كاستى **قوله** ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون له بعد منافسة لفظية فان مقصودنا ان
معناه الذي يتحمل ويحصل في الذهن ليس لفظ من الواقع فان المصدر التي يتحمل فيه

المحبة والاتفاق بينهما مبادي يجهل ويرفع الى المحول العذوبة لا يكون لا يبقى العلم
 الاتفاق بل يوكده بقية وهو معنى صحيح وسهل في لفظ محقق إشارة اليه ولم يريد ان يعط
 سهل لا يعقل له معنى انما لم يحل عليه عبارة اشعار فحوله انكرت ان يكون المحبة والاتفاق
 مدخل في العقل بل انكرت ان يكون له معنى في الوجود البنية ولكن يقال ان مقصود الشرح ان
 المحبة والاتفاق ليس من المبادي بل مبادي اخرى وليس لها معنى محققا في الوجود
 البنية بحيث يعنى اليه بل معنى الذي يحل لا مقصودا في الواقع قال الشيخ فالت
 انه من حال ان تحب الاشياء اسبابا موجودة وثباتها فيقول عنها لا غير لها ان يكون
 عللا مجهولة من المحبة والاتفاق اذ الامر سمي **قوله** كذا مقرر اطمئن في اشعارهم
 بمدون ان مبادي الكل هي احرام صغار لا تحرى لصلاتها و غير مشايهة ومثوية في الحلال
 مختلفة الاشكال دائمة الحركة تفق ان يقام منها جملة فيكون منه عالم وفي الوجود
 بموالم مثل هذا العالم **قوله** فمنع القطن لغيره اسبب واصل ان الضرورة بان اسبب ضروره
 المادة العالمية وترتب الغايات التي زعم ان لها غايات في الحقيقة بالاتفاق عللا
 تحرى عنها شيئا **قوله** فقد ثبتا لهما در جمع مديرا لا المشددة المسن الذي بين القيني
 والفوس بالاضاد العجبة المور الى كيق بالبار الموحدة والبار المشاة والاول العلم
 موضع مديس في الطعام والاراد الطعام والشا باجمع ثبته بالبار المشاة والنون
 والبار المشاة المشددة المسن الذي بين القيني والحرين بالاضاد العجبة المشددة المسن
 في خوف العلم في المحبة واسطقن بالعلم التي لغت في البر حقيقة قبل الحفظ وكما دقتا
قوله وليت مبادي اي فكر ونظر **قوله** لم يقع الشعورات اي الصارح **قوله** ولم يقع
 الموت لان الغاية المقصودة للطبيعة شافية في ما شاي الصالح المرعية وفي البر

وربط

حقها

فهم انهم قوله **واما** انهم يزعمون عزا وغردا او غيره بالسر فهو منور ودر عزا فخذته **واما** طعم
بالسطح غير الى حد ان مقلد اى حاله الى سفت بضم مهله وسكون القاف **سفت**
مطلبا اى موقفة **للمطل** **ترتيب** كسر وكرم رسوا ذب سفلاد وبروسا
كسر رسوا ورسو ثبت **قوله** نقلوا ومنتعوظا في الامار علافة **قوله** فلاح ان ترك
الطبيعة لضرورة المادة مع تنبيه على خلافه يعرض عن السفت وان كان الساتر
لا يصح والان مثبت استهادة الوجودان فتهادة الاتقال الصادر عن القول
الى غايات حقيقة مفضولة للطابع وليس المناقش متبولوان العذر المساعد عليه
هو ان الطبيعة محركة وترتيب على الحركات فوايد واما اسم عمل غايات بالحقبة فكل
قوله قد مقرر الشبهة اه **قوله** الشبهة الادلى وانه الشبهة متفارتان جعلت تقريرا **قوله** الادلى
والا فالشفتان متفارتان **قوله** كذلك يحتاج كلامها الى جواب بدو الشبهة في معنى
الغايات مقدمة على مقدمة **قوله** الغايات الطبيعة متافرة في الوجود الخارجى ولا وجود
فيها بها اذ لا شعورها **قوله** وكما بان للطبيعة شعورا ضعيفا كافيه لتوجيه الحركة
مكونا عبر بالغة الفكر در اوتة وادراك الكتاب داراة بل لقله لا شعورها الا للغة
وبد ايد لك على ان من جعل التراجع لقطبا قايما بان الغايات المشبهة للطبيعة بمعنى الترتيب
على الحركة من دون الاحتياج اليها لم يسلك طريقا مسلوكا لثبوتها **قوله** واما الادلى
فانك مرادفالا صولهم اما قولهم ان الطبيعة عدمية الشعور وان النفس حيوانية ولا شئ
اى القوى الداركة تامة للمراح **قوله** **واحيث** ان الطابع له وحاصلة انه موجودة في المادة
الغائية فهذا الوجود علمي ومعدومة الوجود الخارجى الترتيب على الحركات معلومة وتحقيقة
ان يكون في الحيز الطبيعي مثلا لاجل الحركة وهو موجود في الاما ان الملكوتية **قوله** ادان شريعة

وهو من حيث انه صورة متخفية علم ومن حيث انه كون في البحر لعدم تطبيع على الحركة
وهذا غير صحيح واضح في نفسه وانما اجري عليه لاسباب الغاية ولا دليل سواه فكانه
صادرة لكن متساوية فانه في مقام السبع لاني مقام الالتماس واما مقام الالتماس في مقام
التي تحتم استدلال ذلك قال وسكر سعودي في تحقيق الامر في في السبعة الالتماس
التي كانا كوارس ان التوسعات اذ حاصلة منع اللازمة فان الغاية لا تحصل
بل ربما يحصل في انشاد الحركة عاين متبعة عن الملوغ والظن ان الغاية منها ذاتية
وهي في زيادة الحلقه مقصودة وغاية عرضية جازت مقصودة لعود من عارض
منحرك الطبيعة المادة اليها فاللذات من **قوله** ولان اعدام الملكات ان توتت بمقام
حقه بل سبيل السبل لو كان للطبيعة غاية لكان لعدم تولد الطبيعة مثلاً غاية وذلك
لان كل شيء الغاية لم يدعها في التارخيم رفوم الغاية للاعدام **قوله** فالجواب ان نظام الزول
المم لغاية اذ يفهم منه ان السبل للزول هو الطبيعة وادراكه غايتها كحقيل الطبيعة وادراكه
السبل ولان هذه قوله يكون ذلك سبباً بالعرض لنظام الزول فان حاصله ان معناه كحقيل
والحفظ وزنها الزول يكون السبل بالعرض بالسبب بواسطة الحقيل والحفظ فلا يكون غايتها
وبفهم الغيا من قوله والزلزل من حسنة متي اذ انه قبل الطبيعة والكليته وكما الموت
غاية لها وقد رقت ان الطبيعة والكليته لا وجود لها فلا يكون الزول منها وان ارد
بها النظام الكلي المعقل للبادي الغاية قسيس طبيعية كلاماً في تفسير الزول من غير ضرورة
واقل فيه وليس شئ من قبل ان الزول حركة في الزايل ليست صادرة عن خارج فلا بد
من ان يكون لها غاية وهي الف اذ هي في الجواب ان المم ان الزول حركة صادرة
عن الطبيعة لكن لا عن نفسها بل اقضاه تلك الحركة بالعرض فان الحارفة التي

طبع في البدن غايته تحليل الاغذية الرطبة والطبيعية المتحركة بالذات بل غايته
 الحفظ ما لم يكن مابعد و بعد و كل لاحق اقل من السابق فالاستعداد اقل من
 الزبول بالضرورة فيكون سببه طبيعة بلزبول المحيية الى المعاش و بالوصف ولا يتبع
 من ان يكون الطبيعة غايته ما يتبدل و اذ لم يكن السبب غايته بالذات و بالذات
 و ان لم يكن غايته الطبيعة المتحركة بالبدن لكانت نافع الطبيعة الكلية التي هي نظام
 الكلية فانه انما يستقيم اذ اقله المكان يستوعب الذي لا يتحتم دوام لعدم غايته بل من جهة
 انه يتجه الى ف و البدن و ان لم يكن فعل الطبيعة البدنية بالذات فهو بطور
 تلك الجهة في الطبيعة الكلية بالذات هو الكفاية بفعل الطبيعة الكلية بالذات
 هو الكفاية بفعل الطبيعة الكلية و لذلك قال نكرو و حسب في نظام العقل
 تكون غايته بها معنى انه الوجود في نظامه و ذلك لان نظام الكلية بالذات
 الطبيعة المتباينات غايتها ان تتوازن بل غير من تلك الجهة او يقال هو
 و فاستحق ان النظام الكلية سبب حليف على ضرب من التمثيل او تحليل طبيعة
 مدبرة للعقل من حيث هو كل فكون الزبول المتجه الى المعاش غايته تلك الطبيعة
 التحليلية و المقصود انه لا يلزم ان يكون الغاية نافعة لبدن بل يكون نافعة للعقل
 بما هو كل و لكن نقابل ان يعقل ان يشترط ليس لغاية بالذات و هو ابداع
 الطبيعة السامية مقدرة اللات فان الحرارة و الطبيعة في البدن مثلاً غايته
 التحليل و غاية الطبيعة الحفظ مابعد و اكثر فترك السور المعنى الى مقدار اللات
 لموضع فالاباح بالوصف و اذ لم يصل الغاية اكثر بقي زماناً ما عدا ذلك المقدار و لكن
 الجواب ان المتحركة الطبيعة بالذات و الافعال الطبيعة متجهة الى غايات

در سرفیه ان است و لا یصلح غایة بخلاف المعدار اللاحق و هو غیر متعین لذلک بحسب
فما مل و یکن ایضا ان الطیار بحیثیه الفاعلها جزئیات مخصوصه منقطع زید
معلها الا نما و زید و طبعه عمر و معلها انما و علی هذا فاعش فاعطیة کلیة ای
الطبعه الا ان نیت مثلا بلا شرط شئی کما زید بنیة معلها مطلق الا انما فی حقیقه
ما هو مطبوعه فیه و لکن انما یقول ان فی بعض فیکون غایة لهما باعرض عنها
انه لازم الغایة **نه** من مندر فی منافع اعضا و حیوان اما حاصل ان
المصنف لا یرتاب به و ارجح فی نفسه و ما ذکره تنبیه و الا فلهذا من قبل هم
ان یقولوا ان الغایة معنی ما یرتیب علی الفعل محققه بلا مره فیرجع عن
العین و اما الغایة الحقیقه و هی ما لا یجوز العقل المعذوم علی الفعل ای یقول العقل
موقوفه علی من حیثه انه لانه معزوم **نه** فانها عکس الدم یفجی الملهه و فتح الکاف
و ردی کل شئی **نه** کثیر الاربط و الغایة و لقا بل ان یقول ان یقول ان رتبه
الاربط و مکان فارا للفسس یوئیس باخر الطبعه البدنیة فهو معهود **نه** لکن
عبار القله اذ است می قال شیخ ذال امرشیه فی الکامین باستادی انه یقال
فیه انه اتفق اتفاقا و کان فی ریح و الاتفاق اذ یقع و قد شرط یقول شافرا
و الشافعی ان ما یكون بالاتفاق و ریح فاما یكون فی الامور الاقلیه **نه**
عن اسبابها و الذی یسمیهم هذا المنهج لم یشرط ذلك ان لا یكون دایما و الا کرنا
و اما دعا المتأخرین **نه** ان جعلوا اتفاق مغلفا بالامور الاقلیه و الاستادیه
صوره الحال فی الامور الوردیه فان یقولوا المتأخرین فیقولون ان کل دایم
و الشیء و لا شئی و ما رتبته ذلک می من الامور استادیة الصدور علیها

ثم اذ شئ ما شئ اكل اكل بارادة لم يقبل انه اتفق ذلك اما نحن فلا نقول
 زيادة اشتراط على ما اشتراط معلمه وسياتي بطلان قولهم شئ في غير هو ان شئ
 الواحد قد يكون بغير قياس واعتبار كذا يابل وارجا وقياس اخر واعتبار اخر
 متساوي بابل الا ان اكل اشتراط فيه اشتراط في اعتبار احوال وفضل فيه تعقلا
 ثم فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس اليه
 شئ اكثر نسبة وبالقياس الى شئ اخر متساوية ثم اكل اكل شئ اذ قيا اليه
 الدرادة ورفضت الدرادة حاصلة خراج من حد الا مكان رت ودي الى
 اكثر من وادخر خراج من ذلك لم يصلح اليه ان بقا انها انفسا اذ كانا بحيث
 ولما اذ لم يضافا الى الدرادة وظهر الى انفسها في وقت شدي كونا اكل
 ولا كونه معني ان يني دخلت عليه فاتفق ان كان ما قبل ذلك بالقياس الى القول
 لا ال الدرادة ذلك قول القائل صا و قد و اتفق ان كان شئ لقيت اتفق
 ان كان قاعا مانا هذا كله معارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالحكمة اذ كان
 الامر ان كان غير مطلع ولا متوقع اذ ليس ايا ذلك الاكثر باضاح ان يقال
 للسبب المودى انه اتفاق او محبت وذلك اذ كان من شأنه ان يكون
 اليه ليس موديا اليه واما لا اكثر يا واما اذ لم يني موديا اليه ولا موديا له
 مثل معود فلان عند كوف القوم فلا يقر ان معود فلان اتفق ان كان سبب
 كوف القوم بل يصلح ان يقال اتفق ان كان مع فيكون المقفود لا سببا لكوف بل
 سببا لبعض للكون مع الكوف ليس للكون مع الكوف هو الكوف ان شئ
 تعرف ان النزاع في تحقق الاتفاق في تادي اخطا في فان اشتراط اتفاقا

اذ لا كثرية فلا يستتبع في كون الاتفاق فيه والافلا فالحكم بصحة وجود من يقولون
 دون الآخر لا يخرج عن شئ نعم ان الاتفاق يستعمل في العرف سواء الاتيني فلا يقول
 العلم الاول فلا يستحق ان ينجا وزعمه بلا ضرورة بلجبة اليه وهو محض **قوله** فاذا اذرت
 نحوونه بنكر الغاية اه رشارة الى ان الاتيني في استيفار اهل الاختتام
 بالغاية ووجهه **قوله** وكما يشير في الامور الارادية فالاشارة ليست
 على حقيقة لكنها اتمت مقامها سببها **قوله** اللهم الى اذ كان خرا مطروبا
 لم قد عرفت ان الغاية قد تحذف الصورة بالمعنى ليس من جهة الصورة يكون
 سببها تباين البتة فلو ذكرت الصورة مطلقا فمع انه ذكرت الصورة في محراب
 وان ذكرت بعدة مما يصح الصورة فلا يصح ذكرها وان ذكرت بعبارة
 الغاية مما ذكرت الصورة بل الغاية قد ذكرت الصورة ان صح فقال الى الغاية
قوله فاذا قبل لم يحز فلان هذا تحت **قوله** انت تعلم ان اسوال عن غاية الوجود
 والختام من مائة درامي على غايتية هي الموضوع وكذا يمكن ان الصورة
 منها اعم من البعض والمادة اعم من الموضوع فكل المصنف **قوله** المطلق العلم
 الخشب المحرور اى الركن الخشب المحركة القرنية من طفا والارواح والاشياء
 في ان الخشب مادة لهذا المركب واذ اسوال كان من الغاية المحركة فلا يليق ان
 بوجود المادة مع ان المثال يمكن ان يكون فرضا **قوله** واما ما ذكره من الاستعداد
 اه انقلت ان اسوال كان عن سبب الصورة ورسد الغاية فلا يكون المادة مع
 استعدادها فلما فعل الاستعداد في سبب الغاية فان الاستعداد اذا لم تزل
 انظار للطبيعة فيكون المواعاة فاصله فان بالاطل الاستعداد استعداد به

في جانب الموضوع هو الادلة لا لا يفتي فيه ما حصل فلا يبقى الا انوار من غير مضمون بالظواهر
غير مضمون في مرتبة الاثبات او بان الصورة لا يجب ان لا يفتي في السطر منها بل يكفي الا
حال وعلى هذا لا يخفى ان الفد ان لا يفتي في الاسد **فله** ولا يخفى عليك انوار من
في اسم على السبيل بان لونه على تقدير نفس الصورة من جهة كونها مأمرة بالمديد
لانها صورة وقد رقت فاقاس على الصانع اعلم ان اهلها لا يرقص
الصورة بل سبيل اليه **المعاني** **الثانية** في اللوامي انوار من جهة انوار اليب
الادل في شامي الجسم ولا تماهيا في الانقام والانتظام وفيه بطلان
العقل الادل في عدم تماهي الجسم وحده في الانقام وسهل فيه ان يقال
الجسم المفرد **فله** او انجز حقيقة ما كان منه انما يفتي في الحاصل ان يعقود بطلان
الجزء بوصف الجزئية وبعبارة اخرى المجاورة العينية فان الحكم المستقل بها
من الشفقات ونحوها متعلق بها من حيث هي اي لا متعلق بالوصف بصف
فمنه من لم يرمح صغيرا ولم يوقر كبريا فليس مناس لم يرمح الضد الموصوف بصغر
والكبر اما حذره ان لم يرمح بطلان تحت الشرح وارتاب في العقل على ما هو مقتضى
ما قبل في العلوم المنطقية في كقول النوراد بعنوان الموضوع في القضايا
المحصورة والاعراض منها فان يعقودنا استعمال العرب يعقودهم كقول
مفهوم القضية سواء كان وصفه ايجابية مستعملة فيه حقيقة او ممانا اذ لم يستعمل
فقط يبقى ان يطلان التام من الاحراز الى لا تخفى وطلان الاحراز الى
لا تخفى واهل فلا وجه كعبية تاليا للادل والامر فيه هي فان يطلان الجزء قد يستقر
فيه بطلان من مظهره في ابادي الى كتمل وجبا اخر وهو ليس لازما من بطلانها

من ذلك ان المقصود بطلان جزئية بطلانها **قوله** وذلك كانه لازم من سبق
 عدم التلبيف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم بطلان الاكلاش وذلك كتحقق البعض بالتلف
 واخلل ولكن بملاحظة مقدمة واضحة في نفسها لا زنة له لثبوت دهي ان الاجزاء المحللة
 ان يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل حصل منها ان يفي كما سيقول في غير ذلك
 التالي وذلك كانه لازم من سبق **قوله** عدم التلبيف بالفعل من حيث نفسه لا يستلزم
 دهي ان الاجزاء المحللة بحيث يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل حصل منها ان
 كما سيقول فيما بعد ان رادها وذلك كانه لازم من سبق **قوله** انها ما اردنا بطلانها
 في العنوان وهو قوله وبتين فيه انقال الجسم الفرد وطلان الاجزاء التي لا تحصى فيه
 وضع ما عسى الا بوجه ان غاية ما بين منها انقال الجسم وعدم انتهائه في التصرف
 والافتقار وعدم التلبيف ولا يلزم من بطلان الجزء في نفسه وانما يلزم بطلانه فيه وانه
 على ان الجزء الذي لا يجري علم في مجموعها لوجوده لا يتصوره وصف الجزئية بقاها والذات
 بطلانه في نفسه وذلك احتياج الى شرح المراد ووجه الدفع في هذا **قوله** واما بطلان
 جوهر متميز بالذات لا يمكن فيه شئ اذ لا يقال ان المسئلة ان الجزئية اي نحو كانت من العلم
 الا على وان تذكر منها على سبيل البدئية سواء كان السطر فيها تفرق في جوهر الموضوع او
 وبطلان الجزء في نفسه ايضا يصلح البدئية مما لم يجعلون بياضه على العلم الا على ولا يكون بان
 امتناع التلبيف ونحوه على ذلك العلم لان مقدمه امتناع التلبيف بالذات بلحق ان
 غير كمنها تحقيق ماهية الموضوع الذي هو الجسم واما استلزامه فانما يصلح لمبدئية بوط
 التلبيف كما لا يخفى **قوله** لكنه لازم حتى يرسم المتصل اذ وذلك ما منه بطلان دفوف
 شئ المتصل وهو في الموضوع يثابته وذلك كانه لازم من سبق **قوله** ان انقال الجسم علم

وقوله العسة اه وذلك لان تحقق الكثرة بدون الوحدة غير مقبول وحصول تلك الكثرة
 اليه سبب ان ان رادى **قوله** فلو ان العقل تباين الجسم من اجزاء لا يتجزى وذلك مثل
 ما مر من ان حصول تلك الاقسام ان لم تقع الاجزاء الى غير متحدة اصلا تحقق الكثرة بدون
 الوحدة هو كما ترى فلا بد ان يتلحقها رادى غير ثابت بل ان يكون ان السبب منها
 وهي غير ثابت بل ان يكون ان السبب منها وهي ثابتة فلو ان العسة وقد
 كانت غير واحدة **قوله** ثم ان الاتصال جوهرى للجسم فكيف قاله غيره واحد لا حقه لان
 الاتصال احدى جوهرى للجسم هو معنى القابل للعاد ان تلتصق المنقطعة على
 لغو ايم وهو غير الاتصال احدى معنى به منها وهو السبب في الاتصال الذى فى الركبات
 وذلك لان اجسام الركبة المنطقية كالعاد والحوار والسبب بلا شبهة وميت
 مستقلة كما سيجرح به فيما بعد انما يشبه الجوز الاتصال بالفعل والاشياء بالية متبادلة ان
 يقال ان المراد بالمتصل منها المنقسم الى اجسام ربه كالمصل في بقية او ما ينظر الى البنية
 وقيل بالاعاد المتكورة في فوق هذا الاتصال فلا يكون مطلوبا بالزمان في شيء بل
 وبعد ذلك الجدل ان يقولوا ان مفهوم الاتصال المذكور لا يشبه في متاخرية بفعل الاعاد
 عارضا ولكن مصداق الاتصال وقول الاعاد هو ذات الجسم فلهذا سبب بالزمان
 ولكن ينبغي على هذا ان لا يطلب عدم الاتصال من جواهر الوحدة وكذا وعدم السبب الى
 مثلا بالزمان ولا يعنى الزامه ولكن تخصيص العقوم ذلك بالاتصال دون اخواته لا
 بعبء **قوله** فالجواب انه ربما بالصور الجسم الموضوع او تحت البنية اذا كان مطلوبا
 بالزمان فلا بد من ان يكون مسببة من علم ولا يكون مسببة ان ما يكون المحل فيه من جواهر
 اللاتنية واللاصلح ان يكون عارضا متاخر فلا يكون مطلوبا اصلا وذلك لان العرض

الذي انما رجع المحول المواطات على ما هو المشهور او المحول بالاشتقاق يقال
 يراه المعروف شيئا بل ليس الا ان يكتفي في الوضو الذي جرحه لذات الموضوع
 من حيث كونه مستترا في كون عنوان مصنوعات اسما بل وهو المكان ثانيا في فطان
 كلامهم لكن المحض يوجب فاهم فانه لا يخفى بعد عن شيء او يلزم ان بعض المطلوبات بالزمان
 لا يكون مسئلة في مولاين عدة عند الكتاب من تفرد اسئلة الجواب **قوله** ومحصلونه
 من اجزاء اربعة ونقصها ان بعضهم حضوا اقل ما تركه كونه الجسم من اجزاء ثمانية
 على صورة اربعة واربع فونها في الافراد وتكون جعلوا من اربعة ثمانية على
 صورة صغرى مثلث قائم الزاوية واذا في الزاوية **قوله** ورجع هذان يطلب
 ابطاله اذ ذلك ان النقطة تختلف بديهة ونظرية باختلاف العنوان وثبوت
 الذي لا لذات انما يكون بديها اذ ان عقلت كما هي هي ولا يكون بديها اذ
 عقلت بغير ذلك الوجه كما لا يخفى **قوله** الا انه وبما يستدل عليه اذ ورد عليه ان
 الاستدلال امر خارج عن حقيقة النقطة بل امر من فلكا بعد ثبوت المحول الا
 لم يكن ثانيا للجسم من ذلك من مسائل بطي فان غائية ان متعلق لا حيث
 انتطبع ومجوده لك فلكا يكون من بطي اسئلة والجواب انه غير وارد عبارة بل
 من قوله متعلق بهذه من بطي فانه لا يدل على كونه بالاستدلال لذلك من مسائل بطي
 فان غائية ان متعلقا بطي وهو ثنائي بان يكون ثانيا سالا لا يخفى عن بعد حذافه
 فصره في الفلسفة الادبي والاستدلال بان بطي التباحث وعن الجسم من جهة الزاوية
 مثلا ثم الاستدلال المذكور بالعدة السبعة انه غير مانع لاداة السبعة فان
 جاعلة الهمه بدون ان السبعة تختلف فالحال من كونها من علم جهة الاستدلال

لا يصلح ان وجه على طبق ما ذكره بعض المتأخرين في دفعهم عن التلويح ان يكون له موضوع
 حيث يتصور ان في مرتبة نحو الثبوت لم يلج في صورته في سطران حيث نالها حيث دارا
 بحيث عنه ناظر الى تلك الحثية سوار كان السطر في جانب البحر عنه وهو الموضوع
 في السائل ما في الحال ادنى الاستدلال فيكون سطح سطره حينئذ لا يخطو كون البحر
 عنه ملايا يبدأ ولاحقا بالوجه ما ان قلت يلزم اتحاد العندين في السائل بالذات
 والكان التقادس في اوراقه فقلنا لا يخص عنه فانه يصلح العتود الموضوع
 وادخل مسائل غير ذلك العلم ان السطر في التالف نظري في تحوير الجسم عدم التالف
 انما سطر فيه في مقابلة الخصوم فيقرر امر الجور من ان كلامها على سوار وقد استقر
 مما قبل **قوله** واما التالف الجسم من اجزاء لا يجرى ان فعل البعض ان التالف
 نفسه في تحقيق التحوير واما عدم التالف فاما بقيد بالرسالة في اوراقه ان
 لصال هو الذي تحوير منه جسم فلو نظري في تحقيق الجسم فيه وهو ياتي باثبات عدم
 التالف في سطره لا حل باثبات التالف لصال وانه يحصل الغرض ولا سطر في عدم
 في عدم التالف فان سطره في مقابلة الخصوم المتين فيقرر امر الجور من كلام
 التثبت فان له ان سطر في التالف من السوولي والصورة في من سائر ما لا
 الثاني انه من ان سطر في التالف عدمه يحقق ثم الجسم فالان الرااد سطر
 نحو وجود سطره في التحوير المتين يقطع السطر عن الانية والتعليق على نفس الوجود
 كافيه فيه **قوله** واما من ان عدم التالف ان سطر عليه ولم يتحقق بالتالف
 ونقصه على المعذر البعض فان يجوز ان عدم التالف دلان ان حيث عن
 التالف التكلم وليس في ذمة اثبات كونه من الطبعات فانه نفس على صورته

الجسم من حيث التغير اذ لان ان لم يكن الكمال نقاير الحقيقة الثالثة من حيث
 اثبات انما يتبادر من مسنده من سابل من فلا يحتاج الى جسم من حيث
 مدخلته في الطبيعة اذ لان الشئ المتعارفين في الجهة المفق بالبيان يقتضي
 على احدهما مسلكا كالمسلك الاكابر وعليك بالترجيح **قوله** فادور عليها انه قد
 عدم الاتفاق معني سابل اي سابل المجرود عن الماحور في عدم الملكية من قاطبة
 المعلوم على ان المقابل للعودول والاكابر موطوع عن عبارة انما في القول
 المسائل مطلوبة في العلوم سابل لا تكون سببية على ما تقر عليه
 راي الايزوفية وعنده فان اعترض على سابل العوض الذاتي اللاحق
 الشئ بلا واسطة غير سابل في العوض لا يجب ان يكون محض بالمعنى في
 اللاحض من لا يدل على انتظام العوض الذاتي وقد صرح به ومثل بالجسم
 العوض فان الجسم عرض عام له ما انه عرض ذاتي وعم ان اشهر خلافه
 وسبب الكلام عليه ولكنه بلا دليل وقد مر من قبل ثم انهم الا ان يقال ان
 الذاتي المحيوت عنه في اللام وان عاجز ان يكون اعم من موضوعه بل يجب ان
 لا يخاف لا الودام عن الضرورة ولا شبهة في انه محض بالجسم فان الحركات
 لا يتقل عن موضع العلم وسواها فلا بد ان يكون له ان يقول ان متها
 سابل انما هو سبب الاتفاق عن المقابل في بادي الراي بالنظر الى نفس
 معنوية كائن في علوم الودام عن الضرورة ولا شبهة في انه محض بالجسم فان
 الجودات لا تعقل تا علم عن الجواهر المخرقة بالذات وعلايمه افس ونية
 مخون السلف فالاصح ان يفي في مرتبة ما قدره من في حيث لا انفصال وسبب

والحق به قوله الذي يكاد كلام الشيخ يشعر به انما لم يحرم بل اورد كلمة لا شفايا بكاد
 لان كلام الشيخ غير واضح به لانه قال قيل ان يتكلم في امرته هي ان اجسام واحدا لها
 الاعطام محققين يتكلم في شأنها في الصفرة والاشم ثم وقال في الكلام في الفصل الثالث
 في حال الاجسام في حقها وذكر ما خلف فيه وما يتعلق به اسطول من الحج مقول
 اخلف الناس في امره اجسام خمسة فهم من اصلها تافيا من اجزاء يجرى
 انه فحين ان يكون المعصوم في انفس كاشعير العقل الا فيكون بارز ذكر عدم
 في الصفرة والاشم على رده استقار انفس في ذلك فاصطلا لانه الواضح ما ذكره
 المعصوم **قوله** ثم اللاتما هي في الاشياء اه العصور من تقبل الكلام في ان الام
 مناس من القاصد من الباري كالنقل ونحوه دلوا على منها لو بان في الاشياء
 الى انه من القاصد فيما سبق من قوله وحده يستعار الكلام في الام **قوله** اذا
 الاعراض اختلاف الاعراض النقص المتجدد كالوراثة بالكون متلا شبيه
 في كونه من جهة الزكية والاستعمال على الماداة اختلافها وهي غير خفية شيئا الا
 ان ثبت ان الموضوع صالح للواحد في الاختلاف بالقل واستعدادها بالكون
 واما اذا غير من جهة الوهم او امراد كلمة اذا منها ان في احوال النفس شارة
 ان هذا لا اعتبار من المعتمد وبوكده قوله كما قلنا وذلك لانه لا تعرض في هذا الام
 اصل واما يورد في ابطال الاجسام الا القراطية فالمعصوم في هذا المقام هو اللاتما
 في نفس الوهم ووجه شبه اللاتما هي في الانفس مطلقا وعلى الانفس بالواهي للام
 القدر الاصل والافل ان يكون الواهي معنى الغرض العقلي اعم من العقل الوهمي
 وكذلك شام في المعصومي لا يكون متعلقا بالبطي بالذات بل من جهة الاستعداد

وممكن ان يكون معناه لاجتماع فاعبر العنصر من جهة الفعل كالن من بطي واذن غير مطلقا
 لا يكون كذلك الا من جهة استدلال الدليل وقوله يكون السطر فيه بالبار والباردة وكونها
 اي شعر كلام الشيخ بان السطر فيه ايضا واذن وقوله كما يستقر في نفسه فيكون كل مستقرا او
 ان كان السطر في الاعطام من بطي **فقد** والفردة تانا عطف على المركبة اي الاغصان ^{المفردة}
 كما لم وانتم مثلا ولم يرد بها اجسام المفردة كما لا يخفى **فقد** كما تراه شعبة في غير بطي اي قوله
 وهو منهم ايضا في ذلك الاي فان اقص من الاضافة (خصاصهم به في الراي **فقد** واما ان
 يدعى اتصال الجسم المفردة انه نعم ان اري اولى كماله من جهة ولكنه من جهة راي النظام ومن بعد
 وفردية في مقبول الاجسام البسيطة لا الالهية واذن بالاعتبار فكل جسم تعرض سواها
 فلا جسم يزدل كل جسم فهو نوع من الاجسام وهي غير متناهية بالعقل ثم خلا موضوع
 في الواقع لهذه الطوري يستحيل اذ مقدسية والمفرد فلا كما لا يخفى ثم لقائل ان مقول
 قوله فهو بطلان الموقف منها لا يكون مفردا وكلامه فيه ان اريد ان الكلام في المفرد
 الدال في عالم الواقع فغيرنا في لا مانع من ان الموقف منها لا يكون مفردا وليس العوز
 في عالم الواقع وان اريد استحالة او القدر لعدم حقيقة طار فلا بد من الاشارة الى
 ادلاصه حيث ان تلك الاحراز غير متجربة فنص لا يطالب ولكن شغل به الراي ان
 البسيطة ايضا شبهة بطلان فلا عبرة به فكأنه قيل ان الوجود المفرد يدعي واما شبهة
 شبهة فيجوز عدم اتصاله في عدم التجزئ ولكن اذ ادع الفيل به فيستعمل ما يطارد العقل
 لا سبق القام وسلسل من كل جانب فلا تصور في الكسب وذلك ان مقول انه قد سبق
 ان من ان من من نظن ان الاتمام باسرها موجودة بالعقل ومفردة ومفرد الجواهر المفردة
 معنى هذا القام ذلك الراي خارج موقوف في اجسام الموجودة الاتمام من الجواهر

غير متحركة بحسب تقدير عدم الاتصال والاصح ان سمي الاتصال اجسام كل مركبة كانت
 او مفردة ونفى بالاتصال والاصح ان سمي الاتصال اجسام كل مركبة كانت او مفردة
 معنى بالاتصال اعم من ان يكون في بدو الامر او في الاستمرار او في ان يكون له
 الناحية الى غير انما هو او تقفد بحسب التقدير في غير متحركة وينبسط الان فثبت الاتصال
 وعدم انتماء العنصر لموتش اتصال التحليل البسيط لا الدلائل الثاني الى ان فلا شيء
 يكون قبل وقال **فله** وينبذ ذلك اي كون تلك الاجزاء خطوطا وان وصل ان يكون
 اثره الى كل من اتلف من اسطح حوزات بعض الخطوط الى بعض قال الشيخ
 اما الذين يقولون اجسام سمي الى اجزاء لا تحري فمنهم من جعل تلك الاجزاء اجساما
 انفسها ومنهم من جعلها خطوطا غير مقسمة ومنهم من جعلها غير اسم ولا خطوط ولا
 اشبارها في نفسها **والسادس** لا انها اما ان لا تتلوا في قسم لا تحري او في القسم
 لو تالفت منها ارساطا اطرافها لا ارساطا حوزاتها تقام لان ما به ملائمة اجسام
 غير ما به ملائمة الاخر او غير احب فتدخل وتدخل على الحوزات به في البداية وتجيء اليه
 انه يجوز ان يحلل الحلالا لا ارساطا حوزات لا يلزم الا ان سميته حتى الملاقات
 وكما سطره فيخرج الى مونه زائدة قد كثر الكلام فيها فقرر في الكتاب كسب
 يخرج عنها وذلك لان محلل الحلالا وان يكن من عن الملاقات فلا يحصل انما
 به به فلا يحصل به عجم سمي ان لم يتبوا به فيقول ان الحلالا يحلل وان زعوه عما
 كصالة اسوة بالاجزاء المحللة بانه في معنى واحد في بار اخر وان يحل حلالا اكثر
 وان من جزئين متعلين فيقول ان وقوع جزئين في جانب فكل الحلالا بالمتداخل فلهذا
 محذور مع ذلك ولكن ان علة ذلك ما سمي من الاجزاء فيقول ان المحذور لم يبين

محذور
 بطلان

بطلان التداخل في نفسه لانهم تعلم ان اول عدول عليه بل لا يبعد ان يقولوا ان
 بان السعد المجدد الموجود كيزونه فيعلم منها ايضا بل احال بطلان منها الى استغفار الخ
 يحصل جسم في عالم الوراثة وما شئت استحال فان تألف الجسم انقضت الى العدم
 نقول ان كانت الاشارة انما هي في الشهور ان محل الطرفين متقابلان في نفس
 والام تيراني الموضع فيقول الى التداخل واذ كان من المطا ان الاطراف الى الالة
 محل انما عليها امر واحد بين المحلول في بعض النية بعد طاهر وايضا انه في لف لمحب
 الحكيم فلا يمكن ان يحايي من قلبه به فلم يرض به وجرب الجواب بما هو في الصحة والوهم
 بمثابة وقد اكره العظم الى لو كثر وسواط وجعل من اكرهه معنى كثره لانهم عن بعد
 عليها دابة بضم الجيم اي كلبها ولو فرض بفتح الهمزة فالله طاهر وجعل طاهر
 استجاب قد فخر عليها لدم من غاظة انه دخل من الخارج ما وقع وهي كذا
 الفجر شديد وهي الرحل حتى وسقطوا لمعهم ان جعلها ليس بصلة لوجودها
 الواحدة **و** مع عز زنون الاكره في المشهور لست زنون والمعارضة الاطالة
 زنون الاكره في الاشياء **و** وظالما عظم ما مصدرية الى طال اعصابهم **و**
 اذ كان الموجود من الزمان اهل لوقبل من الاستمرار وان الحركة الى حركة لوقد
 عدت بارة وارتالى بطبي مقصودة وهي غير مفسدة ام فيكون هناك مكان
 غير مفسدة شائعة اه لكن في استرجاع من الاطالة واذ احضرنا واستجابها و
 مصيها بالنظر الى الزمان اخبر ذلك بغير ريب ان غير بطلان راسم بالكلية فاصح
 انصال الكليات والكمات محذوف **و** فاجرا لهما ان كانت حادثة فردا له لول
 بان لهما شبهة لعمدة في الجواب وانتهى ما ذكره في وجه انها الاحكام في العمة

وهو طفق قلقي اعلم ان هذه الشبهة انما تدل على وجود الجواهر المفردة بالفعل وقوة
بالاحلال كما يراه المشهور ستاتي واخرها به وانما يدل على خصوص العقلية لا مستلزم تطابق
اجزائها لكونه كشي غير متبرية اجزائها لسانه وجودها لا جوارها لسانه بالاعتق وهو غير لازم
وكذا اصل انتفاء وجوده في سائر اجزائها فانه لو جازت ظهورها اوسط من كل واحد وقف
الاعتناء كما هو الصحيح في طول التقطعي بالخط واحد احتاج الى بيان ملائمة بين
متعلقين يردون ان التماس راد الى اذرة والاحلال يقتضي الوجود بالاعتق **قد** وبسط
من ذلك الجواب بالمعنى انه يقتضي ان الدليل المقام على بطلان الجواهر المفردة
تلك الاجزاء تشلالية وغير تشلالية متباينة مقدارها غير صحيح فانه ان صح لم ان لا مثال
الانتفاء والتالي به بما مر من حوسب الزمان والحوكمة انما الملازمة تطلق ما ذكر في ذلك
الدليل جاز في انشائي بل ما مر به واذا انتقص ما بل ما مر له فهو مغاير لا يقتضي الوجود
انه ان اريد بالماض الان الحاضر لم قد تقرر اي المتأخرين على ان الحوكمة القطعية المطلقة
موجودة في الخارج وانما وجودها كك في الحيات وكذا الزمان وانما الوجود في الخارج
المتوسط والآن السال منها غير متعين ستم من فان اريد بالحوكمة المتوسط فلا يتم
انها منسوبة على المسافة بل هي محفوظة لوجودها الشخصية من الاستعداد الى الاستعداد
اريد القطعة فلانها موجودة في الخارج فلا حلف في استعداد الحوكمة بالكلية واذا
كان ثم الجواب غير مطابق لاصول الفلاسفة لم يرقص في مقام دفع الشبهة من قلم
مع انه غير تام لانها ضرورة حاله في المتوكل بها كاذب لسانه شيئا فشيئا وانكاره
محض كناية فان المتوكل في حال السكون ليس موافقا لما هو منه لسانه واذا
زال السكون وانما ليس موافقا الواحدة متمرة بل موافقا لشي من لسانه قدرا

وحديث اخرى وليست الملاحظات الى اصله وان كان بطريق حصول الاشتراك عليها معلومة
 فان الاضية بها كذلك المستقلة تعدد فالى اصله هي الحاضرة الى اخر ما ذكره
 بعد ذلك عند النصف ودواخ عند من لا يعرف **قوله** فلاما انه قسم من الزمان فهو ملك
 يقول انه مع تعدد لم يكن الشبهة متوقعة عليها بان لانه ان لو كانت موجودة بلا شبه
 الماضية والمستقلة لكانت موجودة من فلو وجد منها انما هي الحاضرة التي عليها كذا فثابت
 جمالا ينقسم متعاقب الوجود وبه ثبت فاما المسافة من غير سنوات وهو المطاوعة ثبت
 ان الحاضر قسم اليه فامتنع عنه ايضا لكن اثباته يتبرع ليس المانع عليه فقول
 لك ان محصل الجواب ان الموجود من الزمان ولو لم يكن عندنا سواه ارد احد من الازل
 الى الابد من الاستمرار الى الابد والى انما هو الراضة التي هي الماضية والمستقلة موجودة على وجوده
 العاص والمعاد ويريان ان يرد سبقي وجود ما بقي من الوجود بعد لانه ان غايته ما لزم استغناء
 في الاثنى الى اخره وهو لا يستند ذلك الاستغناء بلا شبه الى اخر ما قلناه بالامر عليه وسعيه
 اليه ان لا يدرك فلا شئت التالي وانما رقتة ولا يكون الى اخره قسم من الزمان
 ولو لم يكن ولا محصية فيه اصلا واذ كان في مبداء الشبهة كونه متناه متعاقبا لا يبرده
 ولم يكن كذلك السبق فالعقار ان ثبت جزئية الحاضر الذي هو غير متعاقب لث
 المدعي ونحن في الكاره فان لم يكن عندنا في وجود الزمان ولو لم يكن كما ذكرناه وبه ثبت
 الاختلال في الشبهة فلاما ثبت استغناء في الجواب فتدبرد نصف من العجائب
 هذا باب ما قبل ان اجاز ولو لم يكن الحاضرة غير متعاقبة الى اخره وان عشت في الزمان
 والوصف العقلي وعدم غيرها غير ضروري لوجوده ولو لم يكن الى الاضاح **قوله** ثم لا يمكن
 ان يرضى ان اخرته كسبل لتناز الشاة وسكون اللام عن التالي **قوله** لا استغناء فاما

المسم في الحزم وهو مفعول قبل الاشتغال بشبهها الخالف بعد ما فرغ من ابطال التالف كمالا
 وانما ذكره هنا ليعلم ان الشبهتين لا يتغيران بعد ان قد قيل انه بمعنى بدل على اعتبار القسم
 بانه لو قسم الحزم الى لانهما في اقسام بالفعل منفرد او بالعودة فهي كالتدبير في التبعيض
 لو فرضت موجوده حصل منها بالحزم الذي كان من قبل ولا شبهة في ان غير المتأشبه
 لو وجدت بالفعل لا يحصل منها الا حزم غير مشاهة فلا يكون تحديدا لشيء ولا فعليه تضعف
 القيمة الموجودة والمحللة وسيار الى ان في ان راسد تعالى مغربا **قوله** وما انما
 بيان على القدر المشترك بخلاف الشبه ان الشبه ايضا كذلك الا انه في زعمهم
 لم يكن لك كما عرفت خبره منده **قوله** لا لا الى اصل ان ما بين الشبهتين لو سلمت مقدما
 انما راعى العدم في مشترك بخلاف الشبه الاول فان وجود المعطوف على المقادير في
 فلو سلمت مقدما انها تحت التالف بالفعل غاية الامران الناطق فيها لا يتم ذلك
 الماحوز كما عرفت **قوله** والجواب الى لا نقول بوجود الاقسام الموجهة اليه التام
 الممكنة متساوية او غير متساوية وعلى الثاني لا يصح نزولها بالمكان خروج الاقسام
 اليها من القوة الى الفعل مح وعلى الاول فقد ثبت انها بعينه فانه اذا بلغ الا
 مقام الى ذلك احد من التام لا استعداد بعينه فان الفروض متساوية الاقسام
 الممكنة لا شدة عنها شيء فلو متداه لم يكن ذلك الجمع مضافا وحيث عينة نوجه غير محي
 فلو فرض علة دار تصور هذه الجواب بان المتساوي ان ارتبها بالتساوي لا يعبر عنه
 فلا يشتمل التام الذي في صورة عدم الوقوف على حد فنحن رشح عدم التام في دم
 يمنع من افاته **قوله** لا لا بالمكان خروج الاقسام الم فان غير المتساوي في ذلك المعنى اعلم
 من عدم التام بالفعل واما مكان الاعمال لانه في امتناع الاختصاص فان وجود الزمان

ممكن وجوده بعدم العدم متساوية انما لا يكفي وان ارد بالشيء عدم الوقوف
 انما متساوية لكن لا يتبين من متساوية متساوية غير واقف على حد لا يتبين
 هذا اندفع ما قد ورد على ما ذكرنا في استدعاء قول الشهير سباني فتدبر بعد الرجوع
 عن شيء وتفتيد ان الزمان في الحركة العقلية ليس الا متساوي لانها موجودة
 بالفعل غير متساوية في سبب الاجزاء المستقلة بالقوة والى لم يكن الزمان امر واحد بل
 وهو خلاف ما سبب الزمان والحركة عليه وهو واضح واذا كان الزمان متساوياً فانه
 ما في الاستقلال لا ميسر لاذنك الجليات ضرورية كيف ان ما فيه او هو موجود على
 الجوار وليس له قوة خارج الزمان بالقوة ولم يتغير هذه القوة في مغلبة الزمان فلم يتغير
 منه القوة في مغلبة فالحوادث المتعاقبة الى النهاية موجودة بالفعل لوجود است متساوية
 غير متساوية وطرف الاتصال منها لوجود هو الزمان الذي لا يتساوى اذا كان حال الحوادث
 لك فاما كان عدد متساوي لم يثبت ان كان فعلية عديم النهاية واذا في قوة الجسم انما
 متساوية بمعنى عدم الوقوف وهاهنا لا تف ما انما لا متساوية متساوية في قوة المكان
 فخرج الانقسام العدمية النهائية الى الفعل غاية ان الاتصال بين الزمان والعدم انما
 فيتم المكان ضرورية انما هي المعدلة غير متساوية فيتم المكان في يد الجبل والحدوث
 بل انما في شيء اليد ولا محل طو لعل منها العدميات واضحة عند الحاذق وان لم
 الحاذق وسعود الى متساوية انما لا بد بل لا ريب في الجواب عما في التفسير لا باحد وجهين
 الاول مع بطلان الثاني فان ضرورية المتساوية غير متساوية في الزمان العدمية النهائية
 غير مستحيلة وليس يعي فان الضرورية غير موجودة متساوية محلا ولا يصح صلا المكان ان
 يكون الذراع ذراعين فضلا ان يكون غير متساوية والثاني ان الزمان لا يتساوى لا يوجب

عدم التام في وجه الشبهة وان خالف فيه يثرون ولم يتوافقوا لا بدعوى الفردية وهي
 في مقام التام غير مقوله بل بقي ان الفردية خاصة بان الاجزاء التحليلية والعقلية متساوية
 الاقسام في اعادة الجود السرية ان الاجزاء التحليلية وان لم يكن موجودة بالفعل لكن بعد
 اسود بالفعل بان نوافذ بالكونة مثلاً يقتضي ارضه مثل اقصار سواناة العقلية
 بها ذلك سائر الاحكام ولذلك تمام بقيدون الوكالات العقلية بالادراج والرفاق
 والتفاوتات بالتفاوتات فيها العوام والخواص كلهم بقيدون بالارضية ولا شبهة
 في ان التحليلية لا تورت عدم التام في قطعا ولو كانت متساوية او متفاد بورتية البنية
 فذلك العقلية فالأحق بالقبول ان تصاف الذراع العددية النهائية ان فرضت بوجود
 والكان محال لا يحصل منها الا الذراع ولو لو قس في ما ذكر في المطال قبل أشهر سياتي في
 من الجابضان خاصة فعليا لجود الفردان لا يحصل منها التاليف للامثال الى التماس اذ
 التداخل وذلك لان الحكم الفردية هيئات الاول اقدم كونها ان وجدت صارت بال
 حجة اي لا بد من ان يحصل بالاجتماع حجم محسوس وراثتي لو فرضت موجودة لا يحصل
 منها الا ذلك الحجم سياتي في الوصوح فدد العقل بالعدل وادولقش في هذا الحكم بان
 عدم التام في العدد الاقصر البنية في المعدل فاعاد ان ينافس في الاول بان خاصة
 العقل التامس العقلي الى الانقسام والتدخل العقلي الى انتفاء الحجة بحسب يعيا
 تقدير العقلية لا يحصل منها حجم نك اذ وجدت باسرها لا يحصل ذلك الحجم بل اوردت عدم
 التام في فالحق ان الفرقين سياتي في عدم اعادة عدم التام في دم رمي في الجواب ان عدم
 التام في العدد بالعقل والكان في زمان غير متناه ان لم يكن مستح بالذات بل بالغير
 فلا يلزم من الامكان العسمة الى نهاية يحاطين تام الامكان الممتنع بالغير ولا خلاف في

محمد

المعدم المحال شيء ذلك في المكان محتاجا لثبوت فلا يلزم من الامكان بالقياس الى ذات
 الجسم المكان في ثبوت كافي لعدم المعدل فلا يحد في التزم المكان عدم تباين الجسم بال
 ما يمنع الذي يربا بنظر الى طابع الجسم وان جعل الموضع المكان في حيزي الحيز والاصل فلو زعم
 فان انصاف الحيز من انصاف الجبل وكذلك جعل صيرورة التباين غير شاة
 وسقط قوله وانما وقعت الحصة الكلية اذ لم تكن الم في التبعين بل بكسرة تقطعة
 والكلية معها فاريدهم ان تقطعة **قوله** الى صفائح مع صفحة تعني وجه كل شيء عرض **قوله**
 من بابين العجبة وادراك العلم من باب فزع اي فضاء **قوله** بل يعقل عليها فية رتبة
 الى ان خصوص اديم الارض غير يتطور اليه بل يلزم من شيء اديم التلك الاول **قوله** فلو لم
 ان لزم المكان ذلك بالنظر الى اذ ليس من منع بطلان الثاني فانه اذ طابع الجسم
 لا مانع وكذا افواتنا سم فلا مضاعفة بوجه في نحو التفتية **قوله** قال الشيخ والسلام في هذا
 مقوله بطلان غير ضروري **قوله** واصل كلامه ان بطلان غير مخرج ولا من عليه يفت
 يدعون المذهب في فيه دون فرض الاصول التي لا تحري موجودة اذ محله لا يتغير بطلان
 بل في بطلان محوري فلا يصح منهم اصلا وروي البديهة في بطلان على تقدير عدم
 البديهة فهذا من المنع وتوضيح بان ادعائهم البطلان مجرد مقتضى اما منهم فلا بد لهم
 ان يقولوا ان كل جسم صغير لا ينبغي كل ما اكرهه براتب **قوله** في هذا الاتصال يلزم
 ذلك وليس كلامه في محذور خصوص الحيز فلا رهن **قوله** فاما كان بدائيا في استغنم مكان
 وادي بدناشي ان حق ادعاء ذلك قوله من ترك الى الموضع فلو قد الجسم الاول **قوله**
 عبدة كذا الحاصل به فغيب الارض وليس تلك العقدة في الحيز ونسبكم بانها لا تغني
 فلا تسير الحكم من احد باشاع التفتية في قوله تقدير الحيز من ان الحيز لا يحد

لم وادار سوء بالادارة فانه بالقائه الى منه تحصل العذر جعل بذات ان سبيل التقدير
 قوله والجواب انما نقول ان في الجسم لم يزد من اشهر ولا مقدار في غير ما اذا
 ما سبق ان الاجزاء الحكيمة معدة بلا شبهة ان الوصول الى الصف قبل الوصول الى الالف
 واذ كانت هذه الاحكام صادقة في نفس الاولها اه مرتبة في الخارج مع انه ان يقول
 انه لا يقطع الصف الا ويقطع الزرع قبله فلا يبلغ الصف كما ذكره مشروفا فلا يصلح
 ان الزمان والساعة شاه ذلك للاتصاف شاملا بالزرع يقطع اكثر مما يعطى من غير
 منه الى ان يبلغه ويعطوه فاقبلا لا يقتضي ان يكون لا يزال سايقا حتى لا يبلغه بل
 لو فرض ان الاجزاء موجودة بالفعل في التماهي المقدار واما صور الجوارك لان الوجود
 بالفعل عند الجسد من المتأخرين لورث عدم تماهي المقدار فلو كانت الاتصاف موجودة
 بالفعل لتبلغ عدم النية فليتم ان لا يكون السريح اسبطي لان قطع الساعة بغير تماهي
 في زمان شاه غير معقول كما سيجي فذلك معنى الجواب على تقي وادام يكن موجودة
 فالساعة تماهية وقطعها واحد منقسم في اليوم وادام قطعها اسريح واسبطي متعادلا
 فشرح يقطع من الساعة اكثر الزمان مما يعطى اسبطي في زمان واحد فلا حرم متحققان
 في وقت فيزج الى ما حلته **قوله** فالجسم عند من يوفى بالفعل من اجزاء غير تماهي
 بالفعل وتلك الاجزاء باسرها فاما الاتصاف مات كلها فاحصله بالفعل لا الى النية
 والاف تام كلها جام كما يورج من قوله ساه مقولهم قال السبح اما الذين قالوا الوجوده
 اجزاء غير تماهية فبحسب فعدوهم الى ذلك امتنع تركيب الاجسام من الاجزاء الغير المتماهي
 ومن الاجسام الغير المتماهية قالوا فان الاجسام ايضا في انفسها ذات انفسهم وان لم
 يفضل بالفعل فهي اوجرت باليقيني والفرص كان كل جزء من بعضها وجزئ

من الجسم وان لم ينفصل الشيء قالوا ينبغي ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وذلك لعدم
 الجسم اتفاما لا يتناهى ووالا لكان الجسم اجزاء الغرضي اذ الغرضي انما يربط بالاجزاء
 موجودة في الجسم محاذية لكون اجزاء الجسم اجزاء كجسم اجزاء الالف فان حصل اتفاما
 غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية انتهى في دفع من المتأخرين من نسبة عدم تمايز
 الجواهر الغرضية الى الالات بل سار على ان عدم تمايز الاجزاء يلزم تمايز تلك
 الجواهر فالحال به قول به **قوله** فتلك الاجزاء ما مفردة او موقوفة من المفردات ثم
 بيان سلطان راسم والادراج ترك التشقيق والارضية سبيل مواد قد يمنع اذ لم
 وجود المفرد بالفعل فانه من الجاهل ان يذهب النصف الى النهاية بالفعل كما هو
 راسم فلا ينقض حجة عليهم ولا يجنب ان يظن مع المصالح ان اكثره بدون القوة
 غير معقول بدنية فبطل راسم ولكنه لا يمكن نصف لا اذ قد اذ غدا لفظه
 الالف لم ينقصه لا بعودن البتة على تلك الدعوى اذ هي في قوة انتفاء نسبة
 بالفعل فهو ان راسم النصف لا يقع النصف فاللذان في من الغام الاستفحال
 بما لا يسلم بالكلية ولا سعيد ان يراد ان على هذا التقدير يلزم ان لا يمكن ان
 اصلا بل يتداخل وانما بين السطبان اما للذات فانه لو كان الناس بدون
 التداخل فانه يتالي كما لا يخفى فانه لم سعيد احد المتلحقين في الآخر فذلك هو
 اذ يستلزم على الادل فانه كان جواهر قد ثبت وجود جواهر غير متقسم وهو فلا
 راسم انقل الكلام الى ما سر والى ان يقع تلك الاجزاء الى الجواهر المفردة (فكان
 عرضا فيقول الكلام في محله فان النصف الآخر لا دخل في المحلبة وكذا نصف النصف
 وهكذا على الثاني فلا شبهة في ان الاجزاء موجودة والادراج التي هي مستفحلة عن اللامتن

ليت يصح لا يكون الشرع عنها فانها لو اقتصت فالاسى كماله والافراز غرض
 فلا يوجد الشرع عنه وبعبارة اخرى ان اقتص الاخرى بجانب عدم التعارض بالافراز
 بلا سبب وكذا اقتص الصف المفروض الملاقات فانه موجود بالفعل لو فصل بالافراز
 كماله فكذلك فلا يوجد الملاقي بالذات اى بالادوية في الورد من در المقار بالعرض
 بدون اطلاق بالذات غير معقول فلا سلا في بالاسى والتداخل تماقصر راسم
 ومع ذلك يثبت سفار الحزم ان تبادل البعض دون البعض فاما تبادل
 سلك وعود المحذور لعل هذا البيان التوى من ذلك لانه يورث دعوى اليمين
 في ما هو يترتب اهل الدعوى اللهم الا ان ثبت دعوى لزم العود الوفاء بالبيان
 لا بد دعوى الضرورة قبل في يانه ان جمع تلك التاليفات وراثة اكثر
 اذا احدثت بحيث لا شدة منها وادلايد فلها من لسيما واد حقيقة والام يكن
 ما فرضاه جميعا حسبا ولا يحفى فانه وان يتم الا بد دعوى ظهور تلك الدعوى وما ذكره
 وتصوير قد ذكر وجوده افر غير سكة وان كانت عند الصف غير المعقولة
 فذلك كانت بصفة انما يريد على اقرار موجودة بالفعل والالويث وعلى فصل
 لا جزئية بالفعل وهو ناقص راسم فلا يورد منها على ذلك المفرد المستقل يجب
 ان يكون متصلا بكون غير قابل بصفة اصلا فالحزم ان تالف من الجواهر الفردة
 وهي الكانت شانه فان اتى تالف من اقرار غير متحرية صلا هي غير متحرية
 قد عود فيما مر من اعني بل فيما استوفوا مثل المذكور وان كان اشنع لان
 الحارث الواقت تحت السرور وان لم يحصل عوضه منها اعراض اخر كالت
 هذا الوقت والواضح انه مبالغة في شدة قولهم ^{في} ويعلم من اشعارهم قال السهم

لا صفي اصحاب الحزب على هؤلاء النجاسات الى سبب العلل والذرة والسموات
 اجوبش التي اذا مضى من ماله بالبطوة دارد اقل من شبيه ما مضى من المدا
 استغ الا دلائل من الخا صين المذكورين الطفرة هم دسوة في جريان الناطرة هم
 شقا ما ديس نضامه فانه من الخا بيان يكون الصفي في الكتاب فيلج بعد من
 ذلك الكتاب ولذلك قال نعم ان احصوا في القاموس الخش نفع الحار
 المهلة ورسكون الام ونفع المهلة والعار ونعم السمن مع حذف البار ايضا ونفع الم
 وسكون الام ونفع الحار بدون اليا ويكسر السمن ونفع الام وسحقه نعم السمن ثم
 الام وسكون الحار ورسق الفاع ونفع ان فاوابة مودرة ظهر ما كان من العجا
 حبار سمي اصفي شجرة معروفة في كتاب فالتجاء الصغير من هؤلاء
 الطفرة ولم يكن واجبا عليه وعلى سبقة فاك قد عرفت ان احرار الحزم دارمان
 وروكت وركانت غير متشابهة لكن المقار شاة فالاحوش يعطى في زمان الزمان
 مقطعة الحفات فتقرب شيئا بشيئا بالضرورة غاية الامران قطع من
 شائته فانت احرار غير متشابهة ولا محددة نعم ان درست عدم شاي الاجرار عدم
 شاي المقدار مع شاي معتدرا زمان لم شات ذلك لانه انما يطبق اذا نفع بعضها
 ولا يعطيه الا بعد قطع نصفه وهم واولئك المقطوع لا سر لانه قطع عديم الشائته في
 زمان وسو حجب كبره فلا يفرع عن مساذ مبه وبين السموات فلا لمحقها بل كسب ان
 يلزم مكانه كما سرد كمن ليس لك وقد سجد في الزمان والركة عدم شايها اجزائها بالبور
 التي يحد شيئا من البدار الى المتني فاستدع كونه غير شاي العود معلوم السطلاح
 والقول به فروع عن الاتصاف فانما تعلم انه اذا احدث من مبداء ان ثم ان وكذا

حيث فرض لم يبلغ ملك الاجزاء مبلغ عدم التماهي والمكافاة مكافاة فافته ذلك
التجارب والى النظره وانت تعلم ان الزمان مثلا ان كان مؤلفا من الالمان فاما مكافاة
فافته ذلك الجسم اذا كان مؤلفا من الاجزاء غير متجانسة فافته بعينها في كل
جسم مكافاة كما سنرى ان الارض مثلا ولو كان مؤلفا من اجزاء متجانسة كما يظن
كما هو رايه في الجسم فلا يظن تلك المكافاة لما في الجسم ولا في المجزئات كما زمان ذلك
فالا لتجار السهام والاختلاف عن ذلك ليس بادل من انعكس فتدبره في هذه
الذات بفتح الال الى العجوة دار غام الرار المهملة صغار النمل وما به سفار به سحر الاله
بهامزة من فعل سر السهام الفعل بفتح النون وسكون المهملة ما وصيت به الفهم
من الارض وحاصل الصق هو حاصل ما وضع من القدر من حيث عدم كون
الزمن البطلي لا انه فروج منها موزون رج ارشد وهو ان لا يحيل الحركة اصلها
ان تعقف مكانه فان حاصل الصق عدم فراغ المهمة من طي العقل ذلك ان مشاهد
تعدد بالذات من قبل عدم اللحن ومشاهد ما مراما ستاع قطع مسافة غير متساوية
في زمان وهو يستدعي ان تعقف مكانه ولا يحيل والحركة **قوله** واطنة النظام من
كلان المعروف وانما ظن لان النظام في المتأخرين هو المستشهد بالعقول بالاجزاء
العدمية النهائية والسطوة **قوله** والود اتع به زمان زمانه يفهم معناه وتشد الود
التي تلغيت بها الصيان منياد **قوله** وذكر انه ولو كان الجوا الذي هو لو كان اذا اراد
منه خربة لم يحسن لم القدر الفاسد الذي تحت غفيرة الشا والعدسكاد وذلك لان ارجي
وقطعا يعطفان السادة استنفذ الواحد في القدر وهو محيطها فذا لكن القلب البنية
مع ان قطع كل بالاستدانة وود القطب اصغر من دود مسطورية البنية والحواس **قوله**

ما دله داعي ان القطب يتحرك ويورد دوات قرارا ومهادم للضرورة فانما لا يجد
 القطب الا ويدور دورة واحدة والحواسلنا ان حركة القطب مكتبة من الاستقامة
 والاستدارة فحين يحرك بحركة ارجي قدر من الدورة قطع بالاستقامة اربعين
 ذلك المقدس ديا لا قطعيا الرخي في ذلك الحين ما دام الدور مساوي ما فيها المستقيمة
 والسرقة ان مسافة اقرار التحرك في الاستقامة متحرك في العدد اذا الاستدارة
 ملازمة لها مما يجازي منها الاستقامة يكون اقل فتدبر **قوله** ولم يجوز وان يكون حركة
 مقفلة اذ فيه اشتباه الى ان ان محورة مقفول ان الحوز الذي بالعدو على
 اطراف تحرك كثر مما تحرك الحوز الذي لك عند القطب وتليزم ان يكون ذلك
 لا شريك قوله اصطردا الى ان جعلوا العمل على الوسط اتم وقالوا ان الزمنية يكون
 لطيفة فلذلك لا يدرك السكون حاشا لا شيء به الحركات البسيطة كالحركات الشوائب
 مثلا لو قالوا ان السنة الا اله تخرجت بان لا يحس بعض السكونات كما فيها نحن فيه
 ولا تقدر على السنين السب لم يجز اليه ما يجز الى ذلك العدد من ان الازمنة السكون
 اكثر بكثير من الازمنة الحركة فان سنة الزمان من سنة الاقرار المسافة فاذا كان اجزاء
 الطوفان الطرف مائة مثلا واجزاء الطوفان القطبي عروضا الحوز القطبي لا يتحرك الا عشرة اجزاء
 مفضل المائتين على عشرة وهو متعوض هو الذي تحرك على الطوفان ولم يتحرك فيه بعض
 فيكون فيه فارصة الحركة اقل كثيرا من زمان السكون الى زمان الحركة نسبة مفضل اجزاء
 مسافة وكذا الحوز الطوفاني على اجزاء مسافة الحوز القطبي فحين ان لا يحس بالحركة فحين
 ما يكون مفضل دلائل من ان الحين مائة واخري الحركة وكثير من هذه النسبة معني
 الا ان عن احكام الضرورة قطع كالاكتفى **قوله** ومطلوب منسوب هو لا مع ما مر اتم

علم ان تدسيم تاليف الجسم بالعدل من الاجزاء سحرية غير شائبة فلا فرق عندنا وبين
لا سطل بمقتضى البيان وانما سطل به التاليف من الجواهر المفردة عديدة النهاية ولم
يقولوا به وانما سطل بما مر انه مصادم لحكم العقل الصافي من وجوب المفردة في الركبة
فقط لعدم التام الذي فاتوه واما ان وجوب المفردة في التركيب يستلزم عدم
تتام في المفردات انما لا عد عليه اذا مضى عدم التام على حالة مع ذلك الوجوب
وسو غير لازم عليهم منهم ان سطل على ذلك الحكم فينتج ان برصوا عن عدم التام
بالمره فان عدم التام انما كان عدم تتام الانقسامات لا قصه النافية للجزر
الفرد فغلبا او تحليبا وان لم يعدوا عليه فكل ذلك لا دليل عليه بالمره
ان ذلك التركيب قد سطل بحكم البداهة المذكور فان لم يسروا على عدم التام فيقول
ما زادوا الى الانفال اذ التاليف من الجواهر المفردة فقد سطل رايهم وان استمدوا
عليه فيقول الى عدم التام في الجواهر المفردة وسطل سطلوا وقد سطل عدم التام
مخصوصا ما تذكره ولا غير عليه **ثم** ان ملك الافراد ان يوافقت كلها وبعضها
والتفصيل ان الافراد كلها متداخلة فلا جسم فلانهم مقدار متناهية اصلا لا متناهية ولا
غير متناهية فلا غير له في افادة الانقسام وقد قال ما لا تقسم ودر غير سطل
وان تداخل بعضها في بعض ان كان متماثا فلا قسم غير متناهية فقد سطل رايهم
بالكلية كل جسم غير المتناهية في القسمة لان المتداخلة لا تقسم اليها الجسم متناهية
مستقدرة بعضها الى التمايز في الوصف محله لا رديا والجميع بالانقسام ولو اصابها
يراه فوجودها كعدمها ساطع الاعتبار في الجسم فالانقسام انما للموقف من ذلك التمايز
وموتاه الاجزاء كل جسم مشاهه الاجزاء فسطل رايهم بالكلية وان كان غير مشاهه

فالمتداخلة على ما مر سابقا لا اعتبار يحصل باجزاء متساوية منها الجسم في ضمن الجسم
 العددية النهائية في الأجزاء من قبل رايهم بالكلية ان كل جسم غير شاه الأجزاء
 يعطيه ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذي حصل من اجزائه متساوية متناهية الأجزاء
 ولم تثبت بعد القدر من البيان ان كل جسم متناه الأجزاء من قبل رايهم بالكلية
 في وان فرع اليه النظام من قدس باعداد الأجزاء المعجزة والعين والمهمل في
 والى بالية قوله وصوره في قوله امر استحسان فانه لو كان الرابع فوق الرابع
 فكان الم حاصل ايضا **قوله** وان حصر ان وجه الراس اذا كان الجسم الم الم ان
 الم ان الم ان حصل جسم شاه كالونف من شمانية ثم ايراد شمانية الجسم
 العديم النهائية في الأجزاء الم غير محتاج اليه بل يكفي ان بقوا ان الأجزاء التي تكون
 وجزء مقدارية تزيد او تباين في الجسم الم وكل ان يكون متناه ان اربعة الى القول
 لعدم تماهي الجواهر المفردة لا يحتاج اليه في هذا الوجه لم يطق لعدم التماهي بل القول
 من الاحتداد ان عدم تماهي الأجزاء وان لم تكن مفردة ولا مية اسياسيا
 مقدارية تزيد او تباين في المقدار والم الجسم محبة الم فذلك اليه من الاستعداد
 وبما زعم الكثرة بدون الواحد وعدم التماهي الجسم وحي لا يحتاج الى مونه ما ذكر
 من قبل وهو انما ثبت ان عدم تماهي الأجزاء المتافضة بقية عدم
 المقدار وهو في في نفسه ولا مبرر من طلبه وقدس من قبل **قوله** وقدس من قبل
 طريق برهم الى التداخل اشارة الى ان ما مال اليه لم يفر من الازداد بل الى عدم
 التماهي انما يقضي الى عدم تماهي المقدار ان لم يتبادل فانه ان تداخل بعض الأجزاء
 فالتماهي لا يقضي الجسم اليه فلا يزداد الى عدم التماهي وحاصل اسفة قدس من قبل

ان الاجزاء الى سبب الكائنات غير شبيهة بقدرة صاع الزام التداخل والكائنات
شبيهة بقدرة صاع القول معلوم تباين الاجزاء والكائنات متقدمة ففان الى طر
والكائنات غير متقدمة الى الى من تقع عليه باستبعاد التعليل فهو مادم لا حاس
مع ان المطا حاصل وهو بطلان عدم التباين في الاجزاء وهو الذي برز منه بحسب
تسبب ونسبة الفضل الثاني في احوال الاما تباين في العظم **في** ما صرح به
في استفاد بدار هذا الفضل **في** ويجب ان يعلم ان ليس المراد من تباينها انه ان اراد
ان المستعملين من الحكماء ارادوا ذلك لانهما المتعارف فيما بينهم في الاستعلاء
وهو الذي يشبه كلام الشيخ فلا يصح الامر عليه في هذا المقام فان اثبات تباين
في ذوات الاوضاع ملازمه لان لا ترضى فيه في مقام ابطال التباين **في**
ان يكون في الكائنات هذا حاله او غير ذلك فنقول ان المراد بالاعم ما عرفت في العلوم
ما عرفت من ان لا يصح من المصروف الحكم بعدم جريان هذا الجوان في غير الطبيعات وان
اراد انه لا يصح الجوان بدون هذا الارادة فيمنع فانه من انما ان وقوع المباد
وكذلك معقول في الجودات كما يراه المتأخرين عن اقرهم والجواب انه اراد انما
ودقوع ذي وضع على حد او مثله اي معقول ملازمه واما غير ذوات الوهم
فلا يعقل المباداة الا على سبيل التخييل والاعتبار وهو غير واقع في هذا المقام
فانه لا بد من المكان الانطباق وانما يتقبل الحكم بان المباد فيها بانها المباد
بان المباد في سلسلة زمنية اولها ان المباد في ان هذه كذا ممتدة بان
وكذلك في الثاني وكذلك اذ هو لا يردت الانقطاع ولا الثاني فلا يطفد وانما يظهر
الانقطاع لو سقطت الزمانية من المباد الى غيره الى ان يبلغ الطرف الآخر

بأنقطاع ذلك التطبيق ولم يتقطع بل استوعب الكل ولا يلزم منه إسقاط في العدد
كما كانت عند ذلك الوضع وان اريد بالسواك من القدر من استقامت فقامت به بطلان
ولو كفى من القدر لا شرا عن محتم منه انطق فانه من انطق ان السليق بهذا الصفة
طبيعت احدها على الاخرى اولاد ان يحل معنى فلا بد من الاقله اولادهم عليها انظر
فيه ثانيا **قوله** ثم انه يظهر اختلاف منها مرفوع انقطاع الخلقين ايم وذلك ان الطيف
لو كان في زمان غير مشاه فليكون مدركيا لا معصيا فحين يطابق البصار ان سقطت
الزيادة الى ما بين سبب الزيادة واذ تطابق ما عليها سقطت الى ما يليه ولكنه انما
تنقل الزيادة من مرحلة الى مرحلة ولا يترقى الاخرى هي الناقصة ثم الزيادة فلا بد
من بوجه التطبيق الواقع في زمان مشاه اودفعه **قوله** ولا نقا في ان العقل حكم
حكم كليا بامكان التطبيق في الخارج ايم يدل على ان التطبيق المأخوذ في الابل هو
التطبيق الخارجي واما كانه ثم اولاد ان التطبيق في الخارج انما سر ما يركه وتركه
غير الشايع محتم **قال** الشيخ ونقول لا يجوز ان يكون جرم لاشهية به سحر كما وذلك الحركة
لا يعقل الا على احد وجهين حركة يكون فيها اسبب الالكان وحركة لا يكون فيها اسبب
الكان فاما الحركة التي يكون فيها اسبب الالكان وذلك مما يستحيل على الجسم الغير
الشايع اما المكان غير مشاه في جميع الجهات فلا بد ان عنه مكان حتى يستدرك اما
الكان غير مشاه في جهة دون جهة فربما يمكن ان يتصوره فراغ لكنه اذا تنقل اليه
لم يحل اما ان يحل من الجهة المتعابلة بها اولاد لا يحل فان لم يحل فما استقل لكنه انما ما بد
فيمى وان استقل داخل في الجهة الغير المشابهة مشاهية وثانيا لان الحركة واحدة
وانما خلقت الى جرد وكل نادا تنقل سببا الى سبب اراكل فقد ذهب الرتبة الشاهية

لكل من السنين فلا يعقل انتقال ثانية الى ثانية الكل الا ان لمع ان مبداء الثانية ^{عبار}
 البداية واعتبار الثانية فاذ انتقال المبدأ من حيث هو مبداء انتقال البتة الثانية من
 الناقصة الى خير الرتبة الثانية من الكمال وهو خبر الاولى من الناقصة هو تطبيق
 لايم عن بعد في التطبيق المعهود في العلوم لتعطى الامر في الكل عين تلك القول
 ان تقرير البرهان على محاذات يستحيل في الخلافة وان الابعاد لو دسبت الى عدم
 النهاية لصدق هذه الشرطية لو طاعت الحقيقتان من ويا دوا حاصلة ازديادها
 على ما كانت عليه او ان شئت اذ واصل انقاصها على ما كانت عليه مجرد المطابق لما
 انقاص وحلل ونحوها من اسباب الازدياد والانقاص وتقابل الضرورة الى هذه
 بحكم كذب الشرطية المذكورة فان مجرد المطابق في المكان محال في نفسه فلا علاقة بين
 وبين الاستمرار والتساوي والازدياد والانقاص وتقابل ان يقول انه ينقص با
 لتعاقبات ضرورة انها ان طاعتها في المكان محال في نفسه فلا علاقة بين وبين
 الاستمرار والتساوي والازدياد والانقاص وتقابل ان يقول انه ينقص بالتساوي
 ضرورة انها ان طاعتها في المكان محال في نفسه فان طاعتها في زمان مش
 مستحيل بديهية واضحة لا شئ ادرك وتباد الخلل ان مطابق في الزمان هو الحركة وهي
 اذ راع حسروا م صحتها وهو الانتهاء فلا مضايقية في الزمان عدم كدها ولعل الجاسير
 كثر والاسل ولعل الجاسير كثر والاسل كذلك بل بنوا على التطبيق العقلي وهو
 العقل كل واحد من اعداد الناقصة بان واحد من الكمال ولا شبهة في انه ان شئ
 الجملتين وتباد الانتهاء مع محبة السد ان صدق ان اثنين في الخارج فهو محل محض
 لا يعيد التساوي والانتها في نفس الامر والكان فيه مفهوم وقال بعض حرة الا حصة

بالجملة ان يثبت في كبر العتات ان السبل الطبيعي لا يعجز عنه ولا يعجز عن
 فيه تدبير من الله تعالى لا يثبت في جهة واحدة انما يتطرق اليها العاوية من الجهة الا
 خري التي هي دسب صحيح نحو كمال الشايعي يوجب من جهة الاثباته واخرجه كلك عن
 دبره وعن الدرجات التي لا حاده بالاسر في تلك الجهة فاذا اطلق طرف احد السبلين
 البزالتين المتعلقين بالزيادة والقصا في جهة انساني على طرف السبل
 الاخرى تطبيقا وعمدا فرضا انتقلت الزيادة من جهة طرف في درجة الى اخر الوساو
 فلا تزال يرد بعض في الاوساط مادام الفرض والوهم معقلا للتطبيق ولا يكاد يسي الى
 حد معين ودرجة معينها ابد ولا يبلغ أقصى الحدود واخر الدرجات فاذا ما انتهت عماد
 الوهم والصرم على التطبيق اقل القدر انما ياتي في بعض تلك المرتبة وبالجملة لا يصير للعاوية
 الى جهة الاثباته اياها بل انما ابا في جهة انساني انا في حد طرف واما في شيء من الحدود والاساط
 انهي لبيادة باق في تفاوت ولا يذهب عليك ثم يخرجنا من الشقوق فان ما ذكره انما في الكمال
 التطبيق تفصيلا تدريجيا وان كان اجماليا فلا يخفى اليه ما ذكره فلا وجه ما برضا في الجواب ان السبلين
 العقلي قياسا في خياله القدر عليه القدر اما اذات وتأكا في السواقي وبعض الساعات الى
 الاخرى كما في التفاوتين يستحسن في السبلين ولا يشبه في ان تطبيق غير السباي تفصلا منه
 او في زمان شاه ان يحقق لم يكن بد من انتقال التفاوت الى التفاوت الاخرية منه ولا بد
 في ان حكم المجلد المفضل لذلك المجلد واحد لا يعادست فاذا فوجها التطبيق الاجمال المستوعبة
 في يقين لن تراني من الاعمال من العقل الا اذا انتقل التفاوت الى جهة الاخرى ودرجته تطبيق
 انساني على مثله ذلك التطبيق غاية الاراد لا خلف فيه بخلاف غير انساني انما غاية الكلام و
 المناقش معمال لا يقال يمكن ان يدفع المنع المذكور ثم فان استمر ذلك الامر خارج الموضع

لان التطبيق كل ممكن بلا مرتبة وكل ممكن على الانفراد وان ثبت لكل لقطع النظر الغير ممكن
 على سبيل الاجتماع اذ لم يكن الثاني نهاد لا شبهة في انه لا الثاني فيما نحن فيه فاذا ذكره استج
 لا يل على الامتناع الذي يلبس امتناع حركة غير المتشابهي امتناعا واقعيا بالغير وفي مثله
 يكون ان تطبيق لا يجوز لان ذلك هم وان اصح عليه جماعة فان وقوف كل صفة في حوت ممكن
 ولا يمكن وقوع الاصغار الزائدة على ذلك الكثرة جمعة مع انه لا الثاني ولكن ما نحن فيه من هذا
 العقل وان ادعى الضرورة في الامكان فيجوز لانه ليس بنسب لا ساد اسرفه ان الحركة بما هي
 هي غير ما اطلنا العام وهو بما هو مدرم المتشابهي فحركة غير المتشابهي مدرمة المتشابهي وما يشابه
 وعدم ذلك في وقوع الاصغار جملة ثمانية بما هو مدرم الاتساع والاطار وهو في تبعية
 متمسك ولا محل فهو مدرم اجتماع المتشابهين فتأمل جدا **فله** ويلقي في هذا الحكم ملاحظ العقل ان
 المقصود ما منع ما يتبرأ في دروده من ان التطبيق لا الثاني لا يتصور المطبق وهو غير متناه
 وهو لا يحصل في العقل ولا في القوى فالتطبيق متمسك وكذا الحكم بإمكانه فانه ان يفرع التصور الاعم
فله ولا في القوى الحسائية المتشابهية المتعادلة ابرام ظاهرة ان امتناعه لان حصول غير المتشابه
 من المتعديرات الاعداد المذكورة في المتشابهية المتعادلة متمسك وفيه مناقشة فان الوجود الذي
 متعديرات الوجود الى رجي في الاحكام وكذلك لا يفرع القوى ولا الذي تارة ومارده ولا رتبة
 ولا مستقيم ولا يكون الى اصل بالوجود كلي من الالف ن وانفوس الساتنا وفساحلا متشابهة
 بحيث يكون طول القامت مدركا وتميزها بالانزجبة المعادة مثلا ليس الحبل عند حاسية
 فوة بذلك المعذار فلا مضائق في حصول غير المتشابهي في ذلك المتشابهي في ذلك المتشابهي
 نفضل هذا المجتهد في حيث الوجود لذي من فالادب بما هو المشهور من ان القوة الحسائية
 لا يعبر على ادراكات غير متشابهة ولفظ الكتاب يحتمل بان قوله المتشابهية المتعادلة وصفها كما

عن حال القوى وهذا الوجه كان في جارياني امتناع حصولها في العقل فانه لا يقدر ايضا على
تصورات غير متناهية كما يحكم على الفردية كذلك اذا كان في ذاته آخر مخصوص هو ان اللاديات
لا تقبل العقل لا التقى به ثم اورد وليس عام وان ذكر في محل خاص **قوله** ومن اين ان الجسم
الشخص اه سياه على ان الجسم مادي والمادي ا ب عن الحصول في العقل الموجود في
يحكم على المادي فيثبت ان من القوة الحسنة كان في القضاء بالاشخص المتقدمة من المادي
وان ينهي على ان الاشخاص الخارجية لا حظ لها من الوجود في الذهن كما يراه المتأخرين
والحكم المذكور سادسها فلا مضائق في الحكم على ما لا يحصل في العقل **قوله** ولا يكون المفهوم
الكلبي اذا تحيل وحيل الادل وهو ان في القضية المذكورة بالوضع فلا يكون المحكوم
عليه المفهوم الكلبي الرسم في العقل في المثلث له انما هو الاشخاص وهي ليست موجودة
في العقل وهي متاي ما شتهر من المتأخرين ان الحكم في القضية المحصورة انما هو على الطبيعة
المفروضة الكلبي دون الارادة غاية الامر انما ما خوذت فيها بوجه غير ما اخذ في الملهية و
غيره والثاني ان الاشخاص الحسنة ذات رضى بالذات وذلك المفهوم
بجمله فلا يكون هي هو وليس في العقل الا ذلك المفهوم فلا جسم شخص في العقل ان الحكم
ش ر البد الادل هو الاوجه ولا متاي ما ذكر ان المقصود ان ذلك المفهوم ليس
ذو وضع وسجرا بما هو حاصل في الذهن وان كان بما هو منظور على الافراد متصفا بتلك
المفهوم الاوصاف بالذات او بالفرض فلا يكون محكوما عليه بها البتة مع ذلك فحصل
باعتبار ان الافراد التي لا نهاية لكذلك ما نحن فيه غاية الامر ان تلك الافراد هي
من الواقعة وما نحن فيه ليس كذلك **قوله** ولا ينتهض البرهان على استلزام الاستدلال
اه اشهور ان المتناقبات ليست موجودة فانها فقط شيئا فشيئا والبرهان

المقتضيات لا يكون موجودا بل لا ينطبق البرهان انتفاء عدم الشا
 الذي هو عدم الملكية على ما هو في صدر الفصل وهو تحقيق بان يوجد شيء معناه وبان
 لا يوجد اصلا والعلاقات كذلك فاسمى صادقة فلا انتفاء بالبرهان بها فلا غير
 على الفلاسفة ويجد في شيئا ان سلب الوجود عن الحركة والزمان سلب وجوده
 جاز غير محتمل وقد مر من قبل وسجي ما انه لا يتأتى من جانب الفلاسفة والسر في الوجود
 في تمام الزمان بتوزيع البعض في الازمنة السابقة واللاحقة فالحوادث المنقطة والحوادث
 المستمرة الازمنية الابدائية في مجموع الزمان والزمان في نفسه هي الموجود في الزمان
 الواقع وانتفاء اجزائها باعتبار لاحقا غير ظاهر وهذا المحذور كذا في التطبيق
 وما ذكر من صحة البرهان لم يخرج صحيح فان مقتضيات اذ لها محذور الوجود فالبرهان
 سقي عدم شامها مثل عدم تساوي الجملة كما لا يخفى فانه العوض باللا بد عليه شيء
 ذلك وحاصل ان التطبيق الذي يقع في هذا المقام هو الرضي والواقع في زمان
 والعلاقات العددية النهائية ليست موجودة في الذين دفعوا في زمان ساهد كذا
 في الخارج او هو ظاهر التطبيق كذلك فلا يتأتى فيها فلا جملة البرهان واد عليه
 صحيح ان اقد في البرهان امكان التطبيق في الخارج وقد مر ما توجه ان التطبيق
 العقلي الاجمالي كما عرفت فلا وجه له فان لا يثبت في الوجود الا في العقل اجمالا وتساها
 لا ينافيه والجواب بان المقام مني على الشيء الادل وبما مر من قبل موافقه على البرهان
 ولم ينفها التفرقة بين الجملة والمستعاقبة بعد صحة البرهان بان البرهان ان تم كل جملة
 ولا كمال المتعاقبة وهذا القول صحيح فلا شيء على المقام غير محذور بعض الوجودات
 ان تقبل انكم تكون عدم الشا في المحقق هذا البرهان ويجزى عن عدم حاله المستعاقبة

وهو محذور مشه فان المكان لتطبيق العقلي الاجمالي معاد في ما لا يحلوا به بالزمان محله
 فلا يصح التفريق ولا المحصر الا وهو يرد به ذلك انه المكان فيها يزده اذ بان التطبيق
 العقلي في المعانيات في زمان مشه اختراع محض فان ما لا وجود له اذ المعدوم فيه
 لا يمكن ان يقبل التطبيق التفصيلي في المخرج بدنه والاحالي اجماله فلا يمكن ايضا
 واما التطبيق في الزمان فانما يحل وجوده غير مشه فيه ما نحن نفعل به بخلاف الجمع بين
 لان التطبيق العقلي في زمان مشه ليس الا بالوجود فيه بل هو من الخلف في الجمع والادراك
 ان تاتي التطبيق التفصيلي مع اتفاق في زمان مشه فيظهر خلفه المكان الغدوم في
 مشه فان المعدوم مشتمل على التناقض بقاى الكلام في ان التطبيق الاجمالي في صورة
 اتفاق في زمان مشه بل بكيفية الوجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا في ذلك الزمان
 اولا بكيفية لفظ انه بكيفية عشر ستمين متعاقبات في الزمان فان التطبيق
 مات وليس لتطبيق المعدوم من الوجود بالوجود في الزمان اذ اتفاق في
 الجانب الاخر مع انها في زمان التطبيق الواقع هو فيه وقته فيه وفي قدر مشه هو
 والعقل لا يفريق بين السامي وغير السامي في ذلك كما فرت في تقرير البرهان هذا ثم لا يخفى
 عليك انه لا تفريق بين المتعاقبات الماصوي والاستقبالي في انها موجودان في نفس الامر
 والفرق بان الماصوي قد دخل في حيز العقبة بخلاف الاستقبالي بحكم محب فان اول الماصوي
 اولى بوجوده الا في ازمنتها كذلك اذ الاستقبالي كيف الزمان امر واحد متصل
 الا في رتبة بالعدل فكيف يصح ان الماضي منه موجود واستقبل متوقع وانما يتوهم
 بالنظر الى الحاضر فكل الماضي مقصص بالنظر اليه وبما يتركه فابران ان طال الماصوي
 احوال الاستقبال انه هو باطل بادل الوجودية ومقتضى عليه من اهل اللغة الحقة لا يشبه
 سطح من بين يديه ولا من خلفه ومن بين اهل الفلسفة فالزمان في هذه فعمل تطبيق العقل فما

لا ينبغي بحسب كل ما يقتضيه اليقين والقياس المتساوي فاسد فان التطبيق امر ممكن فيه بل انما
 ولذلك يتفضل الزيادة بدون الالتصاف بمثل الما ان الاستعداد لا مضيقية والاحمال مصدره
 مستحيل فلا يورث شيئا وانما هو كمثل محض وسجى في كلام المصراع اشارة العدد والعدد علم
و ان كذا في الحقيقة الغير المترتبة اليه وهو الذي يما ذكره المحقق الدواني ما ان التطبيق في الـ
 يورث التفاد في طرف الاخر فان انطبق اطر النافعة على الكلمة لا بالاشتباه
 مستفاده بقا زبادة من مزدريات وجوده في جانب عدم التماهي فانه من
 الجائز ان يكون الزيادة في الاوساط فانه اذ لا وسط ولا طرف والكان مقصوده ان لا
 ظهور الالقطاع كما في المستعمل هناك مجرد التفاد في المقاضيل فمضى قوله من الجائز ان
 لا يكون في جانب عدم التماهي بل هو الالقطاع فانه لا جواب **قوله** واما توهم استحالة
 وجود غير التماهي مطلقا عن ان يكون محققا ومرتبة يكون كل مستحالة فاحل ان اريد
 التطبيق الالهي او العقلي بفضلا فهو غير ممكن في زمان شاه فلا بأس بصيرورة غير التماهي
 مستحالة في ذلك التقدريد ان اريد الالافقي فلا يخفى كما مر ان اريد الالاجالي فهو في
 المتعاقبة وغير المترتبة مجرد اعتبار من العقل لا مصداق له في منطق الامم وان اريد
 العقل باسكانه فلذلك ان اريد مجرد الحكم بان في الكلمة ما تعادل النافعة مع زيادة
 فذلك حكم بالمقاصل وهو لا يورث الالقطاع والاستعداد قد مر من قبل وقد ترشح
 الشقوق انفق رابعا فان قوله وكذا توهم استحالة في الخارج ما رعى حكم العقل
 الالافقي التطبيق العقلي الالاجالي فانه اذا لم يكن من العقل اصرار محض واما الالافقي ففقد
 من قبل واما **قوله** اذا التطبيق الالهي انما يكون من التصوير بالمرتبة او معناه العلويات التي صلته
 في الزمن لا بصور من حيث هي صور ذنوبه فان الكلام في استحالة عدم النهاية في الخارج
 وبني هذا الكلام على ما قرره من الاستعداد على المكان التطبيق في الخارج ولا يصح احد التطبيق

المعنى كما ارشده اليه قد نطق ان اشتراط الاجتماع في الوجود اذ الحاصل ان غير المجمعة
 في الزمان محببة في الامر الذي هو من الواضع فان الحوادث المتعاقبة كلها موجودة في الواضع
 الحق تعالى بلا تقدم وتأخر في الحقيقة فقد مر شرها بنوع الريان وسمى انشائها
 تعالى في حكمة الزمان ما يتعلق بالامر وكذلك هي محببة في الحضور عنده ثم فان حضور
 بعض ليس مقدما على حضور آخر واذ كانت محببة فهي متساوية في جانب الماضي ^{نقط}
 طرف الفلاسفة الزمانية الى عدم التمسك في الازل ^{من} وانت تعلم ان ما تقرر من
 التطبيق اذ لا بد من توجيه فان التفضلات المتعددة والحوادث المتعاقبة بها
 صفة دهرية اى موجودة في الخارج في طرف الامر الذي هو الواضع معا بلا تقدم وتأخر
 فالتطبيق الذي سمي عليه لا ينقطع ليس من المحال بل هو امر واقعي بلا شبهة
 التوجيه ان التطبيق العددي لا الى النهاية في الخارج في دعاء الامر وزيادة المبدأ
 ينقل الى الاواسط ايا من يصل الى آخرها بما فالمبدأ والواسط وكل في دهر موصوف
 بالزيادة معادلا محذور بخلاف التطبيق الوضعي الا في احوال واقع في زمان مشاه
 فالزيادة الى طرف عدم النهاية فكل من المبدأ والواسط والاخر موصوف
 بالزيادة في التدرج ولا طغف فيه وانما الخلف في لزوم التسامي ولذلك لا طغف فيه
 التطبيق التسامي المتأخرين في ان كل واحد احاد الزيادة سقف بالزيادة
 على هذا فليعلم ان ان يقول ان استحيل هو التطبيق الواقع في زمان مشاه واما
 التطبيق في الامر بالقياس الى الوجود الامر بالمساوات فلا يورث الزيادة
 في جهة عدم التسامي فانه من الجائز ان يكون النطاق احاد الناقصة على احاد الكاملة
 مع تفاوت الزيادة في الاواسط في الامر ما في تطبيق الناقصة والكاملة من الامر دونها

تقد ولا تآخر في الدر وهو قد تجايع التطبيق التدريجي الزماني الى عدم النهاية وتدريج
التطبيق التدريجي او الواقع في زمان متناه فان اريد امكن التطبيق المتعاقبات في الـ
المجايع للاول فمما خلف فيه وان اريد المجايع الثاني معناه فالتطبيق في الدهر فيها ترتيب
عليه زوم الانقطاع غير لازم فلا ينتقض المبرهان فيها فتدبر جدا وهو نهاية باسروني هذا
لمقام وسيد فيه وعند **نقد** ثم انه لو كفي الاجتماع في الازمان فاحصل ان هؤلاء الظاهرين ينفصلون
بذلك لا يدعي الفلاسفة المتعاقبين لعدم تماهي الاول وهو يكون به الى احداث العالم فزعم
ان الحوادث المتعاقبة في الماضي اما هي متعارية في الدهر بلا تعاقب كالحوادث الالهية
المتعاقبة الى نهاية فلو كفي هذا الاجتماع في النوعين البراء بالحكم بعدم النهاية في الماضي فيكون الحكم
بعدم تماهي المستقبل بلا تفاوت بوجه من الوجود وهو عدم النهاية عند هؤلاء وهو الحق
الذي نقر عليه عشر قواعد الملة الحق ان هذه لا ياتية شبيهة لاسيما في طبقة
فهو كما بصير ان خلاصة بغيرهم ايصرفوا الفعل بالفعل فهم يبروا فصر المنطق باعوان
ادعائهم بالبرهنة **وهو** فاول المعنى عن ذلك اي عن زوم تماهيها في جانب الازمان **وهو**
بالبرهنة ان يبين يقال لان هذه الناس وظلانه صريح بحدسه على انفسه فزعم
والبار هذه اللاحقين ويجعل ان يكون حصة مستهتة على وزن سبعة وستة او خمسة منها
والعني بعض جماع هذه الناس اللاحقين بالكلية ان يبين كما يقال بعض هذه الناس **وهو**
وليس فيه بالاغنية الاول تعاقب في ترتيب انقضاء التعاقبات فظاهر داما انقضاء الترتيب
في غير ظاهر داما انقضاء الترتيب الذي يحسب التجدد في افق المعنى الذي هو الزمان
واما الترتيب الزمني والطبيعي في اخر الزمان والحوادث الكائنات فانقضاء الترتيب في زمان
وهو محكم الثاني انما يجري فيها حواها الوجود وهاصل ان المتعاقبات المستقبلية تماهي لا

ليست سببه الى حلا مبيده بل هو مرتبة دين نهائية الى لا تنتهي فاما هو الوجود بالفعل شاه
 فلا استغناء البرهان اذ باستغال الزمان الى الطرف الآخر الذي هو الماضي لا قلعت الماضي
 ان فرض غير شاه فقد حواه الوجود بالفعل فيكون البرهان عليه منه فهو شاه فاما في المستقبل
 سيان في التامهي ولا حلا وادانت تعلم ما فيه فان الزمان اذ هو امر واحد شحقي من الزمان الى اوجه
 موجودا في السقرة عين الماضي على تقدير عدم التامهي فيه والمستقبل بان الاول قد حواه الوجود
 بالفعل وهو غير شاه دون الثاني لا يؤول الى الطائل كذا ما فيه بغيره من الحوادث بحيث لا يهل
 بانه ان اخذ بالانذار الثاني لم يتبين الرمان لفقتان شرط وسوا لا اجتماع فيجاء رانه
 شاه في قدر ما حواه الوجود في الزمان اذ قد قام البرهان باحاطة الماضي وهو غير شاه با
 لا اعتبار الاول فهو المستقبل سيان في التامهي وفيه غلبة بعد فانه فقد اراد البرهان
 بالتطبيق العقلي الاحتمالا لتطبيق الخارجي في السقرة عين الماضي والمستقبل نحو انه وجود
 بالفعل وعدمها غير مقبول فيما سيان في نهوض البرهان نعم على ما اخذه العلم لتطبيق لا نهض
 الرمان فيما اصلا لا حاجة الى السقرة قد من قبل والنداء علم **فرد** القول ولا شك في
 عدم جريان البرهان اذ حمله انه كحل عدم تسمى الماضي ودون المستقبل من البرهان
 ايضا فانه ان كان مباحيا الاعتبار الاول فلا ترتيب فيه لا لا ترتيب في المستقبل
 فلا نهوض فلا وجه لافالته سار عليه وان كان مباحيا الاعتبار الثاني فلا اجتماع فلا
 نهوض ايضا فلا تدرى لم يحل الاول دون الثاني **فرد** لا يفرق بين الفرق منها المسمى ان
 عدم الاجتماع كاف في البرهان عن الاستغناء من السقرة المعنوية وقل لها في هذا المقام
قد سون لهم المبالغة في المعية هو شئ يؤول في حلقه وهو شئ الزمان بالزمان جارت به
 الواو كذا التثنية في المشهور وتكرري في القاسوس ونقول وهم منهم شواشرا خالف

واستثنى من الموش كالموش ودرهم الجوهري والصواب الموش والموش الموش الموش
 ان من **قوله** اعني مركز الدائرة المطابق لقوله فكيف نصف قطر كره دراج ومركز الكرة واذم الكرة كونه
 الدائرة فيها واحدا في مركز الدائرة المقطعة والمقطعة غرضه ولا يابس به ويريد انه انما يتم لوجوده ان يكون
 والا وصرح ان يقول ان اريد مساهة الخط للخط فلازم ان لها اقل فاصلة الحركة ولا ادل لها من ذلك
 المذكورة النقطة فلازم انها باعقل فادته وانما الى مساهة الخط مساهة النقاط وهي غير متساوية
 لا ادل لها فلازم انه يجب ان يكون لها اقل والمكانات فادته وذلك لان قوله ولكل المساهة المتعقبة
 بها حجة عليها ان مساهة النقطة اشد وحصل بانقطاع الحركة التي هو اليه فيكون لها اقل ان وعلى
 غير التقدير لا وجه له فان كل مساهة نقطة اشد منها غير متساوية في اوقات غير متساوية وبمسبب
 مما ادل على شبهة في الرد وصل وانقص ان الامل ان لم يصح انتقال الخط المتساوي
 المساهة لشيء الى مساهة وانما في بطا الحس والمقدرة فان ح المتساوي المساهة لا يكسب
 نقطة ان كونه بعد المساهة الثانية الى سبقت من نقول ان مساهة ما بعد الى حادته فلا بد
 ان يكون لها اقل ان لا يكون فيه مسبوقة بمساهة وهو لا مضرورة فان مساهة انما يحصل با
 لزومية الى حادته بين ذلك الخط وبين كان مساهة لا ذنبه بين هو قد صحت هو قد صحت
 وهي مقسمة الى غير النهاية يكون المساهة بهذه الارادة مسبوقة بها وهي معصية على معط
 مثل تلك النقطة ثم دلكه اذ كل داخل **قوله** وان سبقت بره كان مفضل ان لا بد من فان
 المشهور ان الحدوث الى اذ يرد في دلالة شبهة في ان حدوث المساهة ليس يدرى فانه لو كان
 لك ل في من حيث يتسام ان ان ذر المساهة لا سبقت لا بعدد والمساهة المحطة لا بعدد من
 من الخط المساهة الا مقسم ان فان بعض المساهة اذ مساهة وعلى الثاني فلا نزاع ولا
 مساهة وهو بين مطلقا وعلى الاول مطلقا المساهة فاصل من قبل فلا يصح ان المقصود

انما لابد من اول ان لا يخفى **قوله** وكل من الآن والموافاة لم فذلك لان
 المراد من الحدوث اعم من ان يكون بالفعل متحققا ان يكون استمرارا يكون المستمر
 عنه موجودا بالفعل وتثبت على الآثار المتكلمة منه ان كان متحققا بالفعل وال
 شياء العدد وذلك مع انها وقعت على ضربين الاول فلان الناقصة كثر **قوله** كذا
 الكائنة مبنى على ما هو المعمود فيها بينهم من ان الصور تكون ومعد ولا توجد
 بالترجيح والحركة بخلاف ما عليه بعض المتأخرين من الحركة في الصور **قوله** نعم
 هناك ان هو نهاية زمان فرضا والحادث او فرضاه في الحادث كالحركة وهو
قوله كقدر معين من الزاوية لم لا وجب ان الزاوية هي سطح المحاط بالخطين
 المتقابلين على لفظ مشترك بينهما القاعين بذلك سطح ولا ريب في ان الخط
 المنطبق على منه التحرك مع ثابت طرفه لا يكون قاعا بذلك بل سطح اخر وهو
 التحرك فادراكه في المحركة ومن ذلك الخط المنطبق هو عليه سطح لم يكن له زاوية
 لان الخط التحرك ليس بذلك السطح وتثبت عليه الزاوية التي هي السطح كما عليه
 لاننا نقول اول ان هذا الخط التحرك بعد الحركة تنطبق على خط فلهذا الخط الحادث تمام
 بهما لا تنطبق بحصر مع الخط الثابت زاوية وثانيا ان سطح المحصور بين هذا الخط
 التحرك والثابت سمي زاوية لشبهه في ان حدوثه على نحو ما رده **قوله**
 وذلك كسطح الزاوية لم لا ياتي لو كان سطح الزاوية موجودة لكان من قبل الثلث
 الاطلاقة وهي النهايات الموجودة بلائتين كالشجرة بكلام الشيخ الرئيس ومنه
 المطلوب بما لا يحوم حواسه شبه ذلك لانه لو كانت موجودة وهي متعدي لكانت
 على قدر معين وهو حادث في حدوثه المتدحبات لان ثقل تام الزاوية بل وجوده متعدي

لكن يستلزم محذور واحد من الحوادث فيكون ان الموجود في الخارج انما هو الزاوية
 الحادثة من جهة في الحدوث وقد اتم وجوده في الان وجوده مطلقا الزاوية انما هي
 ليس محذورا بالفعل كما سرع من الاشتغال وهو المطاوع في الوجود في الزاوية عديدة واطول
 مبعوثها ولا مضائق في كونها الوجود فاعلم **قوله** ولا يتصور ان يبقى على ان هذا هو الازمان
 يتاني الا ان يحصل منها امتداد وقد ثبت محالها بان فيه عدم تنامي على زمان في الحركة
 السابقة وعليه ثابته القائم فاستعمل في ما يحتاج اليه من صور الحوادث والعدم **قوله** والا
 فذا اقران الوجود ان لان العدم اللاتواني اذ ليس فيها متوزان فمتدارك الزمان الذي
 هو ان لا يكون لعدم فبذلك لا بد من ان يكون هو موجودا في الزمان الوجود فان في غير الزمان
 والاشياء التي لا تسقى **قوله** وقد دلح هذه المسألة الى الحجة الظاهرة انه تقرير اخر محذور بعض
 العنصرات وفيه اخر اليه ذلك ان تقرير الزمان المذكور بان الزاوية المسماة للفظ ولا يشبه
 في الزاوية نقول لا يكون مسبوقة بمسألة وراثتها في بطاكن من حيث تمام الزاوية لا
 نهاية والملازمة لو كانت مسبوقة بمسألة لكانت مسبوقة بمسألة غير شائعة في
 الابد وفيها منها اوستا ومنها لا منها فصا والاكانت متناهية هي ادل المسائل
 واذ كان المسائل غير شائعة لك حصلت في زمان متناهية على غير متناهية ام
 وحاصل اختيار الشئ الثاني في ما ورت الاعراض والاشياء حدودا في **قوله**
 به عوى الضرورة فان مسألة خطا لا يكون الا بمسألة لفظية في المكانت المسألة
 وسمية ثم التثبت ان لا بد لها من الادل والاكانت المسائل متناهية فاعلم
 حصولها في زمان متناهية على غير متناهية وذلك ان نقول ان المراد مسألة الخطا في
 عدم عالم لكن لا بد لها من ادل لفظا منها والاسئلة خطية في زمان

شاه او صفوان السامية مع الخط الحاشي دشت لا بد لها من ادل لفظ مساهمتها سوار كانت مبداء
 حصل السامية في زمان كافى فظ السامية كخطهم كسب سناود كما مبداء عاد سانه
 حدث السامية كافي الخط الموراني كخط شاه والسامية غير شاه في زمان شاه دسمو
 الصق بتقرير ارباب اسطور في الكتاب السيامي اسفار وموت طويل والمط في الكتاب
 ذلك ان نقول انه بغير ان يكون لم نقصد انه اقدم من ان الرود غير السامية لا يمكن
 في زمان شاه فلما كان السامية في السطنته ووجه الاول انه قدم غير السامية في الرود
 لا يتاني الا في زمان غير شاه فيقدم ان يكون زمان السامية الى لفظ غير شاه في جانب السامية
 فلا يكون عا دنته سف وذلك لان زمانها محدود في جانب مستقبل مقدم السامية
 في الجانب الآخر والثاني ان زمانها محدود بين آخر زمان الموراة ومن ان تلك السامية
 وقدم في جانب غير شاه فيكون ذلك الزمان المحدود باطرقت غير شاه فيقدم في
 غير السامية من الحاشي والثالث انه اذا لا بد من الرود الى لفظ من زمان غير شاه في السامية
 الا زمان شاه فلا يخرج السامية الى العقل ونقول خروج السامية الى السطنته لا يمكن
 الا بالرو غير السامية في زمان شاه دسمو مع فاك خروج مع والتوالي مبدئية ونحوه
 ان الرود غير السامية في زمان شاه دسمو مع على الاطلاق فان الروك اذا كانت
 غير ساهية في السطنته في السرعة بمعنى ان كل جزء منها نقص فهو شدة سرعة في
 ولا ينهي السرعة الى حد يمكن ان يقطع ساه غير ساهية بان يقطع قدر من السافه في جزء
 من الزمان المحدود وفي بعضه صفا فالدلك العدر من قبل وهكذا خارجا الزمان في
 واجرار السامية متساوية ولكن الضرورة الوجدانية لا تطبق به فان الرود مبدئية بعد عالم
 يمكن وهي غير السامية في ساه مثلا بلا اول لوجه لا تنازع الى قبول الدرس والاعلم

تحتك الجنتين الى عدم الغاية على العوام نظام زوده بخروج المخطئين المحيطين بزادته الى
غير النهاية وان اريد مثل ما بين سالى مثلث الى غير النهاية فهو صحيح ولكنه غير نافع كما
مع البنية والبدلية ثمانية فقال **قوله** فان حرد ذلك في المكان اللارزم فلم يقبح في العلم
اللازم هو عدم تناسي الافراج الى اصل انه غير ضرر فانه لا بدعي الا مكان في نفس الامر
بل على تقدير ذهاب المخطئين الى غير النهاية وهو حاصل ثمانية باللازمية على التوسيع
اضارته بان يكون كل وتر متساويا زاوية وكب المخطئين الداسن الى غير النهاية واذ ان
نظامها فقد استع عدم تناسي الابعاد الزاوية جميعا في نفس الامر على ذلك التقدير فلما
المعق وهو عدم تناسي الانقراج فانه لازم بعد تناسي المخطئين بلازمية وليس لها من
عدم تناسيها وسر دهن سلم معاه بالزمن تناسي المخطئين وربما سائرهم عدم تناسيها
المستلزم لعدم تناسي الالواح فوجود غير المتناسي من الابعاد يستلزم التقصير و
فيه الطمان مدروم التقصير مع قطعا وان جعل اللارزم ذهاب المخطئين الى غير النهاية
لا يستلزم قوله في تقرير الدليل لو امكن وجود بعد غير متساوية فهو ايضا صحيح فان تناسي
المتن تناسي اديار معينة لا يراهم عدم تناسيها على تقدير وجود بعد غير متساوية كقوله
وان سلم عرفنا وج في المعق فانه غايه الامر يكون وجودا غير المتناسي بل هو بالتقصير
رئيس المطلوب فان الضرورة قاضية بامكان ذهابها الى غير النهاية على تقدير
عدم تناسي السعد وسوء مكايده صريحا تناسيها تناسي الادياب اللازمة لها لوجب ان
يكونا متساويين وعرضت **بين** **قوله** وقد افترض زاوية الانقراج ثلثي فانه لم يفقد
ان ساني تلك الزاوية اذا جعلت متين بحيث يتباوى الزاوية سال اللسان
يحيط بها الوتر مع احدها لها في الماسوي من ان امراديين اللتين كذا بان عند زواوية

سافا است ومان مست ومان نكوت كل منها ثلثي قايمة لما ان الراد ما نكوت
 مكنوتان بقا ميس وازدوا حدة منها ثلثا قايمة فيكونان اربعة اطلافات قاسيتين
 واولهما مست ومان نكوت كل ثلثي فار نكوتان الوتر مست ويا يها لانه لو كان اعظم لكان
 زاوية الانقراج التي لوزها اعظم لاني الاصول من الزاوية التي لوزها اصغر لعل
 اعظم من الزاوية التي لوزها اصغر الا ان الضلع الاقصى من الزاوية التي لوزها
 اقل منه اعظم من الزاوية التي لوزها الاقصى لانه مع ان الزاوية اكملها مست ومان
 مست فيكون الاضلاع بعد الاستداد وان فرض اريد من الاستداد وانما فرض
 كك يكون الزاوية اعظم لان الاستداد من اذ ويا بالفعول الى عدم النهاية والاعراض
 سادها اذ ازيد يكون كك وتقدر تفقيده مما عييم من اعم رح وان دفع ماقاله الحكم
 من النقص ساداة السعد اللواحي للاستداد والذائب الى غير النهاية فرض محال
 لان السعد محصور بان اثنين نقص الساداة فرض عدم تاسيب مع التاسيب وذلك
 لان الساداة المفروضة انما هي ساداة الوتر لها وسامتا بيان وهو ممكن ملا
 شبهة اذ ويا الى غير النهاية بالفعول لان اذ ويا محال في ما يسهل في ذلك
 ان العوارض الساداة هو الشيخ الرئيس هو الشيخ الرئيس ولا يقول على بناء
 وبالاغراض اخرى الصنف فلفظ عبارة في هذا المقام واما الذي له ان كان متحرك
 على الاستداده لكان له شكل مستدير وكان نصف القطر يهبطها لانه مستدير نصف
 مالا نهاية له وكان السعد من الخط المتحرك المفروض فارضا عن الذر والخط ان كان
 المنقل الى اذ ويا يصير شاه ثم يلزم ان يقطع لاني زمانا مشاف ذلك ثم في ذلك
 عالم انهم حق الفهم حتى دس له وذلك لانه لم يرب في تعليم ان كل متحرك على الاستدادة

بحيث يكون له شغل مستمر برؤسهم الى في تعليمهم ان لا ينهت في حجة لا حجة فان
ملفوا انما ان لا ينهت في لا يعقل الزيادة وسواء ان لا يعقل الزيادة ثم استقر
الزيادة ففقدان كل شغل لا يعقل فيهم وهم كلهم فان انما ان ذلك لا يعقل الزيادة
بكمية وغير مخرج انما الى بوسطه ان نصف ونصف في حجة نصف بغير
وعلى ايضا ان لا يكون النصف واللا يجد ذلك الضعف اما حدث بعد فانه من
ممكن ان ذلك السعد من الحظين بصيرته بل انما في كيف وكيف بالخطا
ووضع ذلك لا سعت عن ذلك في زمان مثله بل كنت اعم طفا عن قريب سواء
غير مثله وكيفية فطال سفا ما ان لم يسر في ذلك فلان ليس اذا كان السعد ايا يزيد
بحيث يحصل ناك بعد غير مثله بل يكون الزيادة الى غير النهاية الى الزيادة في
الكتاب قال فان انتهى احدان بين ان لا بد من بعد غير مثله يقع فليس طريق اسان
ما يقولون عالم يحصل فيه على وجه بل بحيث يقولون كذا انصرف بعد انما من بعض
من الحظين الدارين الى غير النهاية معاملة في بفضل منها كما يكون في الزيادة
التي طرأ فلان ذلك الحظين في زيادة السعد هو الى غير النهاية فادان الزيادة على
ذلك السعد موجودة غير نهاية يمكن ان توجد في ذلك الزيادة والتي توجد على
ما كنت محج كما هو فرق مثلا ان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث
زيادة اخرى بحيث يكون الزيادة في غير النهاية موجودة بالفعل في بعد من الازداد
وذلك لان الزيادة بالفعل بل موجودة وكل زيادة بالفعل في توجد واحد وكل يعلم
ان يكون بعد موجودة في زيادة في غير النهاية بالفعل في ذلك فيكون ذلك السعد
زاد على المشايخ الادل بالانتهى فيكون بعد اخرى ه لكنه فاحصل على انما

كان الحق ليس يحتاج فيه الى البركة وذلك لان هذا الغير المستامي لا يمكن ان يوجد الا بين
 الخطيين فيكون متبها وغير شاه وهذا هو المعنى ويرد عليه مثل ما اورد على هؤلاء ان
 التوى لا يتوقف على الكلام ودرث المصداق دفعه بان المعصية ان الامتداد من اذ
 فيها باعقل الى عدم النعمة وازداد بالاعتراح بحسب بصير غير شاه بل هو في درجته
 ظهور الخلف ودرث فيما يكون ازدياد المثل موجود في الزيادة وانما الحكم على هؤلاء
 بان دعواهم ان كوك صف العطر يحيد ولا يورث الخلف بل لا بد لبيان ذلك
 حديث الساب ولم يرد ان اللازمه بطول اراد ان اودع اللازمه في مدعى
 البيان موجه اليه المناقشة الى ان سؤره بالبيان فتدبر ولم تنزل الى الرئيس لا يطبق
 سنة وحيث ان سبب الحواشي الى الشرح مع الاشارة الى ان تحريره كذا و
 اعلم **قوله** وهذا البيان كما مر في الاشارة الى ان زورده على ادلاعية فان السعد لو كان
 غير شاه في حقه فقط ممكن ان يفرض حفظ اخر سناطها كحظ في ذلك السعد غير شاهين
 وان كان العوض الاول مستحبا على طريق العوض المستعمل في الرافعات واول
 عليه كلام الشرح في الاشارة والافس الى ان يرض السعد وان غير شاهين
 فانقلب سبب ان الكلام الشرح متبني على العوض وان الرافعات كثيرة ما سنون
 ولا يلزم على ذلك لكن ما وجه دفع المبع فان مراد ما ان الخلف لم يلزم من بعض
 المعنى فقط ما بتمام امر اخر مفروض اليه فيما يكون من الاستحالة سواء الامر الزايد
 واجتماع مع المفروض في الدعوى فيقول مدارنها لا موزع على ان تلك المعقودين فيهم
 فتيقن الدعوى بتسلم الخلفه وظهره في زو من النقيض انما يتوقف على محذور
 المذكور واعتباره ولا يتوقف على حقيقة واما كانه ولا يندب عليه ان فيما نحن فيه

من الاجتماع فان كانا سطوانة لو كان غير مشاة تقصص خطا اخر معا لخطا سبها
 غير مشاه واذ بها الى غير النهاية في عدم لا يورث كحد غير التام الى الحد او بعضها
 واما يورث كحد غير التام الى الواقع فينبغي مع عدم التام الى ذلك السعد اذ اخذ
 ذلك المفروض وارتقا و ليس يزوم ذلك السعد لنفس ذلك السعد فقط و يظهر
 بالفرض ولا سعيد ان يكون ورضنا فاعلم بعد و فيها لا حصل و السعد علم بحال عباده
 و ثانيا ما ان اردنا ان لا نقترح شافضا ممكن على تقدير ان يكون الالعباد غير
 متناهية في جهة بان يكون السعد الاول متساويا ثم سيجي الامداد ان ثم
 في ازدياد الانقراض حتى يكون فلان على الشبر ثم سيجي فلان في جهة يكون
 زائدا على ذلك الزايد باقل مما زاد على السعد الاول و لكنه او هو البقر غير واضح
 اولالان الترابين بالتام من سلاطين كاستيع من الهندية و كان العلم
 فيها في الخطوط الهندية المستقيمة و ثانيا لان في ابراش الازدياد التام
 عدم التام كلاما و ثانيا لان اختصاص عدم التام على كل واحد و اعلم ان التام
 و عدمه في الجهتين عبارة عن التقاطع فطان على القوام فخط طول و آخر عرض
 متساويين او مخلصين فذبا على متساطين لا على تامة الى غير النهاية لا
 يكون في الجهتين بل جهة واحدة و تحية البرهان فلا يكون مختصا بابطال التام
 فيما فوق جهة وهو شاف و اريد بان لا يقر ان عدم التام على السعد و قد نقل
 الاسطوانة مثلا لا يسطى بهذا البرهان كما سطر بالسامية و ان انقراض و سطر
 السطح اذ ذهب الى عدم النهاية فلا بد ان يكون خط هو عمود على حدها
 و اياها الى غير النهاية و غايته الامر استحالة كضار و هو لا يظن ان مقتود مان

انما هي ككبريت ان يكون متناهي او غير متناه الفضل الاول في انسية المكان **محقق**
قوله مثل تحقيق منه الحقيقة الموجودة في الخارج ولا سيما ان يبقى على اطلاق
قوله وانما اخرون التوهم لم فان قلت نحن ايضا نشبه في التوهم فان المكان
 المكان هو السطح الموجود في الخارج كما يراه الاسترانيون فهو امر واحد من المحيط
 الى السطح ومنه الى المحيط فاجابة توهمه هي انك لا جسم وان كان هو السطح فقد
 يكون بعض سطح من جسم بعضا من مكان جسم اخر والابا من سونه فضا نم ان وجود
 الابا من في المصطلات هو وجود كلها نفس متوهمها ككون السطح والامر
 والما ورموهمه فانه **قوله** رثانيا ان الشئ انما يصير فوق والحدود ونه كبت
 فان فوقية الحدود بالمكان فانه لا مكان الورد والحدود ان الكلام في انسية
 المكان في الجملة وفوقية بعض الاجسام وكيفية بالمكان كما قد بينه كما لا محقق قوله
 الشئ انما يصير له مخصوص بما سوى الحد **قوله** فان لو قلنا بان العدد لم والحدود
 هذه الوجود لا يدل على الوجود الخارجي وهو اعلم فان المكان لو كان امر متوهم
 مثل موهومية المناطق مثلا يصح ان نقول ان استقل من مكان كان له الى آخر
 سيكون له فان الانتزاعات متصفة بالحدود والبقا على هذا
قوله وصيرورة الشئ فوق وتحت ايضا بذلك هو السطح فان فوق (محقق) هو
 المحيط والسفل هو الوسط فكون جسم فوق اخر هو كونه اقرب من الفوق اليه
 ذلك الاخر وكونه طالها لاحدها وماربا عن الاخر هو طلب القرب والسعد وسهم
 والكان عليه المكان تلك كانت وفلا في ذلك محقق هذا المعام سيجي ان
 البسطة **قوله** فوق ذلك الوضع والرتب لا يظهر وجهها الا فانه بالاشغال

الى جواب آخر و ج ثم كلام المناقشة انه ليس مطروح الا المناقشة في
 تلك الوجود وقد طهرتها ما سونا ولكن لا نعرف ان بعض العقارب الكان و صحتها
 وند الوجود سواء فلا ينفق كثر المناقشة فيها من اناج نزل الى السام و صم
 عقدا النوع فانه اذا ثبت التراكم او السقضا فعدت ان السقطة منها و
 اليها و عينا فاس و لكن نظرب فالاشية ان الوجود سواء و امرنا و ام
 عند المناقشة فان لو فاش فيها فغير الساقطة بالاثبات في هذا امر لا
 بجعل قوله الى السقطة و لا سبيل الى الخرج **قوله** يجب كون الاجسام تراكمة
 اي بمعنى **قوله** و يكون بينها فضا و يعني الفضا و المدا و ما راسع
 من الارض و الاراد منها السعبي في الجهات **قوله** بل يكون اما موجودا بالفعل
 و بالقوة في محل قابل للاحقة ان ذلك الصغار و الروح من الاجسام
 اذ لم يكن لاشيا فلا يكون الوجود بالفعل فلا وجه لتفريقه فلا دلي على
 بقول ان ذلك المعقضا ان صفرا الاجسام بالمتداصل فاما مكان موجود
 بالفعل و الا فان جوابا بالاصل و انما سبب الوجود في مادة فاعلم
 بان كثره جسم في حيث مكانه لانه على سبيل الترتل و التوسعة من حيث
 الكا **قوله** بالهكته فالاحاصل انه لا يصف تلك الاما و الحكم الى حصة
 فلا **قوله** امر اخر اعيا فله يكون الوجود لا اقل من ان يكون بالقوة كما
 لسبب المصلا و على تقديرين فالاحاصل ثم اورد العلادة
 السقطة منها لانه يلزم الوجود بالفعل تحقيقا للمقام و يحية اليه ان الدعوى الوجود
 في الخارج بالفعل لا كوجود الساطع و اما كذا زعم النحاة و لا يلزم مادد

فان الناطق في الافلاك وكهوها سقفه بالصغر والكبر والاختلاف في الجسم
 فلا حدان تمنع ان اراد نصف بالحق ورسعة تكون موجودا بالفعل بقوة
 كقوة المكان المقصود بالحرمة وان يمنع قوله اذ لم يكن ماديا فلولم يكن موجودا
 كان لا شيئا محضا وعليه اعتماد المتأخرين والحواس به اذ لم يكن الاجسام
 متراكمة فيما بينها تصف السبب بالاجسام المذكورة فان كان موجودا فاما لسطح
 والافلاك انشراحا ولبين منشرا لا شراعه به يصح ان يشترع هو حركته
 والضرورة قاضية بانه ليس بالاسين فليكون موجودا وان سبب لفلان
 لا يصح ان يكون الاجسام انفسها منشرا لا شراعه والاصح لا شراعه
 لو كانت على غير ذلك الوصف والترتيب وهو لا بد منه شرعا بقدره في شرب
 اصغر والكبر لو كانت على غير ذلك لترتيب فلو كانت منتزعا
 لكانت كك شراعه المترتب وهو ليس الا انواع على حد من القرب وبعد
 وسبب الاكون ساذق واكل واكل منو نصف بالذات وهو المسترع
 منه القلة والكثره له كجانبها لو كانت الاجسام الى وضع اخر فلا يكون
 لا شيئا في الخارج بخلاف الناطق فان منشرا شراعه هو سطح الدور
 مع الحركة او بدورها فقد يستانه لولم يكن موجودا كان لا شيئا محضا بل
 وارضه ومعنى النصف **وهو** اذ لم يكن له مادة قابلية عنه ان الاجسام
 لا يصلح لان يكون مادة كما هو سبب في البشيرة اقرسوى ذلك القضا فلا
 يكون الا شيئا محضا والبدن شبهة كذا في ولا محض هو لا رولا بان يقولوا
 كما ان ذلك القضا هو سبب كك الانصاف بهذه الاوصاف كالتنويم

النقص والعدم لا كلام معهم **قوله** واما قباير مقبلة ام معنى انه لو لم يكن قابضا
 لكان بالاجسام بالذات او بالوسط او غيرهما بالكلية والثاني تمتع به من
 والاول بط لانه يبقى بعد انفصال الجسم ولو كان قابضا لا يتقبل بانتقاله
 ولو لم يكن الاجسام موجودة كان موجودا وهو المعنى بانسحقا او المراد
 قد عوانا من غيرهم وليس يصح دعواهم بل المقصود ان رتبة ورحمة
 حتى زعم العوام ما زعموا **قوله** العام الثاني ان القامان طيقاتا
 بفلسفة الاول فان اثبات الوجود وحقيق المسببات على وقتها كما
 من قبل منها على سبيل البداية **قوله** يكون شركا لا قسما من حقيقة شرك
 بفتح الهمزة والمهمله اصوله القيد التي تحال به الصبر وما يوجب للظود
 الا قسما من رقيقا من يتبع ما يوافق والنون والمهمله وهو الابطال
قوله وتارة على ما يكون فيه اي بكيه وهو المراد تا بعد قوله واذا
 ذلك منها احتمالا ان لم يسط فيه ان المكان الذي حدودا ولا رخ
 عن احدها فاذا ابطال واحد ثبت الاخر والاشبه ان تلك بقائه
 العلوية بالرسم والاثار كونها سطحيا وارض غير محتاج الى السببان
 فان الاجسام محدثة مثلا صف سطح الحادي مكان بلا سب فانها خارج
 لسب اللوازم وهو لا يبقى ان يكون السبب ايضا مكانا حتى يكونان جسم غير
 متناهين فيستقل بابطال السبب فلا بد من علما انه ليس لا ذلك ان يقول
 ان الواضح بالضرورة هو كون سطح الحادي الى السبب لكونه حادا بالسلك
 اللوازم مكانا اما كونه كذا بالذات او بالنقص ففلا من الجائز ان يكون

ما تكس فيه ويتحرك اليه او عنه هو السعد واذرته في الكل اذا امتع الحلال او
 البعض فقد عرض تلك اللواتم بالعرض والعمق اثبات تلك المفروض
 بالذات ومن سر ذلك الوضوح بل لابد من التمسك الذي ذكر في الكتاب
 ومثل مثل الحركة المكانية فانه يلزمها الحركة الوصفية مع انها سببت حركة
 بالذات حاصل الكلام انه لو ادعى اولاد ان المكان السطح والسعد فلهذا
 ان يقول ان سبب كلامه في الاصطلاح ولنا ان الذي شأنه كذا
 وكذا مردده فالمنطق ان يصطليح على غيره مع ان البرهان عليه لا لامل كنه
 وان اردت ان المكان نفهم ذلك فهو مائة فانه ما يستقر عليه الجسم الكوة
 فلا بد من الرسم كنه لانه ذلك فادعيا ان الذي شأنه كذا وكذا
 مردده فالمنطق الذي من عونه هو لي اوصوفة او غيرها ان ساعدوا
 بامر ومه منوط قطعا ان اصطلاحا فلهذا معهم فان ما نحن بصدد
 تام ومرتبة على الاحكام المتعلقة من طبيعة الخير والحركة اليه وعنده
قوله وعلى الاول كنه ان يكون بعدا غير مادي الم انظمة كما يدل عليه قوله فان
 قام بمادة الجسم المتكسر ان المادي بالقوم بالمادة فغير المادي مالا يعوم
 بها مع ان بل ان يقول ان السعد الذي مضور ان يكون مكانا قائم سبب
 كان حساب على راي الشيخ المسقول فان حقيقتها هو السعد لا غير فلهذا
 بعد حسابا فما فوق من هذا السعد والاحكام مع انهم يقولون بالافتراف والحوادث
 ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي
 فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فاعيد المكان لا بد من ان يكون غير

مادی ای لا یکن محل الحوادث بحسبانیة من الحركة و سکون و غیرها و لا مکان
 او قیام با بذات او یا توسط فان هو بحسب المعکن او قیام یا به کک قیام صورة
 حسیة او نوعیة او قیام مقدار زرم زرم الدخول او القیام فانفسه مقدار
 من و حویب کونه سکون فیه بحسب و یقل عن و ای و حسابا فخر او قیام یا به کک
 لم یکن خادیا بحسبهم غایة الامر انه ترک بعض استقون نظور سلطانة و انفسه
 مما ذکره من حدیث التداخل مع ان غیر المادی شیده بالمدنی حاصل غایة
 الامر انه سجد اشکال اخر و هو ان یکن حسابا مجردا عن المادۃ کالجسام عندهم
 فلا یصح منهم المقررة بانه محدود و تلك المادیات ثانیة لامادۃ عندهم و کمن لا یفر
 و شیء الا اشکالات الآخر و لقا بل ان یقول لا یلزم من تداخل الجسام انتفاء
 الکائنۃ من الجانب ان یكون بعد كل من التداخلین مکانا للآخرین لا یصلح
 ان یکفی سلطان تداخلها ضروری و اتفاقا و یکن ان یمین الملازمة
 مانیة لو کان التداخل من یکانا لا یکن ان یكون مکانا لتکلیف فان الجسام
 اذ لم یمنع من التداخل فلی می زان متداخله جسم آخر کاشیه به المعززة
 قوله و قد اوضح بهذا ان یروی الی قوم من الادابل هم غیر الموزکره غایة عو بان
 الملهة و الزائر المعجزة سنة الی اخر مثلاً و حاصله انکان مقصودهم استات
 الکائنۃ و النی و حدیثا ما تبلیک الا انار صیبا بالیدیهة فلا یلحق ابدا ان
 اصطلحوا من عند انفسهم و لا شقة معهم فلا یلحق ابدا ان لا یلحق فود کل من
 بنی زرع البی مرکب فلیت رد الی انفسه قریب العظام من البروع قوله کانه
 لا یجیل الی و فیه یشی فان الا استوار علی بحسب الارسلح و انما السلاصق

واناس بالذات به وابن الاستقرار من الاس وفيه **نوم** وهو مشهور
من اطفالون دارنا قال لك ولم سيب الا صبغة طازمة تامة نرى اليه ان
هو الهولي والصورة در مكان بادل اولان رستخ في الربا استخفا سكار
السعد المحرور **نوم** وذلك انه يجب ان يكون سايا اذ لا يحق عليك ان
اسبط التي على اشكالها الطبيعية كما وذلك سلا اشكالها معقضية
ملاوا خلة شئ اخر وذلك لطايع مع نوازها موصودة في كل حيز فلو حققت
جوار شكلها معيا كان للجزء ما لكل فلم يكن كل وجزءه وطل ان بعد
امرد احد لا جزئية بالفعل وبقية اشكل بوجوده ان تحفة مستفلا
ان يكون للاجزاء لفرضا مثل كل ولكن لطايع الا فذلك باهي واحدة
مقتضى اشكل ما فيه وسين لها اجزاء بالفعل حتى يعقضية اشكلها **نوم** واذ لم
يكن الحد في اشكل ام لا يحق عليك ان الفاعل للبعد غيرة فاعل في اللوام
كما يدل عليه قوله بان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل حيز مع اللام
الفاعلة اذ لم يكن من ذاته ولوازمه حاد بالنظر اليه السبل فانه بالنظر اليه
لا يمكن زواله فان استقراره بالنظر الى المع لا يعقل وان اذ في اللوام
كما يفهم من كلام البعض في مقام الطال مجرد الصورة عن الالاف فيخلف في
الكل مع الحيز في اشكل حتى سعي الكلبة والبرية وسوء والحواس ان اشكل
بل هو موجود باحد اخر فبالنظر الى ذات البعد يمكن ان يبقى موجودا في
ولم يوجد اشكل له فزول بالنظر الى ذاته مجموع الى المادة وان لو في ذاته
الفاعل اذ كان واحدا فلا يجوز ان يستبدل بغيره والكان فيه وبين ذلك ان

ان يقول ان الواحد لا يصدر عنه معلول فلا يجوز ان يكون فاعلا لبعده عن الفاعل
 الشكل فمخبر المبدل وبعده تعالى ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون مفعولا
 طبيعة المبدل الشخصي فلا يجوز التبدل الاستبدل له ورجع بينهم فلا يجوز ان يكون
 فان المادة انما يلزم الالاتصال به لا يعقل الا بغير الحمل انما عقلت اذا جاز
 العدم عليه يلزم المادة فان العدم شيء بعد الوجود لا يمكن الا باستعدادا واما
 فلما لم يتم جواز العدم الطاري فانه من الجائز ان يكون ذلك السبب معلولا
 القديم على سبب الوجود عندهم فلا يجوز العدم الطاري عليه الا سوار اذا تبادر
 لا يورث المادية والالكان المفارقات مادية والعذر العذر لا يورث الشكل
 الى اصل له ح كوز ان يردل بالسطر الى طبيعة التي لا شرط شيء فانها ليست
 مقتضية له وانما المقتضى المبدل الشخصي فلا يجوز التبدل لان مقتضاها هو الجواز
 المادية ثم فانه يجوز ان يكون له شخص البسطة الى طباع المفارقات قوله
 بالجملة ليس السبب الا صورة صحيحة او مقدارها هم السبب ان السبب عندهم مقدار
 مجرد قائم بقبه والاسبب فيه كما يدل عليه قوله لا يمكن توهم السبب مجردا عنها فان السبب
 ليس الا ما سطره كوز خريف الكتاب من السبب والجرية والزيادة
 والقص والمساواة وغيرها وليس من ضرورية البنية الوصفه فهو جوهري متغير لذاته
 قائم بقبه ليس بمقدار الشيء كما يراه الشيخ المقول في الاشراق في الجسم
 فالترديد من الصورة سطح الاقالات حتى لا يكون الكلام جديسا **قوله** وقد
 قاست البراهين على ادم السعوى لها اشارة الى بيان انما تات السعوى من
 حدث متوكل الجسم الاتقفاك باطال الاصنام التي تغير طبيعتها واستمر السبب

يتأتى عن تلك الأحكام ولا تخد من التداخل ولا لبقه شئ من اجسام بانها
 بل بالسر والاحكام لا يتأتى الا بالانهايت فلا يتداخل في هذا وكل الموز
 لتحليل الحسابات لانها العبد فانه لا كلي ولا جزئية في الوضع ولذلك لا يتحقق في المثلث
 لاني السوي والصوره مثلا وثانباران السعيد من سطح المحيط الا على الى مقابلة ارم
 واحد لا يفرق فيه بالفعل فلا يتأتى ولا يتداخل ولا يتأخر ولو كانت له اجزاء متماثلة
 لكان مما ذكر وجهه وايضا ان تها الاطبعه لم ولا صورته تقيضي التجرد اسكون فيه
 والكون اليان خرج عنه بل هو منه لسطح استدادية لا اقتصاف فيه لخاصة في
 والترتيب من الاوضاع غداية صالح الكائنة المثلثات فلا تافه المثلثات الا
 بالمثلثات بالاسر ولا يتصور بلا فادة الاجزاء المفروضة بعضها بعض فلا
 مضابفة في ان لا يتداخل ويتداخل في المثلثات **وله** كما ذكر في المستعمل بملقه
 زاعما بالجمعين نال داره امانه والرخ الرشح المتأخر عن الحق فلو كان منه لم سعيد
 عن السقام فلا تلاق بالحقطين ولا يتأخر في العلق وهو الا انه عاج **وله** وعن
 الثالث وهو حديث السطير الم ارد عليه ادلابة يمكن تحريك الدليل بان المكان لو
 كان هو السطح لم ان متبل الا لئلا نقط في الرشح البداية لخط ملحوظ والبدية شهد
 بخلافه فلا يتفق منه زعم ان يكون متحركا فارد استدلال بالبركة متبل الا لئلا يتأخر
 النج الذي مرد الحواس بال البدية منهم فلا يقل شهدتها فطلان انساني بم
 وثانيا ما لا شبهة في ان للطية فاله سوط بين الايون بمعنى انه في كل ان يفرغ
 فمعي ان لا يكون فيه شئ ولا عبد وهو حد المحرك في سياتي وان اريد امر اخر وهو
 ان يكون سدا وذلك التوسط موجودا فيه فيظل حضرم غير القادر في الحركة والرنان

والحادث في الكون واللوكة "وايضاً" بحيث نعلم ان الزمان مقدار الحركة فانهم يازداد
 في ما يذهب الزمان اذ هو كية مصدرة غير قارية بل ان يكون محله لك ليس باللوكة
 فنجي ان في ابدنا حالة غير قارية غير لوكة فليس بمقدور لوكة ان فيه امر ابد اذ لو
 حصه غير القدر في الحركة والازمان كان محتملاً من فعل حال مقوله ان يقبل وان زاد
 العلويات التي فيها الحركة فيها على التقدير ان لا يكون هي الحركة ومعلوم مني
 غير قارية ليست بحركات وكذا حصر الحوادث فان الحركة المتوسطة بالانسان
 في الحوادث ليست كانية دفعة ولا تدريجاً فلا يكون كونا وحركة فلامضائية في الزمان
 وجود حاله غير قارية لا يكون حركة ولا كونا واما احوال وهو في الزمان باللوكة
 فقله غير متحيز لان محل الزمان بحسب تلك كون لا يلبس ابد با وما يدرش
 من الالوكة العقلية ونقصه في موصولة ولا يحتمل عن اقصاء فان لا يرد
 ما لا يمكن ما لا يتحرك ومن شأنه الحركة ولا رتبة في كون شأنه ملكة الحركة لا يتبدل
 بمسار في المتحرك كالمثل متلا متلها اعم من ان لا يكون المتبدل رسا او يكون
 لكن لا يكون مسارا فيه فيكون الوقف في الزمان الباء ساكنة بلا شبهة **وله** او متل
 نسبة من اسود ساكنة لم وادنت من ان الكلام في الحركة زمكانية في نسبة هي السقطة
 فاسكون متلها فاسكن الفعل لو كان اسطح هو المكان بل ان يكون الوقف
 في الزمان الهاء متحركاً وكذا مكانية واسبغ الملازمة فبدان بل ان يكون
 ساكنة سكوناً مكانياً فالجواب ما برادهم اسكون بان اسكون فقط نسبة
 امور ساكنة فارجع عن اهتمام فان به اسكون هو اسكون في وضع **وله** اذ الذي
 توخى دحالة لم ولا رتبة في ان سئل الاكس في الوقف في الزمان الهاء حال لم ملت

حالة عند التبدل لقوة فيه فالمراد بالحال الثانية ومبدأ مفيض لها موجود في **قوله**
 عيا انه ان سلم لهم ان الحركة هي مجرد تبدل المكان لم تجزأ بل قد يقع طبلان الثاني ما
 لزائم انه متحرك وكما كان في دسوالا وفق بقوا عدم المذكورة من قبل ولكن متطوره ان
 الحركة مسخرة في الارادة والعسرية والطبيعة لا تصح شيئا ما اعدم صلوحه **قوله**
 فظا اعدم صلوحه الوسط فانه قد ورد سياقي ان العسرية سببا ما طبيعة المقود هي است
 سببا ارجع انه من الطحيد والذا صرح به قبل ولا تبدا لا اعتبار بالتحصيل بان وجوب
 سببا اية طبيعة المقود بل الحركة العسرية في التي يكون السبل لها في الحركة والا وضح ان
 الحركة الزاوية بطلي عيا امين الاقل ما يكون ميل موجود في المتحرك انما يما السبل
 المستدرك في الوجود كل سبلي عيا مطا الحوزح من القوة فان اريد في الرسل المعنى الاول
 فاما لاذمة ممنوعة ولم يتم اسكون عيا ما مرد الحصر الذي مر ليس فيه وان اريد الثاني فيض
 سطلان الثاني ولم يتم كرك وجوب سببا اية طبيعة المقود الحركة العسرية في المعنى الاول
 ولا يلزم شئ من التقلقات فانه من هذا ولعلك تقول ان المكان سوار كان سوار سوار **قوله**
 فالحذورات فانه لا شبهة في ان الواقف في الرشح اليه قد قبل عليها احوال بالبدن
 ولكن من قبل مقولة الملك مثلا فيلزم ان يكون متوكلا على خلاف البدية فالحجاب قد
 انشأنا اليه من قبل ان البدية انما هي في اسكون في الدين الحانث ثاني مطا اسكون
 ضروره انه متحرك في الوضو او الملك اليه **قوله** وعن الرابع وهو لزوم اسكون المسافر
 قبا اورد في وجه الاستدلال في اشتهور بلزوم اسكون المحل في بعضه وق شافا حيث الزام
 فانه متحرك بالعرض كمن السفن فاورد عليه بان المسافر المحقوف اسير شافا **قوله** الارض
 ومغاريها سكونه خلاف البدية فالمصوم اوردته في الاستدلال وارجاها على قطع مانه الا

شكل وحاصل ان القدر اسم في حكم السببية هو كونه متحركا في مقوله وان حكمها بالكون لا يشبه
 فكلا فليكن متحركا في الوصف واما المحول في الصفات فذلك محله ان الحركة الوصفية
 ليست طبيعة وانما الطبيعة هي الالبنة ولا يشبه في ان المحول بالكم ليس ويحده
 قد يكون متحركا في طبيعة كذا اذا التقى كره من ارض محوفة الى اسفل والحوار ان القدر
 القدر في ان الاستدانة لا يكون طبيعة واما مطا الوصفية فليست كذلك والاستدانة
 ان لم يعنى عاقل هي الطبيعة واما ان الطبيعة هي الالبنة فليس على محله لاراد ان فرضا
 كره الارض محوفة وكذا سلا سقطت من علو الى ان تلفت وصفها اللام لها
 فليكن بالطبع ولا يكون بالطبع في الحركات الطبيعية والحال ليس طبعيا فلو كان هو الطبع لم
 ان لا يكون ذلك السكون طبعيا او يكون الحاف مكانا طبعيا لان مقتضى الطبيعة شيان
 المكان والجهة يعني المكان شريطا الجهة مقتضى الارض سطح الارض شريطا ان يكون تحت
 السوا مثلا حسبيون ركه ركه الكل وقد عاقل عاقل عن الحصول في ذلك الحيز ولم يعنى عن
 الجهة فكونه موجودا طبعيا في وجوده قسري هذا الفصل الثاني في ابطال الحلا **والرد** لان انما يمنع وجوده
 المكان لم هذا يدل على ابطال المكان الثاني والمذهب ان الحلا يعني فضا لا يكون فيه
 الجسم كذا في ما وراء الحدود فلا يصلح ان يقال ان ذلك الفضاء لا شيء محض او شيء
 محض موجود الاول بطبيعة **الزيادة** والنقص فانه قابل للنقص وهو ثابت لا يتغير
 الى ان لا يثبت في ان الافراد صغر من اكل المقوم وكذا اذا قيل ان الجسم من الالام
 يكون ما ديا له او مفاد ما او المعلوم لا يصلح هذه الاحكام فلا بد من ان يكون هو
 مقبلة او برسمه على الاول الطوبى انما ينقل الكلام الى الرسم ولا يعقل الا الجسم ولا يشبه
 في ان تلك الاحكام لا تكون بالقياس الى الغير كما تقدم واما حلا في الناطق والحمار

فان نشأنا استماعهم بحسب الكرى الموجود وسبب ان ذلك العقار ذلك فان الام
 لم نعت من انهم منوعين على حاله وعلوه واضح عند اننا نرى ان لم يرد عليه المعادة
 اننا في ايضا بطا اذ لا فاه جسم في احواله فكلوا حسبا او بطيعة ليقدر اقل بالرة وهو يبري
 البطلان كما مر وهذا ان على بطلانه بالرة كما لا يخفى **قوله** والحجة هي توجب كسب
 الكلار ان لم نكتب الصريح والفعلة بالحجة والحجة الاولى كانت مكتبة لان فاعله
 واضح فان لم يردوا عليها مشور معا لم يتم فلا يخرج من ان كسب كل المعصية انما
 الزام منه على مدونه وصفت على تسليم الخصوم بخلاف الادلي المشهور انها حقيقة دم نبوة
 البان الذي ان الكلار تمت لذاته ولا يفيده الحجة لان فاضري امر بان وجود
 الكلار ملزم للم لذاته وهو لا يستلزم الامتناع بالذات فان عدم العمل الدال لم يتم
 عدم عليه استحليل لذاته مع انه ممكن البية الجواب بالبرام ان نتيجة هذه الحجة ليس الا
 الامتناع المطوية بغيره ما ذهب اليه ليقا يكون من الوجود بالفعل والامتناع بالذات
 بخصوصه بعض محله افرى اذ بان من فاعله الممكن ان لا يستلزم كالا بالذات بنفس
 حقيقة وان استلزم محله افرى ملاصفه كما في عدم العمل الدال فان استلزامه عدم علمه
 من تفاديه واحب بها ومعهها عدمه بما هو عدمه لا يستلزم شيئا من العلم والكلار فوجه
 بغيره يستلزم العلم لان مقتضى ما هو ملزم المكان الوكعة فيه ان من يدرى بما سيأتي
 عقوليت **قوله** وثانيا ما كانا اذ ما ناله الم وفاضله ان الذي بطلان مكانية الكلار
 وهي سبت الالطرد للامارات وهو حاصل فان اشك الوكعة فيه هو سلب الكانية **قوله**
 فليتل فيه لان المكان الوكعة على تقدير وجوده ايضا ممنوع فليكن كسب ان الوكعة
 لا يمكن الا مع المعادة فانها المحدودة فليست علة ولا يمكن الوكعة الا مع فاعله

وجب الخلاف على معادته فقولنا بل لو وجد المكان الثاني كلام ظاهر في سجي الكلام المتعلق بهذا المقام
 اننا لا نسلك **ذلك** بل مع فرض معادته على نسبة مخصوصة ام لا وفصل الى ثلثة اوجه الاول
 انما يمكن لو لم يثبت القوام في مراتب الارض الى ما لا يوافق ارق منه لانه لو اتي حاز ان لا يوافق
 تلك المراتب قواما على تلك النسبة بل الذي على تلك النسبة هو ما لا يوافق فيه اصلا عدم
 الاستمرار والثاني ان لم يمتد من الجاز ان يتوقف المعادته على قدر من القوام لا توجد
 بدون ذلك لانه لو لم يمتد المتوقف من الجاز ان لا يكون تلك النسبة في المعادته
 فانها من حيث المقدارية ونسبة المعادته عددية وقد سري على انه يجوز ان يكون بعدا
 نسبة لا توجد في الاعداد وما في الكتاب على ان السري لا يتوقف على كون المعادته متواليا
 الملا او معادته فليس شي آخر كما ذكره الشيخ ان المعادته قد يكون بالسر من قوة الملا
 قد يكون ملا مجردة وقد يكون غيره كالبرودة والحرارة الخفيف والواحدة المعادته للفضل
 وقد يكون باجودات مكونات تتألف من اجزاء لا يحس باجوداتها والحق فيكون
 ان ذلك يظهر ان معادته يتسكن غير خفي في هذا المقام فان الزمان الذي بازاية عرضنا
 الحركة في غير المعادته مجموع زمان الحركة في المعادته وليسكن مع زمان سكنة زائد على زمان
 الحركة في غير المعادته بعد زمان اسكنات وان اريد زمانا مشتركها فان فرض ذلك
 مع هذا المعادته وليسكن فقط فلا خلف وان فرض مع معادته افرصوا الحد الزمان ولا
 دخل لذلك المعادته اصلا ويوجب الكلام انه يكاد اذا فاده المحقق الذي **هو** لا يمكن
 ان زمان هذه الحركة في الخلا لا يمكن ان يمتد من ان الحركة في الخلا لا يمكن
 عدم المعادته باللو كانت موجودة يتجلى من الدليل لا شيء من الحركة في الخلا مساوية
 الزمان زمان الحركة مع معادته لو كانت موجودة وهي مع القديمة الاولى من اشكال الاشياء
 كذا كل حركة في الخلا مساوية الزمان زمان الحركة مع معادته باللو كانت موجودة يتجلى

دلائل من الحركة في الحلا سادته الزمان زمان الحركة مع عاودة ما لو كانت
موجودة ينتج لا شيء من الحركة في الحلا حركة في حلا قال المحقق الدور في ذلك
يلزم من تحقق الحلا عاودته في ذلك للحركة المفروضة والعاودة المفروضة فيها
او على تقدير استحالة سيم الدليل الا ترى ان اضرافا يستحالة وجود العاود على
النسبة المذكورة يتم المقصود مثلا نقول لو تحقق الحلا كان الحركة فيه مساوية زمان
زمان تلك الحركة المستحقة لكن ذلك يستوي في غير اضرافا التفسير في اضرافا
مقبوض عن سطح هذا العلم الرافع الى ان اقول لا افرق في ما ينبغي ان يفهم دلائل
عليه بل ابرزنا انكر في الزمن الكليل يظهرنا عليه الامر الكليل فاستمع ان الدليل
مقبوض فان حركة ذي عاودة ما لو كانت سادته الزمان زمان الحركة في الحلا
هي حركة مع عدم عاودة لو كانت وان ثبت فقل ان زمانها و زمان تلك
الحركة المستحقة في الواقع دلائل من الحركة مع عاودة ما سادته الزمان زمان الحركة
مع عدم العاودة لو كانت مع لا شيء من حركة ذي عاودة ما لو كانت مع عاودة
ونقصه ان العاودة ضعف العاودة نسبة الى الاخرى نسبة زمان حركة مع عدم عاودة
لو كانت موجودة الى زمان حركة ذي عاودة الا ترى ان زمان حركة ذلك الضعف
العاودة سادته زمان تلك الحركة المستحقة ومعنا حقيقة عاودة لا شيء من حركة
عاودة ما سادته الزمان زمان حركة مع عدم عاودة صلا لانها لو كانت يقضي
بقوتها كل حركة في عدم عاودة فليست سادته حركة في عاودة على نسبة ما لو كانت
موجودة وذلك لان احوال الشيء اذا لم يكن سادته باللاتر لم يكن الاخر سادته
وعلى ما اذا كان في الكتاب كل حركة في حلا في حركة في عاودة وكل حركة مع عاودة

ما فليت مساويا لركه في عدم معاودة سم لا شئ من الحركة في الملامساوية لركه
 في عدم معاودة او يعم الى بقية القاطية ان الحركة في الملامساوية لركه
 الى الملامساوية لركه نسبة زمان حركة عدم المعاودة وان كانت مساوية لركه
 في عدم انكانت سم لا شئ من الحركة في الملامساوية لركه في الملامساوية لركه
 ان هذا القضايا انكانت جليات بحسب المعطى في المعطى شروطا
 والمقدم مع ورج بمقول ان حاصل قولنا زمان الحركة في الملامساوية لركه
 حركة في معاودة تا لو كانت موجودة ان لو كانت المعاودة المذكورة
 موجودة كان زمان حركة الملامساوية لركه عدم المعاودة و زمان حركة معاودة
 مت و متين وحاصل قولنا لا شئ من حركة عدم المعاودة زمانها مساوية زمان
 حركة في معاودة مذكورة مع المقدمة التي قبلها لئلا لو كانت المعاودة
 النسبة موجودة كان زمان حركة الملامساوية لركه عدم المعاودة مساويا لركه
 معاودة فيكون ليس اليه انكانت المعاودة على نسبة موجودة كانت المعاودة
 على النسبة موجودة والمقدمة الاولى بى على صحتها لان فرض المعاودة
 على النسبة هو فرضات دي الزمانين لان فرض نسبة المعاودة التي بحسبها
 الزمان هو نسبة الزمانين ولا بى على صحة المقدمة الثانية فان المعاودة
 التي لها خط من الواقعية لا بى زمانها زمان عدم المعاودة واما المعاودة
 المفروضة التي هي في قوة عدم المعاودة فان الحركة معها كالركه لا معها
 ان يكون مستلزما لتساوي على النسبة مستلزما كان في المقدمة الاولى فلا يخفى
 الاول فينتج النسبة وليس في ان حقيقة الجملة هو ثبوت المحول لموضوع في التوهم

فإذا كان مقبلاً لا بد من أن يكون القيد فاصلاً في الواقع فلا يصحق زعم
على تقدير قيامه بمحل حمله ولو كان حمله لم يفرق طور المعقولين وطور أهل العرف
على ما يفرق بينهم تحقيقاً بل يتباينان فإذا فرض أن العادة على النسبة
فلا يصحق تلك القضاة بجمليات بل شروطاً مفهوماً فجازاً نسبتاً
فلا يصحق النسبة راسخ في الوقت ولعل النسبة بعد ذلك مرناً لا شبهة
بأنها إن الملاءمة غير شاة في مراتب الصعق لا يعني الزيادة إلى حد لا يكون العادة
مياً بعد ذلك المقادير الأخرى شبيهة بالضرورة والمنع المحاذرة لا يصحق
فإن كل مرتبة من العادة بعض مكنى العادة أقل وإذا كان لكل زمان حركة
في الخلاوة فإن حركة في الخلاوة الغليظة يمكن أن بعد ما قد من الزمان بل
ويمكن النسبة أن يرقى ملازم تلك النسبة ورح يلزم بتدريج بلا شبهة ونسباً
الأوجود الخلازم الملازم بوقوع الحركة فيه نعم إن منع إمكان الحركة فيه فأن
ليس يلزم من وجوده الواقع والممكن الوقوع بل من الحركة فيه السقبة فلا يلزم
امتناع الخلازم وقدر ما يتعلق به **بذلك** لا فاقول ما ذكرت وإمكان استغنون
الشفاف بفتح المعجزة والعين المعجزة والفارغ غلاف القلب أو حيايه أو حيايه
سوياديه شغف بفتح العين أصاب شغاف فالصل أن الذين قد بلغ الحد **الصل**
أي الموصون على الحد والشفوف المحبون بالصل أي منوباً بالحدال حتى خرج من
فقطعو الطبة الحدال **والصل** أي من المعجزة لا يتصور من العامة القواب **والصل**
نعم كدنيا بالضرورة أن لا يخفى عليك على طبق ما تقدم أن العادة وقوام الملازم
يبرز أن لا يكون غير شاة في الامتناع من مجوز أن نسبي إلى مرتبة لا يمكن قوام
ومعاً وفيه بعداً وإنما بعداً عدم القوام والعادة فما يتوهم نسبة إلى الملازم الغليظة

على نسبة زمان محركة في الحلاز والى زمان الحركة في ذلك لا يكون من القوام والمعاد
البنية وكل مرتبة تقضى من القوام والمعارضة التبت وكل مرتبة تقضى من القوام و
المعارضة نسبة الى القوام الغليظ والمعارضة ترتب على نسبة الزمان الى من الجار
ان يكون كك تقضى ملا دارق ومعارضة كك في عدم معارضة ابل الى لو امكن ان
يكون المعارضة عدم معارضة اولاً ولكن انتفاصها الى عدم معارضة كانت الحركة في
عدم معارضة ملك عدم معارضة وهي صادقة بلا مرتبة او فرض ملا دارق ومعارضة
ارفع على تلك نسبة فرض القوام والمعارضة مع عدم القوام والمعارضة وخرج فلك
الشرط ايضا ضرورة ان القوام والمعارضة اذا فرض عدم قوام ومعارضة ما
لحركة مع تلك المعارضة كما لا معها غاية الامر انه يلزم ان يكون الحركة مع المعارضة
ويخرج ولا محذور فيه فان المتقدم وضع هكذا ادناه كما ان فرض قدم زبيد وحدوده
فانه يكون موجودا وعدوما منع كذب الشرط ليس على قواعد الشقوقتين وليس تلك الشرط
مثل لو كان عرضا كان واحدا بالذات فالاشياء ما عرفت ان من اشتار المعارضة
لك محاذ بل كل مرتبة من المعارضة يتصور اخف منها وهي معارضة بعد ان يقع
على من الارباع بافضل فاما كان كل مرتبة مما لا مرد له والاستحالة ان كانت ضالعين
لا باسطر الى طلبة القوام والمعارضة كما في تشبيه كل جسم اضروجه الفلك مثلا واداء
كان لك فاما لعرض ان اراد بقوله محاذ ان يكون الم هو تلك المعارضة الم بالذات
فلا يصحني اليه كما عرفت وان اراد الم الاغم او ما بالغير فالجواب نعم على كل
الشيء والمصرح بقول ان الحركة في الحلاز مساوية الزمان زمان حركة في معارضة
ممكنة لا يلزم محض نفيها ولا شئ من مساوي الزمان زمان حركة في معارضة في عدم
معارضة انما في ملاز وليس المتدنية شريطة مثل ما ذكر بل لما كانت كل مرتبة من المعارضة

امرا يمكنه من بغيره من وقوع مرتبة على تلك النسبة بل على كل نسبة وليس يلزم من زرع
مع قطع النظر عن الغرض ومنها تلك النسبة التي كلامنا فيها فان فرضت واحدة
فصدق تلك المقدمة صدق الحلية بلا مرتبة فالج اذ لم توجد الخلا والمرتبة
لا غير ولو ان في العذات شرطيات لمحصل الما لم يكن ذلك مقول على طريقة
المصم لو امكن كل مرتبة من العاداة لا يلزم منه شيء من اقسامها بل هو
مكنة في بعضها ولو وجد الخلا والمرتبة فيه لم من امكنها امكنها وقوعها على
فان شرطية انما يلية لو امكن لا يكون الحركة في عاداة كهي لا معها صادقة في
نفس الامر ولو وجد الخلا وصدقنا فيها فخلا هو نفسه لا غير وان لم تعلم
انه تطويل بلا ضرورة بلحبة اليد والكلام على ذلك التقدير تمام بل كشم كل
في نه من الحرية من ولقد اطيعنا كمن كانت كافية فلاما تم فيه لا فاداة صفا
وتفصلا **قوله** واغرض عن عليه احوالها على الحجة وانما اجم نقطة على الحجة
تتلا يتوهم من اول الامر ان الاعراض على ما عرفت من حيث وقع
الاعراض الالوي فالهضم ان الاعراض متعلق سبق الحجة سواء كانت
محررة باذكر او سفي على ظاهرها وحاصل الاعراض من المقدمة القائمة ان
الزمان سيقاوت بحقيقة العاداة ان اريد بها ان السقاوت معطاة
ولا بد من غيره حتى يكونان الزمانان متساويين عند سواة العاداة وانه
الحركة في الخلا بالعين المذكور اما اتحاد النسبة وان اريد اعم فالمقدمة انما
ان العامة واذا كانت على نسبة كان الزمانان متساويين فان زمان
حركة اما العاداة اضعف من حدة الحركة والعاداة ولو كانت مجردة
كان لها زمان واذا فهم البها العاداة ازدادوا في الحركة في الخلا

الاول مذهب ملاستاد و ماين وقد تحرر بان الحركة بلا معاودة ممكنة او ممكنة و هي
 السادسة فيقدم بيان الدليل من الاصل لان فيه اذنا بالامتناع والدليل كان
 قاطعا بان وجود الحدس مع تلك الامور الممكنة مرفوضة المم و هي الاولى فبازا
 نفس الحركة معاودة زمان و زيدا و معاودة فاما سفاضة في صفها المعاوذة و يجب
 استفاضة المعاودة و ما بازا في الحركة محفوظة في الحركات الست فلا يستدعيان و غير
 عليه بانه ممسح في نفس الامر ممكن على التقدير وجود الحلال في كل زمان ان الحلال
 لو امكن او وجد لا يمكن الحركة فيه و الثاني ربط الى اقرب في التفسير و لا يلزم
 الاخرى بلا امتناع على التقدير و امثلة كثيرة فان قيام الاحكام بحال ممسح
 و ليس كذلك على تقدير العوضه و لعلنا نقول فخطية فانه يمكن ان يقع ان الحركة
 في زمان على تقدير وجود الحلال بلا معاودة ممكنة او ممكنة الم و لا ريب في انهم
 لا يريدون ذلك و ظاهرا ان تفاوت الازمنة في المعاودة لا يورث ان يكون الزمان
 متساويا من الجانبين ان يكون الحركة بازا بازا فقدم من الزمان الم **و قد** انما
 بان قطع ساقه من الم محتمل و جهن الاول ان يكون المناقشة مناقشة على الجوانب
 عن احوال الى البركات من متفلسفة بعدد و هو الذي عليه يتوكل الاكثر من
 منهم الامام الرازي في شرح الدليل بما تحرر ان المراد المعترض ان الحركة
 الخصوصية الصادرة عن قوة مخصوصة في ساقه مخصوصة لا يمكن ان يقع
 الا في زمان معين لا زيدا ولا نقص و انما يزداد الزمان باقتسام العاوة
 و ارد ما في القوة و لم يريد ان الحركة بما هي حقيقة للزمان العيني يريد عليه
 ما ارد عليه ان العارض الحركة و كانت وقد وقعت بعض ذلك الزمان
 فلو كان ذلك العذر المعين مقتضى الحركة بما هي لا يمكن وقوعها في بعض

من ذلك ايضا ان كل حركة يمكن اسرع منها فتقع في بعض ذلك الزمان واداء
 كان مراده ذلك فلا يريد ذلك عليه فان بعض الحركة ليست من تلك القوة في
 تلك المسافة ذلك ذلك الاسرع فان تلك القوة افرى قوة من المروضة
 والثاني ان يكون على اصل الدليل لا يظن ان جوابه انما هو الى البركاب
 فالجواب تام هو الذي يشوبه كلام المحقق في شرح الاشارات وكلام المصنف
 من قبل وهو في غاية السقوط ويعلم وجوبها من التعرضين على ان
 مرادهم اقتضار نفس الحركة بما هي قدر من الزمان وكلام الامام الرازي
 في الياض وشرح الاشارات وغيرهما ظاهرة ولا تصور في كلام من
 هادى القضي من الاخرين فانهم وقعوا اقتضار الحركة قدرا من
 الزمان بما هي وجب كان سوار كان مقصودا مثال الى البركات ظاهرة يعلموا
 عنه اوله يمكن ثم كثر المناقشة لوجهين الاول ان الحركة من حيثها صالحة
 عن قوة مخصوصة في مسافة مخصوصة باثرها زمان والثاني ان تلك القوة
 على قبل مخصوص لا بد له زمان محدود ويزداد بالمقاومة فتكون من بلاغا
 اصلا كان في ذلك الزمان واذا ضم اليه المعاوقة مردا اذا ضم معا وقدر
 ضعيفة بنقص ما زاد مثلا سببا وبان قوله والجواب ان الحركة في اية
 كانت انما يستدعي مطلق الزمان لم هذا الجواب ورد المحقق في شرح الا
 شارات اوردته اتم والمخلصا لها على اورد عليه فيقول ادلا كلام المحقق
 وذكر ما نساخه المصنف عنه قال واعلم لا يمكن ان يقال ان الحركة سببها
 شيئا من الزمان لسبب السرعة والبطور يستدعي شيئا اخر لان الحركة لا
 توجد الا مع حد من السرعة او البطور في مسافة غير موجودة ومالا وجود

فالسبب في شيئا أصلا والحركة ينقسم إلى ثمانية وعشرين ^{لنفس} والاولى كحد الحركة
 حالها من السرعة والبطور المتخلين لها كالميلية وسعت عنها المثلثا
 ومن الميل كحصيل الحركة الرابعة والسببية واما الثانية التي ^{طبيعة} مبداءها
 او قشر فحتاج الى ما كحد وحالها تلكا فلا تصور لها بالميلية وغيرها فهي
 كحداها كحد كحصيل لان في زمان لو امكن واذا لم يكن فاصحت الى ما كحد
 وسبب انقيضها وظلا كحد لها ولا تصور ذلك الا عند معاوقات بين الحركتين
 وغیرها وذلك لان الطبيعة لا تصور منها من حيث ذاتها معاوقات
 وانما سرادقها في روم ما يمكن ان يكون لا يقع ايضا بسبب تفاوت الميل
 في ذاته مختلف فالنفقات الذي به معين الميل وما يقع من السرعة ^{بطور} والبطور
 يكون الشيء اذا ما خارج فهو كاتلاف القوام بالرفعة والخلط واما ان كان
 ليس من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا
 يمكن ان يعقبي شيئا ويعقبي ما يعوقه عن انقضاء ذلك بل هو الذي يعاوق
 السرعة وهو الطبيعة والنفس البيان ما مبداء الميل الطبايعي ما دون العلم
 ارتفاع من بين العاوتين اعني الداخلي والخارجي ارتفاع السرعة ^{بطور} والبطور
 من الحركة ويترجم منه انقضاء الحركة وقال في رفع كلام الى الركات الحركة
 لا يمكن ان يستبقي زمانا لانها ان وجدت لا مع حد من السرعة والبطور
 في زمان كانت تحت لوزن وتوقع اخرى في نصف ذلك الزمان اذ في ضعف
 كانت لا محالة وارتفاع في السرعة من المفروضة فكانت مع حد من السرعة
 حين فرضها لا مع حد منها ويرد عليه ادلا ان قوله صريح في انه حل الحركة في
 قول الى الركات على الحركة المحركة عن حدود السرعة والبطور ولا يخفى بعد

فليكن كلامه في الحركة المحصورة والجواب ان مقدار الحركة قدرا من الزمان ^{على}
 ثلثة وجوه افتضارا من حيث هي وهي وسواء بطلان فان نصف الحركة
 حركة وهي في بعض ذلك الزمان واليه في كل حركة يمكن ارسرها وما قد
 اشر اليه في شرح الاشارات وافتضارا باستطراد الجرد وافتضارا
 وهي محصورة فقد دفعها فلا غاية والمصر لم يورده هكذا بل اطل
 الشقي ولم يعرض لسق الجرد وافتضارا وهي محصورة فقد دفعها
 فلا غاية والمصر لم يورده هكذا بل اطل الشقين ولم يعرض لسق الجرد
 لظهور بطلانه مع انه يشعر به كلامه ايضا وثانيا ان قوله وانما سيرا
 متفاوت فيه ان اراد ان العاشر في الحركات الثلثة لا تفاوت فيه فلو كان
 المحذور هو العاشر ثم ان يتفاوت الحركة من حيث هو بطور او لا بد من
 كلام المعترض فانه يقول ان الحركة التسعة مع قطع النظر عن العاشر بعض
 قدرا من الزمان ومرتبة من السعة فهو محفوظ في الصور الثلثة ويزيد
 بحسب تفاوت العاشر وان اراد ان العاشر لا تفاوت فيه في سائر
 الحركات التسعة فلو كان هو المحذور ثم ان لا يكون فيها تفاوت سعة
 ويطور فهو بطلان وذلك القول في المتحرك بانه لا تفاوت فيه لان المفروض
 اتحاد الجوارح ان العاشر المكان ثوبت بنية معنوية فكما ان التسعة
 وان كانت طرية فلا تحدد سعة والزمان لان مقصودنا الاصل الى الخبر
 ما في الكتاب ثانيا اننا سلمنا انه لا بد من تحديد الزمان من احوال غير الحركة
 ولا ثم ان ذلك هو العاشر فلم لا يجوز ان يكون هو السيل وقد دفعه
 المصرح لان الطرية باحدات السيل انما تعني الوصول الى المكان ثم

وهو يمكن أن يكون شرعا لكلام المحقق ورايا انما انما المعادق ولكن
 لازم أن المعادق والخارج هو قوام الملاذ كالقوة الحاذية للمعاطين
 وضامسا والجواب في مناقشة لفظه فان لم يقم ان السبل المنبسط القوة
 الحركة لا يتجذب الزمان لا بد من امر اخر معاوق سوار كان قوة المعاطين
 ودعوى وانما دفع المتعرض لقوام الملاذ ظهور الارضية ان لا احد
 في كلام المحقق وارا دغير خارج الحال في محل الطبيعة وراهم حاصل
 لان الحركة في الخلائق معادق اخر او معدو هو مشترك في كونها لا
 الم وما قيل ان الاشتراك بغير قلة المكان لا مشترك بين المطول
 محال ولا يبين شي من ذلك كلام المصريح فتدبر وسادسا بان حاصل
 كلامه انه يحض الدليل باحدى الحركتين المبررة الطبيعية ثم يدعي ان سبب
 الحركة لا يكونان الله حرم من السرعة والسطور بالمعادق فاذا فرضنا
 الحركة مجردة عنه كانت مجردة عن السرعة والسطور لم يصح ان الحركة تدور
 بها غير موجود او ما يثبت انه لا يستدعي شي من الزمان رغم ان فعل
 المعترض ان الحركة تتبها يستدعي زمانا معناه انما اذا لم يكن مع المعادق
 يستدعي وليس كذلك بل معناه ان الحركة مستقلة تتبها يستدعي زمانا
 من غير ان يكون للمعادق مدخل في الاستعدادهم باصنام المعادق
 زمانا اخر وفيه المعنى لا يستدعي ان يكون الحركة لما مع المعادق مستعدا
 والعجب من منكره انه لم يطل قول المعترض بما فيه ثم الى مقدمات اكثر مما يحسن
 ولم ينبذ انه مني الدليل وما يبالغ في تبهم بينانه والجواب في ما قد ران
 مقصوده تمام الكلام ان الحركة نفسها لا تحدد الزمان والسبل القوة

الحرك لا يقان به ايضا فلم يبق الا المعادون فلو كان الحلا موجودا مع لوازمه من
 صحة الحركة فيه وما سبقها فانما لا يبطل الا المكانية الحلا وان ثبتت قبل
 يبطله مع تعاروا ما دلت المكان كان الحركة فيه وانه الحركة في نفسها
 وسواء حصل مطلقا تقدير الحلا يمكن فيه الحركة بلا معادون وان كانت في نفسها
 ممسكة فلا يندم السان فلا كلام الا على العبارة والمقصود الصريح انه
 منه يافيه فان استدل بالحركة في امتداد قد من الزمان يستدعي ان السبب
 عنه لا مع العاين فلهذا تقابل فيه بقي من وجود الاول انه تقابل ان يقول
 انه من الجابر ان يكون الطبيعة عند تعارفتها الحيز مقتضيه الحركة سرعته
 نحو من السرعة **قوله** ان السرعة لا حدها فكل مرتبة منها تعرض
 يمكن اسرع منها وهي الطبيعة التي ان اريدت ليعتد بان ينظر الى
 الطبيعة مقتضيه للجزئي وسببه انه قسم ولكن لا يخفى تقا فانه يجوز ان
 لا يكون السبق بالنظر الى صيرورتها على الحركة عند وجودها حال انما فرقة
 فمن الجابر ان يكون القوة المخصوصة لبعض درجات الحركة مخصوصة
 بحيز من السرعة في مسافة مخصوصة في قدر من الزمان وهي مع معادون
 داخل المكان او خارجي قدرا ازيد فلو كانت مجردة عنه لا صدر منها
 الا القدر الاول فعوله واذا انصفت المعادون انصاف السرعة
 من مل سرع ينصف السرعة ان كان السرعة نصفها بازا القوة ونصف
 ما زاد انما فانه اذا انصفت المقادير فقط انصفت هذا انصفت
 يعني ثلثه بلع منها فان زمان ثلثه ارباع لا ينصف واذا انصفت
 من السبق يعني انصفت السرعة بخلاف ما اذا انصفت الزمان

فانه يتحقق الزمان السمت فان انقضاء القوة السرعة المحفوظة
في مسافة في زمان ومقياس في نصفه وهكذا اذا انقضت القوة ^{معدوم}
فلا يتحقق السرعة ولا انقضاء الزمان بل يزداد نصف النصف
ومتغير السرعة تلك ذلك الحركة السمتية وهو الذي يقصده المورد
اولا وثانيا وسادسا والثاني انه يجوز ان يكون القوة باجودات
الوسيل على مرتبة من القوة مقننة بقدر من السرعة والزمان على
المفضل الذي يرد وهو الذي يقصده في امراده بان مستخرج حالة
الوقت في الاشكال الثاني في التوضيح والثالث ان حاصل
هذا الكلام افضل ان الحركة كان السرعة واسمها من فصولها
تخلص بدونها ولا يحد ولا بالعاق فلهذا ولم يوجد في الحركة
لقد زعم سطل كاشية الحلا وهو المطامسات مساواة الحركة فيه
الحركة في عاوق بطول مستقي عندنا انه يحتاج الى قسم موزن كما مر
قبل لا يقدّر ان المعترض من زوم الساعات الحركة فيه بالحركة في
بطول مستقي عندنا انه يحتاج الى قسم موزن كما مر من قبل لا يقدّر
ان المعترض من زوم الساعات مستد اربع الحركة في مستقي مقننة
مقيد من الزمان وهو محسوس صور التلت فمناقص العاوق لا
تقص الا القدر الزاوية وهو سادس في زعم المعترض فاطل
فلزم الانقراض على سنة انقراض الزمان فلزم السادة ولا سطح
الى ان الحركة بدون العاوق بمنتهى او ممكنة وان السرعة معدوم
بالعاوق اقلاد انما لفظ تقريبا لانه لا يربح ولا يستأر وليس

فانه او قد ثبت ان الحركة لا توجد بدون حيز ^{عشر} ولا مستقيم حدها الا بالمعاوق ^{نقطة}
لزم امتناع الحركة في احوال يدهشت امتناع مكانية دالية ^{ثاني} شار السبب قدس سره ^{والشريف}
في حواشي شرح التوحيد ومنه مناقشة لفظية ^{طبعة} في قدح ان لا يفي الحركات
الم انقلبت ان الحركات الارادية عنده كسياتي لك فواجب التحصيل قلت نعم
بلكن اذ قد حوز المهمة بخير الارادية الزمان بدون المعاوق كمر اقص ^{طبعة} المصطفى
وما في حكمها سدا باب الشغب ^{المراد} وسيلوح حاله ان الشا ^{فول} وكذا ^{العشر}
اذا كان انفا طريعية لان السبل العسري انما حدث بالطبيعة وهي لا تجد وترت
سنة فان الاشد منه السبق من الطبيعة وطبيعة المصور مطع لها واذا كان ارادة
نفع الارادة فان حوز كذا حوز منها ^{هو} والقرفة بين المعاوق ^{طبعة} وطبيعة
في العشرة ان المعاوق الداخلي لا يوجد في الطبيعة بخلاف العشرة ^{هو} في قوله ويرد عليه
في المعاني المنية ^{ثاني} اشارة الى من ناقش ان الاستدلال بالحركة ^{طبعة} على بناء
احكام لا يتم فان الاشكال بحجة سواد استدلال بالحركة ^{طبيعة} او العشرة ^{او غيرهما}
ان فرضت الحركة في احكام بلا معاوق يمنع حوز ذلك لا بقية قد مردف هذا مع من قبل
من ان الحجة السترائية فهم محزون الحركة وان لمعنة امتناعه وهو باثارة وطاحله
امتناع مكانية احكام فلا التزام احد وحوز الخلاص استلاح عن امارات المكان ^{طبعة}
كلامه لان من يسمي حوز الحركة فيجب في الجملة واما حوزا وفي محسنة فلا يلزم من العقل به
س الا انما اراد به اندفع الثاني ^{المراد} والاصل انه من قبل حوز الحركة ^{طبعة} فاحسب
بان حوزا سم عند القابل به ^{المراد} والحجة ^{المراد} وان لمعنة الطالب وهو صلي بالحركة فيه
ومنها ما يتوكل بالحركة ^{المراد} في محسنة فلا تدفع فاقبل ولا يفي ^{المراد} لا بنوفا ^{المراد}

على المكان الحركة بل وجود الحلازيم في شرطه كاذبة هي انه لو كانت معاودة ^{محصنة} صنف
 يدي الحركة نعم الحركة تدونها لان لونه لوجود الحلازيم في شرطه هم بل بالزمنها بالحركة فيه
 وهي بدون معاودة اصلها في الحلازيم منسفة فلا سبب الطور لمخصص انه ان اراد ابطال
 الحركة فيه فنتيم وان اراد ابطاله في معاودة مكانية فلا يتم **فانه** لان نسبة زمان الحركة في
 الملاذ الاثر لم يمنع من اقل زيادة الوضوح تقول ان الحركة "الطبيعة مثلا في الحلازيم
 ولكن البرودة العارضة بل محقق او الحرارة العارضة بل محقق او الحرارة العارضة
 للشغل مثلا وزمانها ساعة وتوحيه مع ذلك المعاودة في الملاذ العظيمة طبعها زمانه زائد
 ولكن ساعتين فزاد استساعة تعلق الملاذ وقدرت في الارق على نصف العظيمة
 فالعاود في معاودة ذلك المشرك وقوام الملاذ على نصف قوام العظيمة فالتساوي
 بالمعاودتين وسفوف البرودة او الحرارة سوية للعظيمة فالعاود في الرقيق ثلثة ارباع
 معاود العظيمة ولا ريب في ان نسبة زمان العظيمة والرقيق نسبة معاودة الى معاودة الى
 كله الى كله زمان الحركة في الرقيق ثلثة ارباع زمان حركة في العظيمة **وكيفية** فصل
 معاود الحركة في الرقيق على معاود الحركة في الحلازيم هو نصف عظم العظيمة وهو قوام
 على معاود الحركة في الحلازيم هو البرودة مثلا عزوذة ان الزمان في سرعة واسطوره اما
 يحصل لكل معاود لا يدرك الفصل ولو كانت تلك لم يساوا اليه فان نسبة الفضلتي
 التساوي فيكون زمان الحركة في الحلازيم نصف زمان الحركة في الرقيق وهذا لا عار عن صحة
 المستد ومحل ابطال مقدم من مقدمات **الاسل** ولو كان نسبة الزمان في رقيق الى
 توضيح اما فرضا الحركة في الهواء مثلا مع معاود فارسي الحركة ثقيل او خفيف فاراد او باردا
 داخلي الحركة حرجزا فنقول اننا بمنسفة فاما لو فرضا الحركة ثقيل او خفيف اراد زمان الحركة

له نسبة الى زمان هذه الحركة وتقرض حركة ثقيل او خفيف او مجزئ كانت في معاودة الحركة
 الاولى ونحضة معاودة في اخر نسبة الى معاودة ثانية في الحركة الثانية كنسبة زمني الى الاولى
 الى الثانية وقد فرض ان نسبة الزمانين نسبة الوطئتين نسبة العنطين نسبة الزمانين
 فيكون زمان الحركة الاولى مساويا لزمان الثانية مع ان فيه معاودة ثانية معاودة
 ان حركة ذي معاودة اقل رقل من حركة ذي معاودة ازيد فلا بد من معاودة اخرى لنفسه
 مشتركة في الوكيات وزاوية في الثانية والثالثة بينهما نسبة الزمانين ولذا لم يوص
 تفاوت الزمانين بمقتضى است الزاوية من قديم الخلف عليهم وراغبهم وقس المقام على
قوله وادفن ان الحجة اذا رسمت في السطال الحلال لم لا يحفظ عليك ان حاصلة حساب
 الشيء الاول من فرض الحركة في الحلال بلا معاودة ان صلايا معاودة في المكان
 على تقدير وجود الحلال بما يفيد غلبة فانه منهم به ساس ما ليس في ما قبل ^{المول}
 الطبيعة لا يمكن ان يجذبها السرعة الى اخر ما قد سبق لان الحركة بلا سبل غير متصورة
 لم تكن في معارفه اصلا فقد صرح من سرعة فان الحركة تدبر منها غير معقولة فانه من سرعة
 المجموع او المستحق كما قد مر وادراكك بلا معاودة اصلا فالجذب بين القوة والحركة
 او السبل لا غير وظهر ما مر ان تجزئها لا يمكن الا بالمعاودة وحسب حجة اليه انه لا يمكن المساواة
 فان الزمان الذي يدرم هذه السرعة محفوظة في الوكيات تدبر في الملاء العظيمة
 فان زمان الذي يحسبه تجزئها في السبل والمعادوم فاذا انقضى في الرقيق انما انقضى
 ما بان في الملاء المعادوم ونسبة زمني الى الوكيات في الرقيق والعظيمة نسبة مجموع الحدود
 فيها لا كنسبة فضل على ما في حركة في الحلال الى حصل ما في العظيمة على ما في الرقيق فيقسم
 الزمان بحسبه فاذا فرض الرق على نصف العظيمة نصيب الزمان الذي ازدهر على

فليكون زمان حركة في الزمان زمان حركة في الحوادث زمان متقاررا زمان ملامسا دارة
 فاعتلت ان الحركة تلامس في نفسها مع نفسها على تقدير الحوادث فليكن فليكن
 مثلا ما كفاية فان السرعة والزمان قد يمكن تحديدهما بالقوة المستقلة وبما يقا الكلام
 الى الغد ويعبرج وقد يرضح ما قبل من قبل في الجواب مع المكان الحركة في الحوادث
 انما على تقدير وجود الحوادث مستقل ولم يرضح به ومنها قد ارتقى به فان تلفت **قوله**
 فليكن فيه إشارة الى ان ما فيه فليس اخصا به للاسفاس في كلامه فليكن ممكن ان
 يكون رتبة الوجود والوجه ولكن قوله وارطق الم اربعة كما لا يخفى من انه اذا لم يرضح
 به لما ذكرنا فلا وجه للظن بالانقاس والحد علم **قوله** والحد رتبة فاجبة لعدم توقف
 حركة ذلك كونه الم عجيبة اليه فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن
 ما يرضح فيه فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن
 انه ان اراد ان حركة ذلك الجرم في حيث سمي لا يتوقف على سادق غير الملام
 مخصوصه فان ركبات الاتقال مما تحته بدون ذلك فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن
 كونه ان يكون مثله خصوصية الادة فان الحركة كان متوقفا على المقادير واد
 لم يصادف الملام فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن
 اصلا فهو واذن ذلك اطلاق الادة والوصفية وهي غير مسموعة في مثل هذا المقام
 وان سميت فلا تقرب الى شرط فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن
 انت تعلم ان الحوادث ان فرض وجوده فوق الحدود والجهات فهو متوقف على اطلاق في رتبة الادل
 وجوده في الامة المتحدة فهو في هذا السبق ولا ريب في ان الحركة بطبيعة ممكنة فان السبق
 على الاطلاق متوجه الى الوسط والسبق بالاحد متوجه اليه بحيث يحيط ما هو فليكن فليكن

الاطلاق لهذا التشابه اجزائية غير صارورة الجواب ان الاكسنة قد تحدد شرح والمقصود في الشئ
 الاول ان الطلار الحلال وهو مستقل بالاكسنة والاشق الثاني ان يكون الحلال محض طلاء
 طبيعة هلا فان الروكيات الطيور غير مكنت كالاحف وزدك ان يكون فلا دعه
 والعصار معلوم بالحلال فقط ولا يخفى عليه فالوجه ان الحلال فوق المحذور لا يمكن ان يكون
 طبيعة فان الروكيات الطيعة الى الوسط او غيره والا لا ولي وحقيقة التنازع عن
 المحيط والتقارب من الوسط ولكن المشابهة ولا شبهة في انها غير ممكن فوق المحذور
 وان لو لم يسل الى الارض مثلا الى الوسط معلومة من الماد والحقق السبعين
 المحيط بضرورة وقوعها في جوفه اذا فرغت فوجه فيها بالطلع الى الوسط
 والتقارب بالمحيط عرض له بالعرض وليس في طبعها كالحال الان فان المحذور
 ومعتقت عن علو الى الارض فهي تاحق في القرب من المحيط من جانب الارض
 من سمت القدم ولكن هذا التقارب غير مقصود بطبيعتها وادى اصل ان التشابه
 من المحيط غير لازم وانما العقد اللازم المسلم ان لا يكون مقصود للطبيعة الارض
 مثلا فالجواب انه غير صار فان من يقبل بعدم إمكان الحركة الطبيعية مانع ويكون
 ذلك مستند المنفعة فانه يلقى في عدم تمام الوسيل ولكن لا يخفى بنود كادست ثم
 وان اذا استقلت في الحلال وسط لا يتم الم عن هذا التوضيح مع ان التشابه لا يمنع الروكيات
 الطبيعية فان الحلال المحض المكان متشابه يمكن ان يسل الى الارض مثل الى الوسط
 والمار الى فوق فتأمل فيه **ف** او مشرة راحية اليها ما لا يكون انما سار اراده
 فيه يشترك الى زما فيه قول اطلق كتحديد الارادة وعدم كتحديد التقاسم والطبيعة
 فان زما فيه التي سار اراده في حكم الارادة في هذا الحكم كالحق في **قوله** روح محذور

ان محدود الارادة قال الحركة تن اسرعة في اسطوره فتحدث الحركة على حسب
 زمانها محفوظ في الحركات الثلاث ويزداد بالعاوق وينقص بنقصها زمانها
 فلما يلزم السواد قد مر تحت اليد او لا ان الحركات تسير في غير محصورة في الالة
 الى الطبيعة والارادة فان منها حركة الجذب بالقوة القاطبة وغيرها
 فليكن على ما اذا ما قلنا في الحركات المحركة باللاكنة حركة تسير في الحركات
 وهو غير محدد بها فان الضرورة في هذه بالها غير مستغنية عن كون الحركات
 مع عاوق خارجي مثل تلك القوة وفيه ان المحرك ذلك ان لم يكن في عاوق
 داخل او خارجي غير القوام بمخارجها والافلاقي حركة مع عاوق وهي الحركة
 في ارضها الحركات فلا سواة فان نسبة الزمانين نسبة مجموع العادات
 وسيتبين الفصل الى الفصل كما عرفت وان لم يكن فيها فلا حلف في السيرة
 لان كلامها مع عاوق غائبة الامر ان العاوق تختلف فلا مضائق في دوران
 حركة غير الارادية والارادة الطبيعية وما في حكمها لكن ح يمكن ان يتوجه
 لاحاجة الى اثنين كحد بالارادة قال الحركة من اسرعة واسطوره فانه يمنع الحركات
 الحركة الارادة في الحركات بدون عاوق ولا حلف ولا لزوم والحركات
 محسوسين كيدوا لها بالارادة فان مقصوده ان لزوم السادات لا تأتي منها
 ولا يتم الوسيل وانت ما ردت على التمام فليكن معنى الما في وجه الشخص بذلك
 السبان والامر في سبل فليكن مقصوده ان السبع المذكورة قائم مع امر اخر مقصود
 الطبيعة في السجدة بين الالكنة فانما حكم الضرورة فيه كما مر في الكتاب بشرط
 والحاصل ان الارادية وما في حكمها فيها حاجت عن استغناء الوسيل على الإطلاق

وكذا تفسر في المحذور وبالملكة لا توجد في الطبيعة فتأمل وانظر من كلام
 ان الحكم الضرورة في المكان الحركة الارادية لها ما وقا سير كما في الطبيعة
 ان منها ما هو محذور الارادة قال الحركة من رست وهو لا يحسن شيئا
 بان حاصل هذا الكلام ان الزمان ان لم فلتايم الا في تفسيره والطبيعة وما في
 حكمها وفيه نظر فانه انما يسمي لوعلى عدم كذبها تفسير الزمان بما على في الطبيعة
 اي انها انما تصحى الحصول في الحيز لكن لا كان خارجا عنه فالحصول فيه لا يكون
 الا بالحركة فانها تفسر لا بمعنى الحركة الا لا تقتصر الحصول فيه لولا العادة بل كان
 الحركة الا في زمان لو امكن ولو على ما به لا تفاوت في التفسير لان المفروض في
 القوة واحدة فلا فرق بينهما ومن الارادية لا تفرق السيل لست في محذور
 التثنية فلا يقع فيه تفاوت كما في التفسير بعينه وتقال ان يقول بل بينهما فرق
 وهو ان السيل المتاني في المكان متحد فيها كلف صالح للتوحيد بخلاف القوة التفسير
 وهو طوعا لعل موجودة انما طر ان يخص بها انما يلزم بذلك المتقبل ومنها المتقبل لا يلزم
 فانه عام والكان لا يسم **فرد** لكن الشيخ قال ان التفسير ايضا انما يتحرك بافتراض ملزم
 قال بعد ما اطلق الحركة الطبيعية في الحلال بما فيه الفصل والقال فيقول بالحركة تفسيره وذلك
 ان الحركة التفسيرية اما ان يكون مقارنته الحركة او مفارقة فالحالت بمقارنته المتحرك
 فالمتحرك متحرك متحرك عن قاسر او عن متساو عن طبع فالحال الحركة الطبيعية
 وعن قاسر انهم الكلام الى المن ينهي الى التفسير وطبيعة والكان عن نفس التفسير المتحرك لم يتم
 قال في المكان المتحرك مفارقة عند الحركة فقد طر فيها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ولم
 ما قلنا في الحركة الطبيعية بعضها انتهى **فرد** فبما في الحلال ولا يحسن عليك انه غير ادق فان

تحتكم باحداث ميل لا يوجد ان يكون عالم حال الطبيعة فان العقل يركب حادث
 لا يوجد ان يكون عالم حال الطبيعة فان العقل يركب باحداث ميل مع انه لا يركب
 فيه اصل فقد نجد حال السرعة واسطوره يركب العقلية باحداث ميل فليكن
 الحركة الارادية في الحلال ايضا تلك انفسنا اذا حركت باحداث ميل
 وهو مختلف بالشدة بضعف ملائجه الزمان بل حاله حال الميل الطبيعي فلا بد من امر
 اخر فلا يمكن ان نجد الزمان بها فالجهة في الارادية كما ديم قلنا ان الارادة افكر
 شئنا اشعور باللامر فليكن ان كذا في رب ^ة وبها يتحدد الزمان
 ولا يحتاج الى امر اخر كما في الميل العقلي بعينه كيف لو لم يكن الميل الثاني والارادة
 المستانية محددا لزم ان لا يتحرك العقل به وفي محالين والى الثاني بطنا تعرض فركه
 بميل تلك القوة العقلية في المعادق واخرى في معادق واخرى في صفة صفة
 نسبة فتر زمان الحركة الزاوية والاولى والى زمان الحركة الزاوية وبذلك خلف فلا بد من
 القول بتحديد الزمان وحفاظ سائر الحركات ليلا يلزم المحذور فاعلم ان الحركة ميل
 القوة العقلية مستحبة فالج انما لم منه لا بالحركة الواقعة العقلية بل بالمعادق قلنا قد مر ان
 زوم خلف لا يتوقف على المكان والحركة الاخرى مع ان الضرورة شاهدة بان
 اذا وقعت في عالم الواقع بلا معادق يمكن ان تقع ايضا فركه ارادية اخرى وذلك كانت
 دورية من غير ذلك المتحرك العقل فاصح هذا لا تصاف وتلك لا شبهة عليك ان في كلامهم
 انشأ على عدم اللائحة لتمام رتبة فانه حكم بالتمانية في صورة محذور الحلال بالامكان
 بالاسدلال المذكور يتوحد بانه تام وكلام رتبة على محذور النقل اما ان ما جرد غير انما
 والى علم ^{له} لان معادق الملازمة لا يمكن ان لا يكون له في نفسه انما بقية عدم تامية منها

مسلك في اثبات العادة الدافعة في حركة الالمانية واما اثباتها في الحركة الوصفية
 الاستدلال به فلا يفيده رتبة الاطلاق ان الحركة الوصفية انما هي بلا علة
 واطل فليكن بلا علة اصلها ان الملا ليس بمعاوقا لها كما في الحركات الاطلاق
 والعادة خارجة اخرى فان كل بقض معاوقا يمكن فلو لم تكن من اس قاربان الى
 الاطلاق ان يبق ان ايجاهم المعادق الاطلاق في كل حركة قسرية بهذه المسلك غير تمام
 والحاصل ان دعوىهم العقلية لا يتم وهو حاصل او بقدر ان معضوده ان اثبات لقوة
 المعادة في الحركات الالمانية بهذه المسلك عمالا يكاد يتم اذ ليس امكن ان يكون
 بعيدا **قوله** واي فرق بين الحركة الطبيعية لم يسمو لهي كعب لو كان بينهما فرق بما ذكر
 من استمرارية الحركة بلا علة حركة تعذر ان تتولد في الحركة الطبيعية في الملا رعين ما ذكر
 في اثبات المعادق الاطلاق وقد مر ما يوضحه من قبل فذكر **قوله** اقول بل الفرق ان
 الطبيعة قوية كانت او ضعيفة لم تكن في الحاشية القديمة سلبا ان انفا شتر لا يكون
 الحركات السلب لا تحادها فيها لكن لم لا يجوز ان يكون المحذور بها هو الميل فان الميل
 متقاوت فيها ضرورية ان الميل الحاصل في صورة القسرية بدون المعادق لا يمتنع
 جدا انما من الميل واقول فيه بحيث لا يلا شتر في ان الميل الحاصل من نصف القوة
 اصغف من الحاصل بأكملها قطع النظر عن وجود المعادق وعدمه اذ كان نقصا
 القوة موصيا نقصان الميل وضعف الميل المعادق ايضا ذلك فما بال الثاني موجب
 تحجب به الميل دون الاول مع اشتراكهما في التاثير الذي اوجب كون نقصان
 الذي اوجب المعادق يقتضي التحديد الذي اوجب نقصان القوة لا يقتضي دمل
 لا الحكم ورنه لو كان يمكن القوة الطبيعية مقتضية من الميل دلا لقوة القسرية بل

فكيف يحصل من تفاوتها سيل محدود والاصل ان العاوق الذي يحلوه الى اخرها اذ
الصحيح اصل الاطال المنع استندوا ذكرها المصريح لا يعني بدمه لان لم يقول
ان القوة انقضت السيل وهو ملزم الرافعي فانه في الحيز الطبيعي مضطرب بالضرورة
مشاهدة في القوة بما هي لم يكن مقتضى الرافعي ومع الحالة المتأخرة انقضت
واذ قد انقضت معها بانقضاء السيل الذي متفاوتت متفاوتتها فلا ضرورة علمية
الى عدم تحذير السيل واذا جاز تحذير السيل فقد جاز تحذير الوساطة تحذير السيل
من السرعة وقد راس ان السيل والعاوق القوي شأنه ذلك في سرعة مرتبة اخرى
من السرعة وقد راس ان السيل مما بالهم لم يحلوه لك محدود وجعلوا مع العاوق
محدود فان الجواز من الطرفين وعدمه بالنظر الى السيل الحيز فهو حكم واما كما ان
الطبيعة قوية كانت اضعيفة فتعطي الحصول في الحيز والعاوق لوقتها لم لا يرتفع
ذلك الجواز فان غاية ان العاوق يصلح محدودا ولا يتغير عليه واما ان الطبيعة
لا يكون اصلا فلا وذلك ما عرفت ان القوة بالخروج عن الحيز صارت مقتضى
وعليه بالذات فليحزن ان يكون انقضائها لقدر من السيل المناسب لدرجة مقتضى
انما كلفت القوة مع العاوق لم يبلغ عن انقضاء الرافعي غاية الادراك فحقها
لعاوق ذلك العاوق فان لطيفة ممثلة بالذات لا يصلح ان تقتضي شيئا
فلا بد من الانقضاء لقدر من السيل العقد عن المطالبة لدرجة من السرعة
جهتان فانه ان العاوق من جهة واحدة ليست مقتضى له اصلا وجهه انه طلب او
مقتضى فاهم فانه كما يقتضيه الطبيعة اصعاده به وكما تقتضيها السكون في الحيز
القريب كوقوع النار مثلا في حيز النار حسب طبيعتها مركزا على مركز العالم والامثال

كثيرة بحاج ان الكلام في الحاشية القديمة في الميل العسري وقد سلم الصريح ان العادق العا
 حاز ان لا يكون محمدا فقدست مدعى الى حاشية القديمة من ان جعلهم العادق محمدا
 دون الميل يحكم فانقلت اول كلامها وان كان في الميل العسري وليس فوجدنا ان
 زعموا ان طبعه المتحرك اذ ان سراسري بحاج ان الكلام في الطبعه والعقود بغيره
 والعادق غير مانع ولم توجد ان الطبعه لا جميعا فلما كثر ان يكون كلامها مخصوصا بالعلم
 وان اورد حوث الطبعه رستط اذ ان في مجموعهم في امانه العرف في الارض اذ ان بعض
 ان ما ذكره في العرف الذي ينضم الازراق من القوة العسرية والعادق غير مانع
 ولم توجد ان الطبعه في التجدد ايضا مقصودة في هذا المقام ومما حصل في نظر ان
 كلامها في الارض وانما ذكرت حوث ان سراسري لان كلامها في ربح التجدد كان
 فيه وذلك لان بيانها غير فارغ بل عثيت ما راد في الطبعه ان سراسري اذ ان لا
 سبب ان يكون بعضهم ان العرف مطبوعات غايرة الامر انه في العادق الخارجي
 وارجح هذا واما لا على فاحتمال عدم التجدد بقاءه لكن ان وثيق السطر يظهر كثره اضر
 اما الاول فلانه يصف شيئا الى ان يبلغ الغاية فيرفع من ارضه فليس
 السخفاف قور من الزمان واما الخارجي فلا يصف به الميل واما الثاني فلان هذا
 التصف به بعضه سببه سببه في الضعف وظهر من الزمان فالعادق اوسلا
 ذلك التصف محمدا ان الية قوله اذا كان هناك فلا ربح ذلك لم فما كان
 من ان زيدا بجم معينة ابي يتحمل المعقن انه ليس بك بل يتعدى الاخر فيفقد منه ذلك
 مكانية ولا بعد ان يرى على حاله ويقدر ان العالم الحسابي شاه فلو لم يكن فلا لوضع
 المدخل ولو كان فالو كنه الكمية الى الملاذ وذلك ان يقول الا زيدا يدنا عوا الا زيدا

واذراع المكان فيما بين قايها او بلا متابعه وعلل الادل المطوع على الشا في هذا
 لكن الجواب انهم قالوا في الكمال في حاصله لولا الحلاله انهم قد جزموا
 بطوره اما الملازمة فلا بد منهم التداخل فلا بد منه وجم فلا بد من الاطلاق فيما بين
 جواز **ترتبه** فليسا في ذلك لان الوجود في انتقال من مكانه بطريقه او غير
 عليه لا انتقال ما في امانه فانتقاله مع ذلك الى ان يكون الانتقال الى ما في حلقه
 كما في حال المتحرك في حلقه الا ان ما خلفه من الاصل في حلقه فقولنا
 انتقال من امانه ان لم يكن سلم فالتوقفات يجوز ان يكون منتبه الى ما خلفه وارتفاعه
 يتوقف على انتقال ما قد مره ووجهه المعروض المتحرك اذ لا يمكن ان يكون ما
 ينتقل اليه بقوله وبالعكس ثم والادل واضح وبالحمله انما في الجواب في الار
 القليل ينتقل الى قوائمه الى ان ينتقل ما خلفه الى حيزه ولا محذور فيه فكل ما نحن فيه لو
 انتم انه لا يتوقف في شئ بل استلزم من الشاركة في العلمه وارتفاعه في
 الاخر الامر ان قوود صدور الكثير من الواحد ولا فضهات لكن لم يتقبل
 البعد **قوله** الى ان يجوز العالم كله من قدام المتحرك فبشرارة الى ان الراد في ملا
 الدليل بحرك العالم الذي امام المتحرك او خلفه ثم الاستعداد الحسيه سائيه فلا يمكن التوجه
 الا بالمتداخل في الاخر وفي الاول لا بد منها انه لا يمكن التزام حرك العالم متحرك
 جسم فانه مستبعد ومسبح البديهي مع ان فيه المطمان ما خلفه ان لم يكن
 الى ما خلفه فكلما والاضحى الشئ من جانب الخلف فلا ركا لا يحق وفي عبارته الكتاب
 وارضح في ان ملازمه **قوله** رة اليه **قوله** ومنها انما اذا فرضا سطحين لم يستمر في
 تقريره ان ارتفاع الاطلاق وفيه لانه لو كان تدحيا كان زمانه مستقاما في بعض

لا يكون محققا فيكون الا لطفاً مفقوداً على ان الشبهة لا يتوقف الوجود على سطحين
 اتم والذي يظهر بالبراجعة الى المباحث السنية والمخصص هو ان العالم لم يبين الشبهة
 على ان استوار بل ما على مكان مطابق السطحين ثم ارتقاها الذي هو الدعا
 الحادثة بعد الما سة وانما بين الاستوار بما ذكر في الكتاب في مقام آخر وهو اثبات الخوا
 الذي لا يتجلى بحدود الكسرة على السطح المستوي فلا يخفى ان السطح المستوي هو العالم
 في غير ذلك الكتابين او فيها غير هذا العالم والدواعي علم **قوله** ولو كان هذا العالم غير الماشية
 بالحدود لان له ان يقول ان الدعوى وهي المكان استواء السطح وارضه فلا ينبغي
 لا مثال المناقش من غير الادراك في ما فيها لانها في نفسها وارضه فلا ينبغي ان يثبت الماشية
 في الاول في موضع السنية وقال لم يكده سعيه من صنع الى طائل بل رثا الى انه واه وضوا
قوله فيه بعثت اى كومات قوله محمد ان الجسم وهو محض الجوهر بما ربه قابل للمقادير
 المختلفة من احوال مشهور في سطر ان المقادير اى اجسام السلفية حاله في الجسم
 هو الصورة النسبية فاما القبول بها الجسم للصورة فو فرض زيادة المقادير
 الجسم وهو محض الجوهر المحمد لا مادة له كما مر به الا قدس من القبول كماله ولو كان هو
 الصورة النسبية فاما القبول بها الجسم للصورة كالتقصية الصحاح سبالي ان
 المتوالي في موضع لم تباين قبول المقادير المختلفة اما اذا كان الجسم بسيطاً فالامر فدان
 كان مركباً فانه يلزم الحركة في الجوهر وقد علم عنه فاسطران يقول ان الجسم قابل للمقادير
قوله فالجواب غير الاول الى ان الامر يتجلى ان لم يزل الجواب لا بد منه وان كان التحريم
 كما مر ان رتبة السنية ان الامر عند الذوات يتجلى والاجسام شائعة فلا
 من الحلال ان الواقع السند رطل من صورة السكافة فانه كايه ان السند السند

محتفل فيه ككاشف فيه وبالعكس ولا جواب سوى انه اذا كان التوحيديا شيرا
 الكتاب وعليه سائر الكتب ان الايمان من تغيير الاحكام كان والذو بان لا يكون
 الانبعاث والارزاق فيقع الخلاف بين فلا ضرورة الى التوحيديا المحتفل وان كان مقتضى التوحيديا
 اختلف فيه فهم من كمال الحلاوة ذلك كعليها ايضا فلا يصح هذا الجواب من قبله
 كخلاف التوحيديا الاول فانه ينبغي على وجودها فله ان يمنع فالتوحيديا المطالب
 على راي الكل ان المار عند الارزاق فله جسم غريب عنه كالسوار فقيد السوار
 بعد اخر وعند الاتحاد يخرج عنه جسم غريب كان واطرافه من قبل ومزجوا ان
 الاندماذ تحتها بين من الاجسام وان الاتحاد يوجب على الاطراف وما يدبرهم
 ولكن التحقيق عند المشايخ في الاتحاد والذو بان المحتفل وان كان مقتضى فله
 الم الجواب عليه **قوله** وعن الثانية لم قدر ان الجواب كان مستورا بدون التوحيديا
 المحتفل وان كان مقتضى ذلك بالضرورة من مقتضى فلا حاجة الى بل بعد التوحيديا
 فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا وكما تعلم قطعا بان كان التوحيديا لا تلك
 الاسباب ويكون الاجسام على مقدارها بطبيعة **قوله** وكيفية ان الالامية سنة لم
 حاصله ان الالامية سنة يمنع ان كضار الحدوث في الالامية والتدرجية كما اراه
 جماعة بل الحدوث قسم ثلث وهو الحدوث في الزمان بلا تدرج كحسب لا يكون
 اقل ان مقتضى بعضا في زمان الالامية ولا بد منه عند ثبوت الاتصال والمطلوب ان
 الجواب هو الفرد ولكن بعد ذلك بان لا توقف الشيء على كون الالامية سنة دفعة لشيء في الالامية
 بل على حدوث الالامية بعد الالامية لا دفعة كذا يقرب من انقطاع الالامية
 بل حاصلها ان تفارق المقتضى بعين معاد وموالاتية فيه فقول الجسم بينهما في الوسط

بعد الوصول في الاطراف فحين كان فيها فالوسطا مملوءا قال وعلى الثانية المط وعلى الاول
 فالأبالي استقامت ان ادعيتها وعلى الاول فالاول تقع احوالها عن الآخر معا فمط
 الثاني فذلك الغير ان دخل من خارج فقد مر حاله وان لم يدخل من خارج بل كان فيه
 من قبل وهو خلاف الفرض ذلك ان شئت بهذا المخطط ونظرة بان الحلال محال
 فلا يمكن ان يدخل جسم من خارج شيئا فلا يد من النظرة ولذلك لم يبقا بل
 الصادق **قوله** دكا لا حترار عيشة الدور لا يقو الرأى في التوفيات الا حترار
 الدور لا عن شئ لان المقتران منه التوفيات توفيات نقطة تسمى فيها
 يحصل غير حاصل فلا وجه الدور فلا حترار زما هو عن شئ **قوله** وذلك مثل شئ لو كان
 لم مثل توفيات الحركة اشارة الى ان ما سس فيما قبل من ان التوفيات زما هو
 اللفظ لا التوفيات فحقى له من اول الامر وحجة انما ان ذلك ما هو بان هذا التوفيات
 فحقى في نفسه من المعروف وانما في الحقاير من ذلك ما هو وهو مطلقا في لفظ الحركة على
 معان مع ان المفردة شئ به بان الحقاير في نفسه في الحقاير بان الحركة العلوية توجد
 وانما تعرفها كغيرها اذ بانها في اياه فليس لك بل معرفة معرفتها فان شئها
 ان كان فيه ذلك العارض غايه الامر انه معلوم انما لا يفضل بقولها لا ذكرها اعم
 بما الامر عليه قوله منها ما يكون موجودا بالفعل من كل وجه الامتياز بانها ان ارد
 من كل وجه حقيقة اي غير اعتباري فلا يلزم من القوة من كل وجه كونه بالقوة
 امر اعتباري وان ارد اعم وهو ان يكون الباري تعالى به بالفعل في الاوصاف
 الاضافه غير ضرورة ان احياء الحوادث لم يكن من قبل وفضل الحب فيه من مقام
قوله ومن شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل لم يظن ان الراد بالقوة ^{سواء}

وذلك قوله فيما سبق واما كون القوة ايضا لا يعني الا مكان مقوله واما منع صفاته الا
منع ان لا يخرج من الثاني في المعبري النيات وقد عدم الوقوع فالحاصل ان كل ذي قوة
على ما يشي بالخروج اليه جبا عالم يخرج اليه صلا ملا قوة عليه لان القوة هي عدم حصول شيء
بالفعل مع ذلك حصوله في الثاني في الحال في حجة اليه انه لا يمكن ان يراى بقوله منها ما
يكون بالفعل من كل وجه مغلبة في كل شيء فخره وهو طحا فانه لا يرد مغلبة في كل وجه حال
دلالة على حجة فانه ان كل وجه يمكن له مكانا عاما مفيدا كانت الوجود فهو حاصل
له بالفعل لا يتطابق اليه في يكون قسم الثاني ما يكون بالفعل في بعض الوجود ويمكن
الحصول في بعض آخر غير حاصل له بالفعل وهو لا يستلزم ان يكون له قوة غلبة بل يمكن
صرفه في لا يلزم الخروج اليه اليه وان اراد من قوة في قوله من شأن كل ذي قوة
الا مكان فيمنع فان من الممكن ما قد لا يحصل احلا فالاشياء ان يقيم ثم انهم الى
فتمت ما يحصل له ذلك الممكن ما لا يحصل له فما يحصل يحصل وقسمه ثم اراد كل ما هو ما
بفعل لوجه يمكن الحصول لوجه آخر يمكن ان يخرج اليه فانه لو اشيع ملا قوة اي ملا
امكان وهو خلاف المفروض فالجواب ان مقتوده ان الوجودات لا يمكن ان يكون
بالقوة في كل صفة له مظنة ما هو لا قوة فيه في شيء من الاوصاف بل كما يمكن له ما
بفعل فهو بالفعل ملا قوة فيه اصلا ومنه قوة عليه ومن شأنه ان يخرج
اليه فانه ان لم يخرج اصلا ملا قوة اذ كان ملا قوة في شيء ما وبالحصل ما
بفعل فانه ليس الا بالبادي العاليه وشأنها حصول ما يمكن لها بالفعل غيره مما يمكن لها
من كل وجه فاعلم ان شحبت في التاويل المذكور فيقول ان القسم الثاني ما يكون بالفعل
من وجه يمكن الحصول في آخره لا شيء في انفسه ما يكون فيه قوة على ما سبق اصلا ^{من شأنه}

انه الاخير هو الذي مراد بالركة عند الفلاسفة فتقدم في مبادئ الحساب ان الحركة تنسب
 الى العمل للطبيعات بمبدأ الحركة في الغريضة الخوضح وهو عند الفلاسفة ان يكون ما ذكره هنا
 يدل على خلافه كما لا يخفى فالمراد انه يراود عند الفلاسفة في انه المحب وهو محب الحركة
 ولصق به ذلك ان يقول ان كونه مراداً بالركة عندهم لا يبقى ان يكون غيرة مراداً بها
 فليكن هذا اطلاقاً ما وغيرة قد مردها ان ظهر وجهها ان الدليل انه غرام
 فان مقوله سبي وان لفيل وازمان والمقولات التي فيها الحركة والى تسميتها
 وهي تدرجية الوجود عليها هو التحقق بركبات مع ان فرداً من القوة
 الى الفعل على التدرج وان زيد قيداً فرداً من يكون طلباً بالقوة الى العمل
 على التدرج وان زيد قيداً آخر وهو ان يكون طلباً بالقوة كحصيل بالقطعة لم يغير
 الموجودات في التعميق الا ان يتكلف ان الاخصار في الوضعي والتدرجي مط
 ولكن كون التدرجي حركة مفيد بذلك العقيد على انه لم يحصر الخوضح فيها بل قال انه قد يكون
 كذا وقد يكون كذا وفيه الحياة ليست ناصبة بالحصار فلا سبب لوقوع التدرجي بما ذكر
 وراشاني ان ظاهره الواضح هو الحركة القطعية مع ان التوسط هو الذي يابوي
 ان يطلق عليه لفظ الحركة فبني ان يراودك عندهم والامر فيه بمنزلة جاد فان
 الحركة وان كانت حقيقة في التوسط كما لغز بلام الشج ولكن يراود عندهم حقيقة
 مثل ارادته بل هي الاشهر وان لم يكن مثله فلا شبهة في انشاء دارة فيما بينهم
 ولو حمل على التوسط بان كجهل سبب الالاء القطعية فهو تدرجي بالسطر الى مكان
 الكلام في غاية السجدة كما لا يخفى ثم اعلم انه يجب ان يحل قوله فقد يكون فرداً من
 على عدم الاخصار فان من الخارج الى الفعل قد لا يكون دونه ولا تدرجياً كالوسط

دسته حفظ بعد الامانة كما عرفت فيما قبل مفضلا الا ان محل قوله قد يتبع
عدم التدرج ولو طامية اسبق من قوله والوقفة توجد فيها الآن در علم البصر ان
الركبة هي الخارج ككس الخرج فانها الكمال هو الوجود بالفعل تعالى
من مح ذلك ان تقول ان الركبة كما نطق على الخارج الذي هو الكمال وهو
الذي يصلح ان يحث عنه بانه من راية مقولة وهو ان يحث عندهم قد يطلق على
المعنى الحد في الصدور وهو الصالح الاشتقاق كالمعنى المتحرك في الاعمال فانه
هنا وبسبب المعنى الا ترد ان قوله زيدا الاخير إشارة الى ما خرج ككس والوقفة
قوله فيما بعد وان كانت قد يطلق على معنى كل خروج **الم** ولو ان التدرج قد يكون
الم راجع عنه بان التدرج معلوم لنا يقطع النظر عن الزمان الذي هو كية
انتهائية القضاية فان التدرج على سبيل الانتقام الى المقدمة والساخرة
والوقفة هي الوجود على سبيل عدم الانتقام ولا يتطير الى الوقوع في ظرف الزمان
فلادور وبن سبب انوقوف على تصور الزمان ولكن الزمان يمكن ان يتصور بان
كية مقولة غير تارة ولا يتطير الى انما معذور كية فالتدرج هو الوقوع في
كية ككس ولا يعلم مبداءها متعلقة بالركبة او دائمة بنفسها فلادور في عبارة
الكتاب إشارة الى دوران قوله هو ان عليا لا توقف تصور التدرج ويكون على
الزمان داره لا يدرك بدون الركبة ميل على انه من على تقدير عدمه ولكن الامم عنه
انه ترتيب غير حقيق فلا يغير احد ما صورته الدوران انما من رافع الاشياء
الساخرة الاشتراك وكيفية وتقدير ان الركبة قد يتصور بالبعد وقد يتصور
بالخرج على فني سبب لفظ الركبة لا يعلم المراد اذ من وقد كان عند كل الركبة

التدرجية العامة لاصنافها معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه
 الحركة وسير كل الحروف المذكور او الكمال الموصوف **فلهذا** فذلك العلم الاول الم
 اورد عليه مثل ما في التعريف المشهور انه تعريف بالحق فان الحركة معلومة لكل
 احد ما لم يتحرك من المبدأ والمنتهى حاله وهذا الكمال لا يعرف الا افراد من الازدياد
 واجب عنه بان ما ذكر في التعريف يدل على صورة بوجه واحد لا يقتضي لاجسام
 لا على صورة حقيقة وانما تعلم بانها فان حاصله ان العلم سببه هو كساده العلم
 بصورة بوجه آخر فلا مضافته في ان يكون حقي فان الاعرف لم يطعن في الوجه
 بل هو مردود في نفسه وانما طلب بهذا الوجه والعلوم بهذا الوجه حقي منه وهو واجب
 ولا يخفى بانها فان اشبهت بالعلم بوجه آخر كما يشهد به الضميمة فان اشبهت
 اذا علم هو هو فلا يطلب بحقه لا سيما بالنظر فالوجه ان يفوز به معلوم بوجه آخر كما لو
 والاصل به حقي فانه يكتب يستعمل به العلم لم يرض بهذا الوجه لاجل بل هو
 رتبة بما مر فلا مضافته انه تعريف لعقل وانما اعلم استحقاق العلوم بقولها بطريق تقع
 الا شبيهه المعارض لمعارض الا مشترك في حاصله ان لا يحقار فيه في نفسه وانما
 الحقائق مما رخص الاطلاقات المتقدمة لا غير وقد لا يعمد عليه فان العلوم من
 غير هذا الوجه فانه انما يعرف الا افراد هو لا مثلي به فلا ينبغي ان يعرف به وعلما لا يمكن
 اعترف فان الحركة بمعنى التوجه الى الغير الذي هو بالقوة معلوم معلومة ووجه ما لا يفسر
 لا يكون الا ايضا حاد تفضلا فندبر بان الحركة اذا كانت من بين الاسماء فلا حاجة اليها
 التعريف والضرورة على ما ذكرنا بان العدول عنه مما لا يليه فان الورد من
 كما عرفت والجواب بان العدول عنه اذ هو مشتمل على صورة الورد في الازدياد

و منها بقدر كافي في العدد من مخرج المعدل اليه و منها لم يزل يذهب اليه اسكوك
 منها طائفة ثانيا في حاشية منقول من اعم و زيد فيها انه انما يعوتش العرض من تعين
 الرادح فانك انما اردت التعيين لم يرد بالركبة المستعملة في العالي و قلت انه الرادح
 على التعديج و من اين انه لا يشبه لا معرفة الزمان فان عرض اشتباهه فيه ايضا
 فانظر انه انما يزال بما هو عشرة عندهم مما هو قد فيه الركبة فبح ان احدث في عرض
 الزمان سر الركبة لا لفظ الركبة كان تطويلا طائلا اذ كان تلك السر الركبة
 اذ لا وان احدث فيه لفظ الركبة فلا اشتباه الاول و انم الدور في تعين الرادح
 لفظ الركبة و ان لم يميز في اصوره اشتباهي و ملاصقة ان الدور غير لازم لان اصوره امر
 واضح و انما يعقبة يتبين الرام بازالة الاشتباه العارض بتقدير الاطلاق فان
 احدث في تعريف الزمان سر الركبة تطويل السافة و ان احدث الركبة تطويل بالاشتباه
 عما يدور لو كان التعريف حقيقيا فلا اشتباه بالدور على حالة على التعديج و يدور
 تطويل لكل ليس ماني فان تعريف الركبة بالزمان و انما سير تعريف المذبح
 معيت اليه يلو و نيت بالذبح لا بد من هذا الوجه و الا فليس سهل جدا فان لم
 اذ هو غلب ما نذبه قوة الم ر د به قوة ما يتحرك اليه فان لا فضل له في الكمالية على الرادح
 قوة المتحركة و سبق **قوله** في ما يكون المتحرك بالحقه ثم يصير بالفعل و الاصل ان
 المكان الفعلي و قد تغير ما به يصير الشيء بالفعل كالسوار فانه يوجد به بصيرت
 اسوده كك المتحرك فانه يصير المتحرك بالفعل سو كاد و هو المشهور و يقسم من كلام المصنف
 سوار نقلا لكلام الشيخ في هذا المقام فوجد الركبة كالا و هذا اي كونها بالفعل اذ كان يلهذا
 قوة الم ان المكان في هذا المقام الفعلي ما نذبه القوة و فيه و غنة فان حركة الا حرام

الاشرية اذ يت فلا يكون كما لا ينبغي الا ان غلب القوة بالنسبة الى الحد البت
اللازمة لموتة المتوسط وعما في اقتس القطعية ويشير اليها فيما بعد قوله ولا يها انما
نقل المتحرك ثم واصل ان المتحرك سلب الى مثل الكمال فيكون كما لا اي عند ضرورة ما
يتوصل بوجوده الى غلب فهو مغلب المراد ان الكمال اللام شئ والى به واد
بالحركة يصل المتحرك الى مطلوبه اللاتقي به بالذات او بوساطة عرض حال الحركة لغلبة
يكون ملايلا فيكون كما لا فان رطلاق الكمال على المعين الاشتراك فيكونه فلا يصح
ان يراد المعاني اطلاق مع انه لا ضرورة اليه ان انهم صرحوا بان المراد
قطعا ويريد ان العوضات انما يكون وسيله الى كمال فلا يلزم ان يكون الوسيلة
الكمال كما لا فان اراد ان يتوصل بوجوده الى كمال بعد تطويل فان الوجود مستمع
الى الكمال لانه في الجواب ان كون المتحرك كما لا بد مني وهذا تنبه مع انه من رطل ان
التوصل الى الكمال ليس كالتوصل بالعدسات **فلهذا** وثانيتها كونه بالقوة في نه الكمال
ان رشت تعلم انه في القطعة فانها في نفسها لوجه بالفعل وبالاثر بالقوة لانها
غير تامة الا في الحد المتوسط فهي رمر بالفعل من كل وجه ليس لها حالة متوقفة في
ذاتها اذ فرضت من قوتها فقد وجدت ثابها باقية من الاستدلال الى انها تحتمل
كونها بالقوة وحيط الامر فلا يخفى ان غلبة القوة بهذا الوجه وانقلت ان تورد
حجة الحركة السطحة رارة الى ان هذه القوة بالسطر الى الحركة القطعية في هذا ان
القوة لوجه في الاول جابح لها والثاني محض بالقطعية في سائر الامور بالمتوسط
محيط الامر فقلت لم يحسب ان لا ان كلام المهره ومنهم الرشد بل ان التوقف
الذكر المتوسط وهو رضى المصريح على ما قال في حاشية سنقوله عنه لان يقال

للتوسط

كوتة تعريفها لا ينبغي ان يوجه الى غيره فاليصل انه يصلح تعريفها لكن معني الصاعه و
معناها قصد الى انه تعريف للشيء ان يوجه الى غيره فاليصل انه يصلح تعريفه
وهذا بخلاف سائر الكلمات يعني ان تكون الحركة كما لا يخالف كانه سائر ما يصلح تعريفه
الرئيس بعد ما بين كانه الحركة بالشيء الاول فالحركة في سائر الكلمات من هذا
نحوه وتعارف سائر الكلمات من جهة ان سائر الكلمات اذ جعلت معانيها
بها بالفعل ولم يكن بعد من حيث ما سبق عندك بالفعل شيء بالهوية فان الاسود اذ صار
لفعل الاسود ولم يبق بالهوية اسود من حيث الاسود الذي له في اخره فصل وان جعل
اشارة الى الكمية بالوجه الثاني كان قريبا من حيث اللفظ ودم تحيد ان الزمان
وغيره من غير الفارث يك الحركة في هذه الهوية ولكن لان اسباب من الزمان فغير
قوله فالحركة كمال اول بما هو بالهوية لم اعلم انه عدد الحركة القطعية او المتوسطة في مقام
التعريف ولكن كلام الشرح يوجب اليه انما ظاهره انما في بيان المتوسط واما سببي
الوجه بالفعل الذي بالوجه ان يكون الاسم واقعا عليه ان يكون الحركة بلحوتية
في التحرك فهي حالة المتوسط لم وقال بعد الذي يقرب من ان كل حركة تعني زمانا فاما
معنى بالحركة كماله انما في الشيء من سبب او من حيث وصل اليه فيجب عنده اذ لم يعرفه
فذلك الى ان لم يمتد في زمان وصرح بعد في سائر النسخ واما ان معنى بالحركة الكمال الاول
لما بالهوية من حيث ما هو بالهوية وسطره وغرضه ان الاول ان المؤرخ بالذرة
وحيثه منطق على العطية فالقول لا في الحركة العطية والمعلم الاول المتوسط
ما بين ان الاول الى التعريف فحقه في التعريف لا في الاول بالمتوسط
يجب ان يتجلى بان المؤرخ المذكور ايضا تعريف للمتوسط بان المراد بالوجه الحصول

بالفعل

بالفعل فاما في الاعيان اى الوجود في الان بدون الحدود فبغير التقيد بحسب
 النسبة المكونة لمقتضى الملازمة ولا يحق ما فيه من العيود والاشياء ان هذا
 منسوب الى ان هذا على كل اركونه وان رسم المكونة معقول بالاشتراك كما هو المشهور
 او بفعل على التوسط بالحقيقة وعلى القطعة يتجوز كما يدل عليه كلام الشيخ كما
 نقلناه وادبه الم في الاشياء بان الجسم متحرك بالفعل حقيقة في كل ان موصوف في
 زمان المكونة المكونة فاما بالفعل وليس القطعة كما كان ترها بالتوسط
 كما مر يكون غير مانع لدفع القطعية فيه وان كان ترها للقطعة يكون غير مانع
 لدفع التوسط فيه واما ان صدق على القطعية فانها فعل وكان ما هو بالقوة
 من هذه الجهة وهي الحصول في الخبر شيئا فاما اول ما نسبت اليه وهو بالقوة والاشياء
 لم يحسب من حيث انه بالقوة في الحصول في الخبر وحقيقة الكمالية من حيث المطلوب
 الى ما كان في الجوارح على ما ذكره الم في الاشياء المنقول يمنع صدق التكامل على
 القطعية لان التكامل انما يطين حقيقة على ما يكون فاصلا بالفعل البتة فاما في
 الاعيان والركنة القطعية ليست بمحصل الوجود ومحقق بمعنى ان يكون فاصلا با
 بالفعل في الان وفيه شيئا بقا زمان التوسطية فيكون فاصلا في الان في و
 القطعية بيان فلا يصدق على شيئا منها فلا يكون ترها لها والاولى ان يكون ان
 التكامل هو الحاصل بالفعل لا نسبة بمعنى انه حصل تمامها ولا يكون حصوله بان توصف
 منه وهو من الآخر كما هو شأن القطعية سواء كان حادثة في الان او لا ولا يحق ان
 كلام المصنف فيه ما ينظر الى ما نسبت اليه الاول والآخر من فقرات كان في حقه
 صحيحا وصحها **قوله** حتى يكون بها اول قبل المسمى اى ان اولية على تقدير القرع **قوله**

لا سيما اذا كانت الزمان فيها اذا كانت متفرعة عن كالات لولاني وان ثوبه بحسب
 شأني الاول في معنى هذا مقتضى ما بان لا يكون اقل وان لم يكن في الواقع
 شأنيها كما لا يخفى **قوله** بل يكون غير شاف الزمان الا على الاضمار على غير ما
 للمحال اذ حصل فان الكمية من جهة القوة شافية لكامل تلك القوة فان
 لم شافية لا يكون كالاتها سواء بالقوة من حيث هو بالقوة ولا مفضل لعدم شافية
 القوة مادامت موجودة في نفس الكمية بل لا بد من اشتغالها **فان**
 وهي الامم المتحدة الى السادة لم يبق منها كسب الى الساطع ان اراد بها
 سطح حجم الواقع عليه الحركة فخص بالمكانية والكمية منها في المصلحة كما
 يخفى وان اراد بها ما فيها الحركة من القوالب سواء كان انبعاثا وغیرة فهو
 محتمل بالذات فلا يكون امتدادا الحركة باستداده لا ساعد المصروف فانه
 ليس زود من المقولة ولا الى ولا زمانا في حاصله بالفعل بل انما هو كالمحرك في الوسط
 بين الافراد التي بالقوة والحركة متصلة بالفعل فلا يكون انشائها امتدادا
 بامتداد تلك المقولات والمطين العبارة وبه يتضح في غير موضع من الكتاب
 وغیرة كما ستطلع عليه في الدلائل ان امتدادها ليس بالذات وانما امتدادها
 بامتداد الساتفة تكون ممتدة بالذات في الذي ينظر اليه ان امتدادها
 بامتداد الزمان بالقيام بها او بالوقوع فيه وامتدادها الكمية من جهة
 المصنوع ايضا وكما في الوصف في العلم **قوله** ووجودها في الاعيان نظري في ذلك
 بل على وجودها غير فارادها وجود الحركة التي هي من مفردان عقل
 او تشبهه ففطرة في حقا وذاك لان شيئا بقوله غير باره وارتقاءا كما في من

الحائز ان يكون في الوجود هو ما فيه الحركة اذ تلك المقولة او عبارة ما بين اكار ان يكون
 كل منها موجودا فليكون بدنه وجودا بكل استجابة **تره** يجب وجوده في الزمان في الال
 عيان انما يتبين بان الوجود في الزمان في الال كما سبق قوله **قوله** في العلم الال
 ودرست في الركن في حال في الشقار وما يجب ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا
 حصل من امر ما يجب ان يعلم ان مفهومها رسا معني احدا لا يكون ان يحصل
 ما به فعل تاما في الال عيان والذخر كونه ان يحصل في الال عيان فان الحركة ان عني
 الال المتصل المفعول المتحرك من السبيل والنتي فذلك لا يحصل المتحرك من السبيل
 والنتي بل انما يظن انه قد حصل يجوز من الحصول اذا كان المتحرك عند السبيل اذ
 يكون في المتصل المفعول قد سفل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول
 في الوجود بل في الال في الحقيقة ولا ذات له قاسه في الال عيان وانما برسم صور
 ثاله في الذهن **سبيل** المتحرك الى مكانين مكان الحركة ومكان ابدان الحركة
 في الخيال لان صورة المتحرك وحصول في مكان وقر في بعد من اجسام يكون
 قد انطبقت فيه ثم تتحقق من حيث كس صورة اصوي حصوله في مكان اخر
 وقر في بعد اخر من شغرا بصورتين معا على انه صورة واحدة حركة ولا يكون
 سبيل حصول قائم كما في الذهن اذا نظرنا ان لا يحصل فيها المتحرك في الوجود معا و
 مجاد التي سبيلها وجود قائم ولا تخفي عليك ان هذا الكلام يدل على ان الحركة
 لا وجود بها وجودا في الذهن وسواء الوجود بالحصل بالفعول كما للموجودات في
 الال ولذلك يتبين بالقيام في الال عيان ولا يبقى الوجود بطا من سبيل
 السكون العاردين في الزمان **ثلا** سبيل غير في الحركة فان السكون انما يرفع

الوجود المحصل في الآن والوجود اعم وسيصح من ارث الوجود لا يفتح الى
 في المباحث الشرقية وشايعه غير واحد ان الشيخ سكر وجود ما دسا فيورد
 عليه انه يفتح وجود الزمان وازلية ابدته كما يستعمل ان راند **قوله** لا
 علم قطعا ان المتحرك في الزمان المتحرك لم يقابل ان يقبل انه ان اريد ان لا
 موجودة في الخارج بعينها في جميع الالات والازمنة مفهوم وان اريد ان
 لو انشأه فهو مسمو وكل لا تقرب فان الدعوى وان التوسطه موجودة في الخارج
 ويقصد ان المتحرك في ما بين السداد والمضي سقطت فيورد ما في ما قبله **قوله** غير
 فانه در جزاء المضافات والكانت غير موجودات بالفعل على اننا لم نلاحظ
 من رتبته حيث ترتب عليه ومنها التوسط بين السداد والمضي وان فردا
 والكان كقوله بالفعل بذلك الوجود الذي هو غير مستمر بالفعل لكل فرد
 معني انه ان وقف الصنف وليس سوى ما ذكر **قوله** ولا يلحق ان منها فرد
 موجودة بالفعل لم وقد تقرر الظنون بان منها ليس الاكونا مطلقا والاول
 المحصورة زائدة فان ما زيد على كون المتحرك كشيء كل ان فرض وكل فرد
 لا يكون فيه قيل ولا بعده فان كانت الاكونا موجودة رمت في الالات
 او رمت مع الاكوار من الى اخرين والاکان الكلي موجودا بدون الشخص
 والجواب على ما قلنا ان التوسطه نسبت الى الكون المهيمن فالتحرك في
 الالات فلا يسر كونه في الالات المهيمن بل قاله شخص آخر في نسخة شخصها الى
 وليس الكون المهيمن يخفف بالفعل على ما يراه المصريح ويقصد في الكائن
قوله وليس هو يرتبون الاكبرين الكبار البوالمضي من ملأه العلم الله

قوله في الموضع واحد لان الحركة المقطعة هي الامر المتصل اتصال الزمان
فانما يبقى ان اتصال استت الحركة ثم الوجود العددي لا بد منه
فانما يتفادى فيجب ان يتفادى قوته استت تلك الحركة من باب
مفعال عن سميت اي مقطعت **قوله** ويندفع الدافع ما ذكرتم ان كل واحد
واف ولا ياتس كالان تقول ان تريد ان تتحرك بالمصل الى السني
منعجز اجزاها الى حد ما بفضل لم يوجد مفهوم فانه الاجزاء بها بفعل
وان اريد الاجزاء الوسيطة وسرير اجزاء اتصالات وسلب وجود
اجزاء المتصلات في اجزاء المكان مفهوم انما هو ضرورة ان الاجزاء
الدافع موجودة في نفس الامر وكذا لتوالي علة الازمانها ليست متعينة
وبنه لا يلزم له تنفاد بالرف فالحركة مثل الوصول الى السني موجودة
في تمام الزمان المحرور من السبيل والسمي والاباض في الازمان
سبب فسميت على سبيل عدم الاضياح مثلما ان استت لا يوجد قبل تمام
وجود الاجزاء ولا يلزم منه تنفادها قبل الوصول بالبره وان اريد
الاجزاء لا يوجد قبل السني في الالات فهو سلم ولا يلزم منه الازمانها
ان اريد غير ذلك فلا بد من تصويره في السقفيل في **الكتاب** **قوله** واما
الثاني فلما عرفت ان القابلة المتغيرة في عدم الملكة هي قابلية الجسم
في نفسه فسميت على وجه رويضة وان القابلة ما ينظر الى الارض
والامات فكلما قلنا قد تغير القابلة في الوقت الذي فيه استلها فان
اراد انك ان الجسم في ان وجوده ليس كذا بمعنى عدم تركه قابلية

في ذلك الزمان فسم ولا سابي باسلا بالوكة واسكون بهذا المعنى وان
 عدمه مع قابلية له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره
 مقدم اسكون ثم هو نصف باسكون فانه سلوب الوكة في الان لا يخلو
 بها في الزمان **ترد** على ذلك حال استقبال ان استقبال وجوده مقارنا
 بوصف الاستقبال فيلزم ان يكون موجودا او معدوما فان الاستقبال
 هو الاستظار وعدم العقلية مع توقعها دان وجوده مقارنا بوصف الحضور
 كان موجودا في الان فاما كان موجودا مع وصف الاستقبال كان في الان
 والكان مقارنا بوصف الحضور فيلزم ان يكون موجودا في ان درسا ان هذا
 استقبال بيان آخر ليس بقبض لا سبق **ترد** وبعبارة اخرى ان معنى
 ان لا يمتنع تجدد في المال وانما التقاوت في البيان وذلك لان
 حاصل ما كنت لا يبق الاستباح من الاستشاي بفتح الشا يسري مع
 المقدم فيرجع الى ان الوكة لو كانت موجودة لكانت ماضية او مستقبلية
 وبما مضى ان وما ذكر بعد شرح هذا ساج المذموم **ترد** لا نأقول
 الزمان والوكة متقلالان فخلاصه انه ان اراد مال نقض الاعداد
 بالهرة كالعدم العقار فظام ان الماضية منقبضة لك وان اراد ال
 فظام بالهرة في ان هو حاضر فاصلا العبدية فظام زد كونه موجودا
 معدومة فاضا معدومة في الان وموجوده فيما قبل فاما ماضية موجودة قبل
 وجازي المقتلات به وصف المعنى اني الغدانه في الان **ترد** ان الكا
 بالشي في الان قلنا لو وجد قبل وانما حصل ان الوكة من المبادر والشي

موجودة بوجود واحد والاباحض الماضي والمستقبل متوهم وموجودة مع وصف الماضي
 والاستقبال فان اصلها التقليد والسعدية وان اريد انها في الآن فلو كانت
 موجودة معها لكانت في الآن قلنا ليست موجودة مع هذا الاختلاف الموجود من قبل
 مع الاختلاف بالانعدام في الآن ولعل واضح بامرتبة **قوله** وانما امور من ذلك انما تقول
 انما قال الشيخ في الشفا والذى يقين ان كل حركة في زمان فاما ان يعنى بالحركة الحالة
 التي تلحق بين سببها ونتيجه على الالف فيقف عندها ادلا ليعرف عنده فتلك الحالة المحنة
 هي في زمان هذه الحال وموجودة على سبيل وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه آخر
 الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في الآن من الماضي قد كان لها وجود في ان
 الماضي كان حاضرا ولذلك نك نك ان يكون هذه الحركة تعنى بها القطع واما ان يعنى بالحركة تلك
 الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزم مطابقة الزمان بل انه لا يلزم حصول
 قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلما لم يتولد من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل ان من
 ذلك الزمان مستمر فليس في كل السكون المقولة في الزمان فان جميع ما قيل في الامور اعداد
 وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الآن ويزق من ان يقبل لا وجود له مطو من
 ان يقبل لا وجود له في ان حاصلا ونحن نسلم ونفهم ان الوجود يحصل على هذا النوع لا يكون للزمان
 الثاني نفس التوهم واما الوجود المع الساقط لعدم المطابقة فصح فانه ان لم يكن ذلك
 صحيحا لصدق سلب فصدق ان نقول ان ليس بين طرفي المسافة مقدار مكان الحركة
 على احد من السعة تقطعها والكان هذا السلب كما اذا كان للحركة على ذلك احد من السعة
 مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيره بالطارد اسرع على ما قد بينا قبل فالا
 الذي يقا به صادق وهو ان يكون هناك مقدار من الامكان والاسان لا على

وجود الامر مطابق لان لم يكن دلالة على وجوده محصلا في ان اوجبه ناديس من ان
له سبب ايتهم فانه وان لم يتوهم كان نه انكون الوجود منها نحو من الصدق حاصل
ويعني انه انما ان يتم ان الموجودات منها ما هي حقيقة الوجود محصلا ومنها ما هي
الضعف في الوجود والزمان تشبه ان يكون ضعف وجوده ان الحركة واما ان
امور بالقياس الى اموره ان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزم
الاضافة لا وكانت السافة موجودة وحدودها سافة موجودة عارلا لا الذي سافة
ان يكون عليها مطابقا او قطعها او مقدار قطع لها كون الوجود من ان قبل
انه ليس له السبب وجود كذب فان اراد ان جعل للزمان وجودا على سبيل
على سبيل الفضل لم يكن الا في التوهم فاذن المعنى المستعمل في ان الزمان لا وجود
له ثابتا بغيره ولا وجوده في ان واحد سلم ونحن لا نمنع ان يكون له وجود ليس في
ان بل وجوده على سبيل السكون بان يكون اي اثنين فرضنا كان بينهما شيء اركا
سها زمان وليس في ان واحد السبب بالحي طلبهم ان الزمان المكان موجودا فهو موجود
في ان اذ في زمان او طلبهم متى هو موجود فما ليس في السبب بل الى اخره فصل
وقد مر من قبل انه قال في الحركة القطعية لا يجوز ان يحصل ما ياتي في الاعيان فذكر
قال في حل السكون في وحدة الحركة واما حركة التي بمعنى القطع فانه لا يحصل حركة و
الا في زمان ماض وس ذلك ان كانت تنقسم الى ماض مستقبل قائما تنقسم بالقوة الى
ان قال وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها سافها مستقبلين بالفعل
لان يكونان لا يتفقان ولو بالقوة ولعلك لا تهاب في ان ما ذكره المصنف
هو ما اوردوه وزعم الفلاسفة من الساترين انهم قال اشتبهت تصديق ما ذكره

فانظر في اشعار المتأخرين قال الامام الرازي في المباحث فيها ذكره الشيخ اسكال بن
 ان بالوجود في الخارج كيف يتقدم بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند
 الشيخ محل الزمان وعليه فالمعذور كيف يكون محلا للوجود وعلته اللهم الا ان يقول
 لا وجود في الخارج بل في الزمن والشيخ ليس من القائلين بهذه المذهب ايضا فليفت
 يكون وجود الحركة بالمعنى الاول وفي الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف
 بان حصول الشيء في الماضي سواء كان يكون قد كان له حصول في ان من الافات الماضية
 مع انه ليس بهذه الحركة وجودا فعلا فليفتك على هذا المصريح وما ذكرنا من كلام الشيخ
 في ان ما ذكره صاحب المباحث نفا من بعيد ولا يحتاج الى مزيد توضيح **قوله** والدليل
 على ذلك اولاهم وهو لا يقولون ان الموجود من الحركة هو المتوسط من الزمان بل ان
 اسيال عند قطعها وفي بعضهم انكم الموجود مسامحة فما أخذ ووجد الوجود الخارجي
 اذ فلو في الوجود الخارجي فانهم يفتخرون الى مفصل ايضا انه اعتباري فالحركة
 امر اشاعي بمصدره في الخارج فهي موجودة في الاعيان بهذه الاعتبار وذلك الزمان
 وكله اقرار عليهم بلا ضرورة ملحة وحرف لفظهم الى لا يرون به وانما دعاهم
 الى ذلك تلك الشبهة وقد رابت ما فيها **قوله** وثانيا ان التشكيك باسبغ الهم ان
 يقولوا ان اذ لم تكن الحركة في الزمن تدريجيا بحسب الامر وانما التدريج في الخارج بمعنى
 الامر الذي يحيد الزمن محسنا متصلا غير قاربان وجد في الخارج كان على سبيل عدم
 اقرار ولا يخفى عليك ان شكوكهم تنفي تحقق الامر المحذور على سبيل عدم القاربان في
 الزمن والخارج حدوثا او قاربا وجودا متصلا او اشرا عبا ونحن نعلم قطعنا ان الامر
 المتحرك بها حالات تلك غايته الامر ان وجودها وجودا اصليا ليس في هذا الامر كغيره

صورة در فقدان التوكن بحركة ابطال وغيره مما لا يشك فيه فلو كانت تلك التوكن حرة
 لما اوصيه ارتفع الامان عن الوصحات فلا بد من ان ترتفع الى ما هو فوق من الوجود ثم
فرد معلقة لسه امور لم ينع ان الامور السنية لازمة لتعقبات مركزه ولم يقصد الى ما
 يومه بعض عبارات القوم من انها على وسمي موقوف عليها فان كون المسبار والاشقي
 مما لا بد منه لهذا المعنى مستطوره فيه فانها قد يكونان بالفعل والصوران المنهني بعد قولهم
 ما فيه الحركة هذا على ما هو في ظاهر الامر فان ما فيه الحركة لمعوله ان فيه الحركة لا سطح الذي
 عليه التوكن هو الذي عرجه فلهذا ما يجري مجراها واللام ثابت معنى قوله وما جرى مجراها
 والى علم بالصواب **فرد** من مقدار التدرج الى امره فيقدر الحركات سواء كان ثانيا
 بها كما في حركة التوكن الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات ولسانها رخصية التي عليها
 الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة لها من جهة انها مقدرة التوكن
 فانها مقدرة من حيث الاتصال واذ من ثانيا عدم التوكن لا يصلح الاعيان التوكن
 ولئن سلمنا ساقفة اذ لا بد منها في السعة وما يجد وضوءا من جهة انها ساقفة فقد
 ادخلت فيها لا بد منه فلا مضائق كثيرة في حصر المقدار في الزمان فلهذا **فرد** والالكان
 كل جسم متحرك وانما يحل الى سلازمتين الاولى ان كان التوكن هو المحرك لزم ان يكون كل
 جسم متحركا والثانية بطان من الاجسام ما هو ساكن در اياها وانما لزم دوام التوكن في كل
 متحرك في الثانية طه البطلان وانهما دغدغة فان القابل هو التوكن ليس من فرد بانه
 ان يكون جسماني فبحر ان يكون التوكن متحرك وبعض الاعراض من القافية باستمرارية غير متوكن
 فلو كان منها الفاعل لا يلزم في كل الاجسام اصلاحا عن الدوام فالاولى من ما هو المشهور
 في هذا المقام من ان الجسم بما هو المتحرك لو قسم الى السلازمتين انما يتيان لو كان احدهما

في اجسام ودفزع عنه المص فيما قبل في محبة المكان فتدرك راسها ان السحابي
 السوي وبعيد يقابل ان يعقل ان القابل هو الذي لم يمتد ولو فرض ان جسمه متغيرا
 بلا وسط امر فاعل تاما لم يكن لا يمتد رسته في الاجسام في الحركة ولا دوام حركة كل نعم لم يتم
 ان يتحرك بما في ذلك المتحرك ويميزه فان من الجانب ان يكون حركة فلا فلاك لك نعم ان
 المتحركات التي تتحرك في حين ولا تتحرك في آخر لا يكون المتحرك هو المتحرك الا ان يتغير
 الدعوى ان الجسم مما هو جسم لا يتحرك الا بخارج ولكن يتجلى اليه انه لا يثبت منه تحريكه
 وقد مر بهذا ذلك معنى ان المتحرك اقل من المتحرك فلا بد من امر آخر هو المتحرك هو بطبيعة
 بالذات او بالاعتقاد المتغير نعم ينفذ ما سطره منقرب قوله فان كان الدعوى ان
 هذا محبة اليه اليه اليه اما تجاها الى الاعلى فلا ان يسلو في عقله الا في شأنه
 مع لا يكون فاعلا تاما الى الجهة انما عليه هي القابل بلا مادة شرطه فان كان
 الدعوى هو ان القابل محدود في زمانه ثم السان وان كان ان ذات القابل لا يكون هي
 ولو شرط انما في نفسه لم يتم منها فاشتهر اخرى هي ان اشتد في عقله
 ان القابل بمعنى المستعد لا يكون هو الفاعل بلا زيادة شرطه قوله لكنها عرض لا بد لها
 من قابل هو المتحرك بل على ان القابل هو الوصف فلا يصح ذلك لكونه ^{قابل} ^{لها}
 للمحرك هو الفاعل الا ان يقال ان الحركة بقطعية محدمة فلا بد من استعدادات ^{لها}
 قد بدت في الحركة الكمالية ملازمة لها فلا توصف الا باستعداد فلا يكون القابل هو الفاعل ^{قوله}
 وان كان الدعوى ان ذات القابل لم ^و هو رط من كلامهم في هذا المقام فان المحقق
 في التحديد بعد ما استثبت ذلك بهذا البيان قال خلاص الطبيعة المختلفة المستعدة
 في حال وفي الشفا لا يضار بشارة ربه نعم ان حايه بطرق اليه الناقصة وبالحكمة

فالناقشة جيدة لان الشق الاول لا ينبغي ان يراى لوضوحه والشق الثاني محل مناقشة
 فتدبر **قوله** لكن القطرة الجيدة لم تعد در صحن غسلا لا تقف كما اشار اليه ولكن
 ان يكون المقصود ان المناقشة ثالثة وانما بين الدعوى تبيان مستأنف وارجح وهو
 بانها بطلان المسند لها في در الحاصل ان المسمى لا يكون فاعلا بوجه فانه ان كان محمدا
 دانه زعم دوام حركة لكل جسم وان كان شرط زائد فالقطرة الجيدة كذا يتطوّل
 مع ان كان قصرا مع ما فيه من الاستدراك ان المكن في هذا المقصود انما هو محذور
 اخرى على تقدير الشق الاول فالوجه الوجه ما قد بناه **قوله** واما العبداء والمسمى لم
 لا يحق ان الحزب الازلي لا بدية لا مبداء ولا منتهى لها بالعقل وهو طرد لا بالقوة
 لان المنتهى انما يكون منتهى اذا انقطع الحركة اليه الا ان المقصود انها لا بد منها بالنظر
 الى نفس الحركة اذ الى ابعاضها على سبيل العرض المستعمل في المحركات **قوله** كالو
 المحض الى الطرف فيه إشارة على ان التضاد الحقيقي في الاطراف قطيع سراد
 من حيث هي هي سبب هذا البياض وانما هذه الطرف للطرف ولا ثم عن بعد
 لتقصيد موضع اخرى **قوله** مجر ان يكون لعقطة مبداء والمسمى المنة الحبيب
 والاشياء ان المبداء والمسمى طرفا ما فيه الحركة من المعقولات فالنقط **قوله**
 سبب مبداء ولا منتهى وانما المبداء الوصف اذ لا بين او انما هي بها اذ الحما اذ
 لها هي زائدة بالحركة وتجود منها عند الانقطاع اليها مما شغاب ان بلا شبهة ولا
 اذ جعل ما فيه السافة وما جرى مجراه جعل النقط اما الماد منها سبب اشارة اليه
 في الكتاب **قوله** والكمال الذي اقد في رسما الم ناكلوا عن سبي فان الاشياء ان
 هذا الاختلاف في الحركة والعقطة فان كون الوصف ان يتفعل بحته العقل فان هذه

المقولة تدرك كما هو مفرج في الكتاب وغيره من غير واحد كذا كون المقولة السبانية
 هي الحركة لا ينطبق على التوسط فلو كان الحد الثالث في التوسط لم يقع الخلاف
 في امر واحد ولو كان في القطعية لم يصح هذا الكلام فان العرف بالكمال هو التوسط
 على ما مر انما قال الشيخ قدسيا نحن ان الحركة ايضا للكمال الاول الذي وضعناه ونقبر
 يقع المسافة الى آخر ما قصد الاول على ان قطع المسافة هو الامر الممتد المندرج ^{الوجود}
 وذلك المعنى هو التوسط واذا كان الكمال ماخوذا في التوسط فكونه مستلزما اني مستلزما
 ان لا يكون ذاتيا للتوسطات اما ان يكون من الحركة الممتدة معونة فلا معنى لادارة
 فليكون ذلك الحديث في هذا المقام ضارعا الا ان يحل بان يوصف الكمال بمعنى شتات
 للقطعية فانه موجود بالفعل وح لولفقدان يطبق التعريف على القطعية
 فيراد شيئا آخر وهو المندرج في الوجود وسواء كان عليه كلام الشيخ والمصرح
 على ما ذكرنا مفصلا من قبل فاعلمت سمي من المصريح ان التوسط ليس
 مغايرة للقطعية بالذات بل هي متحد معها بالذات فالنوجب الى الغير ان
 اقتضى كان لوسطا وان امتدا ما بشد الزمان او المسافة كان قطعاً فانا
 لم يكن التوسط دافعة في عهده كان القطعية كك ضرورة ان الذاتيات لا تجمع
 على ذاتيات له في شيء من الاعتبارات فلما سئل المصريح ذكره في بحث
 الزمان لكنه لا سبل له في هذا المقام فان التوسط موضوع من المبدأ الى
 المتبقي لوجودها التحصية ليست تقيس المقام الزمان والمسافة والقطعية
 متجربة ووجودها في نفس الزمان بدون الانطباق ولا عقلي يخص واحد من
 متغيران وبالجملة ان ما ذكر مفصلا في التوسط لا يرد عليه ذلك بل هو واضح

وان محل التوفيق امكن مع كلفة لا يرتفعها المعقول السليمة فالوجه الوجه ان
يعاينها انها ليست داخلية بحسب معززه الحركة المطلقة ليست مقولة بل عرض غام
ثم فيه شك من وجهين الاول ان اشكالها لا يكون ذاتيا لكل ما هو ممكن فهو ممكن
انه ليس ذاتيا لكل جمعا لا ان يكون عرضا يلحق لمن الى ان يكون ذاتيا لبعض
عرضا الا فيكون الحركة المطلقة ممكنة لا يمنع ان يكون ذاتيا لبعض الوكالات
والجواب ان الوكالات في كونها وكالات متساوية الاقدام في ان صدقها عليها
يجازيها واحد من الذاتية والعرضية فاذا كانت عرضية لبعض تلك الكلال والكل
ان كون الكلال مسكلا لا يستدعي ان يكون الرسوم به ككسجي مقهورا في ذاتية
فان قلت اذ قد بين ان المذهب في القطعية في حال التوسط قلنا لعلها من الكيفية
يصحوق رسمها فقلت ان التوسط عرضا لشيء فلا يكون كقائلا انها نسبة
في النفع في الحقيقة هي كقيمة عارضة للمتحرك بين المستدار والمنتهي موجودة في الخارج
غير مقسمة اصلا والنسب اعتبارية فتأمل فيه فقلت بينها ذنب قر قال الشيخ
المفتول من الحركة تفرق سوى المولات المستورة وعندا لمقولات العرضية اربعة الحركة
والكيفية والكم والنسبة ومقوله مني دغيا من نسبة قلت ان الاعتقال عند الحركة
قال الى المذهب الجائر لان الحركة هي ان يتقبل او منه وفيه مايل على ان المقصود
المذاهب على طبق ما في الشارون من الحوادث **وقد** لو كان اسوادا لشد فاسواد
الم فقه يجب لانا نختار ان اسواد لم يبق قوله فاسوادا لشد فاسوادا لشد فاسوادا
ان القابل بالشد اسوادا لم يرد ان اسوادا في الوجه باقى لعمية قد اكد لعمية
شديدة بعد شديدة بل صارت نفسا شديدة ما قبل بل اراد ان اسوادا لشد

هو المبدأ والوجه قد مضى حدث سواد غير فار وجود بين المبدأ والشيء ينقسم
النظام الزمان كل قسم سواد غير فار ونظام ينقسم الى غير النهاية كالنظام الزمان
كل قسم منه اذا قيس الى الآخر فهو شدة اذا ضعف فالاشتداد في الزمان و
التناقص هو معنى اشتداد السواد فعلى هذا لا مضايقه عليك ان عسرة اشتداد
الموضوع في السواد يعني ان الموضوع تنقسم لعدد بعد اشتداد او ضعف بعد
الضعف وله بازاء الالفات في الزمان سوادات كالحمد ودم وسمي افراطا
بالقوة الخفة كالالفات والنقاط ولوا بقطعت الحركة الاستثنائية حصل
واحد منها للمتحرك في الالفات وسبق عليه وفي اشارة الحركة كلها بالقوة في
الالفات اما ذلك للفرق فهو في الزمان منطبق عليه فان اردت بغير محله
ان الحركة مثلا كيف شدة لم نعلم ان يفسح وان اردت بغيره فلا بد عليه
مقوله ان كان السواد الاول باقيا لم ان اريد به ان السواد المداخلة
انه لم يبق مقوله فاسود منه لا شدة فلما لم يدع اشتداد ذلك السواد وان
اريد سواد الذي بين المبدأ والشيء مختار انه باق اي موجود في زمان
محدد وما بين شي من المبدأ والشيء مختار انه باق اي موجود في زمان
محدد خلف فيه فانه لو كان سوادا وان اريد بالبقاء هو استمراره بمعنى مختار
انه غير سباتي ولما علم الفساد وعدم الاستدلال وحيل الى يكون هو مراده
فانه لو اريد استمرار سواد معين مع اتحاده بغيره الاستدلال لم يثبت في المقولة
الآخر فتدبر وبهذا الطريق فاما افادة معنى الالفة فله مقتضى ان الحركة في المقولة
عبارة عن نزل حال المقولة وهو لطلال معنى السواد ليس ان سوادا اذا حصر
شدة حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد تنقسم السوادات الى الاول

كانت نافضة والراية نسبت بعينها انفاضة ولا تاتي لاحداث مقول ان ذلك
الادل باقية وينضم اليه شئ اخر فان الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شئ
اخر فاشد السواد في السواد بل حدث فيه صبغة اخرى وان كان الذي ينضم اليه
سوادا فمحصل سوادا في محل ملائمة في المحل والزمان وسوهم واتحاد
الاثنين من اسود وغير مقصور وذلك لانه يعيد كل السعد ان يعتقد احد ان
النفقة مثلا من واحد مستمر قد اكد متديا في احواله وسوهم الموضوع بلوكة
هي النفقة بل معتقدها ما ذكرنا من ان يتبدل قال المقلد هو السبابة فان سوادا
والعين مثلا يتبدل لان معنى كل عين من احوال زمانه شئ غير ما في العين
الاخر فندبر ما قبل ان يكون لون واحد سبيل مع الاخر فلا في الاوائل
لا يقيد الفطرة مجرد استبعاد والسواد علم تامل حذر على هذا المكون الواحد
المقولة التي نسبت اليها امر له وجه فالتكاثف في الوجود هي تلك المقولة
ففي النفقة تلتزم كل الامن رسال في الاستيلاء في اسود ابي ابراهيم
المتخلفة نسبت حاله الاسود فلا ذكره قطع الا المقولة وان كان سببا
محدد معلول لها ففي التوكل امران غير فارين فلامضايقية في ان يلتزم ان
كلامها حركة فان الحركة نسبت الى البادي الى الغير وان اشترط ان يكون
بما هو سوادا الى الغير والمقولة التي فيها الحركة نسبت لك فان من
الناس في حال السكون ليس تاديا الى الغير وهو غير المقارنه عما
في اتحاد المهية لم يكن حركة يعنى الكلام في الاعمال فان الاعمال المتعدد
والاعمال المناسبة بمنزلة فلا يصح ان يكون حركة الا ان نسبت ان منها اما
المشرك لاسية وانما الحقيقة ان شفاير ان ولكن هذا امر اخر لا يعصم

ان ما في الكتاب سابقية بما في التفار وجهه في ابطال ذلك المذهب غير واجب
 عليه بحد ان الانتقال الذي يجعلونه وكنه لا يعقل الا بعدم قرار العقول
 الانتقال سواء التاثير غير قرار ولا التاثير بكنه الا بالوجود غير قرار ولا كونه يعقل
 في المتحرك ان المعزولة وبالمزنية ^{عليه} على ان كلا من مراتب الاستعداد المذكورة
 المقدسة ثلاث عدونها فاما سبب سببه والاسنية وما اورد في سابقه لا يجرم
 لا الى جرب من المصادر كما يلوح من الاشياء القديمة فليظهر فيها واما
 فيها الاشياء فيزعمون ان مرتبة من اشدة سبب كاسفة عن بعض
 بل الطبيعة القابلة للشد والضعف كالسواد مثلا منه نوعية واما انتقال
 بالشد والضعف سواء التفاوت بالكمال والضعف وازا كان ثم فالمرتبة
 بكنه اقلنا ان متعها دليهم ان التفاوت في ايراد السواد التفاوت بالحوار
 الشخصية اذ اضعف فلا يضر انتقال السواد غير قرار من المبدأ والنتيجة واما
 بكونه شيان الا ان سببها سببها فبما بعد ان اختلافها فيه بالجهة الواجب
 اخلافا في الحركة فلو كان مراتب السواد مختلفة بالنوع كان السواد الذي
 يتحرك فيه من مبدأ في انتهى الى وسط مثلا ومنه الى الطرف مثلا متساويا
 فيكون بعض الحركة متساويا بالنوع لبعض الآخر فلا يكون مقسمة فان الانتقال
 من المتساوية غير معقول وان عقل فليكن اسوادا كذا في الثاني ان الحركة
 من اسواد الى سايح ومنه الى كيف اخر لا مقيلا ان مقدار ما فيه ولا شدة
 الى مراتب السواد مثلا لو كانت متساوية بالجهة النوعية كانت مختلفة
 الا مثلا بحيث الى الحركة في اسواد غير مقسمة لتفاوت ما فيه واما في الحركة

من سوار الى مرتبة بعد ومنها الى آخر في الحركة الواقعة في السوار وفي مراتب مساقية
سها الى ما فيه الحركات متضاربات وكذا المبدأ والمشي غايات الامران المقصود
في الاطراف حقيقي ومنها مشهور في الضرورة العقلية لا تفرق بينهما في
الحكم اى اتصال الحركة وارتباطها فلا يقع الحركة الا في مرتبة واحدة منها
يتوارى الاشكال ولا يوجب الضرورة ولا الزمان فالاشياء اليه لا تستمر
من مائيل المراتب السوار مثلا واذا كان لك فلا تنسج الى ذلك الذي يذكرك
ونما من سوار الى الوقت ولعل له وجها لا يحصله مثال خارج منه سياتى
اليه بحيث بعد ذلك **مرا** ومنه لا خلاف لا يمكن الا بالوصول
اى فيها يكون حسن وما كان فيه لك فان السوار حسن على ما يراه اهل النص
والا فلا خلاف لا مستوحى للاختلاف بالوصول فان الاختلاف بالمرتبة
قد يكون متغيرا لا ما يرد على في الوصول كاختلاف الوصول فاعلم اذا
كان الاختلاف معك لم يكن مراتب السوار كصفات السوط فاعلم ان هذا
الطلب لا يراه الخارج ولا يتلوا في عموم استقام التركيب الذهني التركيب الخارجي اذ
ان المراد بالطلب بالنسبة الى الزيادة المتضادة وهو لا ينفك عن **الله** ولا يخص
من النوع لم فاعلم اذا لم يتلوا النوع اى لا يتحقق المشي الا بالمرتبة
واذا لم يتلوا بوجه متصل وحداني من المبدأ والمشي قلنا هذه مطلقا
العقول عن كونه تحقق الصلوات غرافا ووضوح لا منقسم بالسوال وغيره
ولم واما كم في مراتب الزيادة ما كان في الاستيلاء وقد كان الذي يعلم عليه
عاما لم كانت الواقعة في القولا فلم يكن ما قبل واقعا باطلا فاراد بها

الحركات اى كونها ماضية وسجية اليها من سائر **الحوادث** وما بالجملة فلا يكون للمتحرك حسا
الم فيه بحيث لا يه انما يصح كون الافراد الالائية بالقوة ولا يبقى وجود الفرد
الزمانى فاما ان قلنا ان زمانا واحدا بين المبادىء انتهى غير ما منطبق على الزمان
نقسم الى الون كل منها منقسم الى مقدمة ومتأخرة كلها بالقوة لقوة اجزاء الحركة
والزمان وتنفرد بين كل قسمين من تلك الاقسام الون اى سمي كالحمد ودع على ترقية
الانسان والتفادى فى الزمان والخط وتلك الاقسام كالازمنة وكالخطوط المتناهية
فى الزمان والخط المليم كقوى الابلون غير متناهية ولا احضار ما بين الحاضرين و
لان التنبى من غير رجح بل بقول لا بد من تحقق هذا الفرد فانه لو لم يكن وقد ثبت
ان الافراد الالائية ايضا غير متحققة فالمتحرك ليس متلب بالعقل بالاصل
وكذا بالوضع ولا يشبهه فى ان المتحرك اذا زال عن مكانه تحرك الاجزاء التى
تتوأم من مكانه واللازم المتداخل ولم يحصل منه التحرك في ذلك المكان ونسب الى
الحالات قد نشأ عنه ذلك بلزم ان لا يكون للفلك وضع اصلا لا يستحيل كقوة
وضع اصلا لا يستحيل كقوة ان كانت بدنية بالضرورة فالأول لا اخذنى
المتحرك والبر لا يجوز العقل ان يكون فائرا وكذا المتحرك في الساعات غير متلون
اصلا وما قبل في اى شبهة العدمية ان الضرورة انما تكلم بعدم حلول جسم عن ان
وكيف مثلا والتوسط فيها واما ان لم اسما لم يستقل فرما يعقضى الزمان فلا
كما هو مشروح فى الكتاب من ان الساعات عليها فانه ان اريد بالتوسط
الامن المسمى مثلا فالصل الاتصاف بان ليس متعنا يجب كل ان فرض يكون
الاتصاف المنخفضة غير الاتصاف المتقدم والتاخر وهذه الاتصافات

بالقوة داربا بالانصاف ما من مطلق فهو قول لوجود الميتة المجرودة بدون شخص في ك
ترى وان اريد الحركة المتوسطة فهي ليست من باب الالابن وانما هي كيفية اخرى
ومقولة اخرى فقدست فلما كان عن الممكن ودعوى ان الانصاف بهلزم
المتحرك عن الخلو غير مستحيل لا متفقا وجهها وعلقت بقول ان الجسم المتحرك موجود
في كل ان دخل بعض من رعاض الزمان وليس فيه بصفقا باين لان الفردان
غير محقق بافعول واربعا من النصل بالقوة ايضا فلا من بافعول ما لم يذكر
المذكور عادية تفهري فاجواب الى اجزاء المضلات بها حظ من التوت
لكل ولذلك ترتيب عليها الاحكام وبذلك يخرج المكان عن الخلو ولذا
حدوده بخلاف ما اذا لم يكن اثر من الالابن كما التبريد الحاشية القوية
المعبرح فالمحدور كاله فاعلمت ان الحركة المتوسطة منها كون المتحرك
حيث يقرض لذي كل ان يفرض فرد وسطيل الخلو فلما اذا لم يكن صلاحا
من المقولة فلا يقرض التبة وشبهه الضرورة وانما الاقراض المستحيل
كما تقرض الالابن للمجرات فتأمل والى العلم **قوله** من مراعاة القوة ومحو
العقل نعم الميم الخوص ووقش فيه بانه ارتقاع التقاضي فان القوة **قوله**
هي القوة بافعول وكذا العقلية المحضة فريح الى ارتقاع العقل والقوة
وهو مناقشة لفظ فان تعارف هذه العبارة في القوة الغريبة بين العقل
فالحاصل ان تلك الحالة بالقوة العربية لا كالمقولة التي للعدم **قوله** واما
الذي في الثالث فليعلم ان لا يكون المقولات المتقابل ان تقول لا خلفه **قوله**
نادا نواد بلا على الحصر في عشر كيف ان المسيات بسبب من الالوان المحلة

وهي الانواع المفردة ليست تحت مقوله وكذا الفصل قال الشيخ المصنوع
ان المقولات خمسة لان الاله جوهرية او عرضية وهي ثمانية اى قاره
غير تدرك بحسب الوجود فهي المعقولة بالقياس الى الغير فهي نسبة او غير مقوله
فهي تقبل المساواة والمعادنية لذاتها فهي الكم واللائي الكيفيات
تدرك بحسب الوجود فهي الحركة وقيل عليه بانها ثمانية تعلم الاول بطلان ان
المقولات ليست مأخوذة من بل عن اهل اقرئس له برهان على الا^{محصر}
في اشتراكها المتبع والحوار ان الاعراض مخففة في اشعة رتبة بدعيها^{مقولات}
واذا لم تكن تعرض فلا بد من الدخول تحت واحد منها او اكثر ولهم مينا نصير قال
الحركة بانها من اى عرض من تلك الاعراض فان صاحب المنزلة بانها ليست دالة
تحت شئ منها فيفظ السطبان وان ا^{محصر} صطلح من عندته صطلحا في تلك
الاقسام اقرئ الا صطلحات المشهورة ثلاث فمعد في الاصطلاح ولان
لا بد من الدخول في تلك الاقسام فالحركة كيف ادفعها من الاعراض
المذكورة السبعة فان اراد انها دالة تحت شئ منها لكانت مقولة اى ص
غالبها لا بد من شئ اخر من غير تلك الحركة والكمال المذكور بانها مسلكه في انواع
سبعة فالحركة الالهية نوع بل الصاعدة نوع وكله رقت فريد عليه عن الالهي
فتعين كونها من تلك الاقسام وانما كونها مقولة بها فليس لها مقصودا في بناء^{المقام}
فان الذي يختار هو ان السافل وانما ان شيقول مقوله اولان لم يتبين بعينهم
فالتراع لفظي ولا يريد شيئا اخر واحد^{محصر} انما طوى ان المحتاج هو المنزلة الدالة
فرد وعنده ان المطال بعض المناسبات الواقعة لا تعين حصا الباقى فمن الجائز

ان يكون العمل به ويكون الحركة مقولة اخرى كالكييف ثم انما هي لو كان المذهب
دست كلك لا يخفى مادامه في اسان لا يبقى الكيف فان كون ان سفيق
نسب الى الحركة لا يلزم ان يكون مسمى الحركة فانها من الحائز ان يكون كسفا
ولا يمنع بها الا ان ثبت ان الحركة لا يسمي كسفا كلام الشيخ العقول
ادرا في رسم الكيف امر اخر كان لا يكون غيرا بحيثس حركة ام فيه
مناقشة فانه لا يرتان على الحصر في استع كاذره الشيخ العقول فلا مناقشة
محيثس حركة ام فيه مناقشة فانه لا يرتان على الحصر في استع كاذره
الشيخ العقول فلا مناقشة في الزام وحب الزيادة فان اليرت ان هو لم
لا لا مناقشة في الاستفاضة **فصل** وعلى التاخر لم ان يعود نسبة
الى الحركة ام فيه مثل ما عرفنا الاسال منهم تصورهم ولا ينقض على المعنى
ولما نل ان يقول ان الحركة مقولة اخرى وقد عطلوا وكفى ما في ذلك
ان بعض ان الرسوم المستعملة في اسفارهم لا يحسن الموجودات
الواقعة فهي مخففة عنها ويحتاج الى اليرت ان دائما يحتاج في سوية
المقولة واما ان الاعراض فابلية نسبة ادلا فلا يحتاج اليه سوية نسبة
دازم متروضا للحركة ما بنا درار استع وان في العالم سواة عرف هم خردا
ان اسم العوض بحيث يستعمل كلام في الواقع ملامنة درار الحركة لا يصلح ان يشبه
غير ان سفيق لزم ان يكون عندهم عبارة عن مفهوم منطبق على الحركات
فكون الحركة عين ان يفعل فان كان مقولة بلوكة ايضا دالا فلا ولا المعصا
ان الحركة فباين الاعراض استع محصية بان تفعل الذي عندهم بصيرنا

رسد عليها ولم يعبر عنهم قسدا بيه لم يكن ذلك لازما عليهم ان لا يدعوا الحركة في شئ
منها وسواء يحسن لا يصحق اليه فلا بد من ان يزيد ما سطره من ذلك ليكون الا
حركة **قوله** وانما الجوهر فلا حركة فيها حقيقة لم قال الشيخ لا بد اذا قلت الاستعداد
النفص لم يحل وانما ان يكون الجوهر وسوفي وسط الاستعداد والنفص يعني نوعه ولا سمي
فان كان سمي نوعه فالحركت الصورة الجوهرية اليه بل انما يعبر عن الصورة فلو
الذي كان ناقضا فاستد قد عدم والجوهر لم يعد مكنون نه استحال او غير ذلك لكونه
امكان الجوهر لم يعد مكنون نه استحال او غير ذلك لكونه امكان الجوهر لا سمي مع الاستعداد
فيكون الاستعداد قد غلب جوهر اخر ذلك في كل ان يحض الاستعداد جوهر اخر ويكون
الاول قد غلب ويكون بين الجوهر وجوهر امكان النوازع جوهرية غير متناهية بالبقوة كما
في الكليات وقد علم ان الامر بخلاف هذا ما الصورة الجوهرية اذن سطر ذلك
وقد وما كان هذا اوصفا فلا يكون بين قرينة وسطه هي الحركة وتقل الضموضوع الصورة
الجوهرية لا يقوم بالفعل الا لقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا توجد الا شيئا
بالقوة والذات الغير المحل بالفعل سيجل ان يتحرك من شئ الى شئ فاما كانت الحركة
الجوهرية لا يقوم بالفعل الا لقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا توجد الا
شيئا بالقوة والذات الغير المحل بالفعل سيجل ان يتحرك من شئ الى شئ
فاما كانت الحركة الجوهرية موجودة بها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له صورة
هو بها بالفعل ويكون جوهرها ما بالفعل فاما كان هو الجوهر الذي كان قبل
ان يصير متحركا فهو حاصل موجود الى وقت الجوهر انما لم يغير ولم يغير في جوهر
بل في احواله وان كان غير الجوهر الذي عنه والذي اليه فيكون قد غلب الجوهر ولا

الى جوهر الوسط وشبه ان جوهران بالفعل والكلام فيه كالقلام في الجوهر الذي قر
 الركنه سنة فانه اما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليها ولا يكون
 فكون التغير الى الثاني دفعه واما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر
 السفر اليه اذ لا يكون فكون التغير الى الثاني دفعه واما ان يكون في بعض تلك
 المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليه اذ لا يكون فكون التغير الى الثاني دفعه
 واما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر السفر اليه اذ لا يكون فكون
 التغير الى الثاني دفعه واما ان يكون في بعض تلك المدة حافضا لسوء الادل
 وفي بعضها الاخر وانما في النوع الاخر بلا توسط فبمرتبة ما قبل من الانتقال
 من نوع الى نوع دفعه فكون تلك المدة مطابقة لمركات غير مركبات الجوهر
 اذ كانت الانتقالات في الجوهرية تلافى مدة وزمان ولا يمكن ان يتبين ان
 هذا العقل يلزم ايضا على حركة الاستيلاء وذلك لان السوي مياكن فيه محتاج
 في قواها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذ وجدت بالفعل حصلت
 نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين اربح محصلا بالفعل
 ليس بالفرص وذلك في الاراض التي يتوهم من كسفين مثلا فانها مستغنى
 عنها في قوام الموصوع بالفعل واعرض عليه بانه وان لم يكن هناك
 ذلك لم يكن رزمهم اذ وسواء اذ اخل الموصوع في زمان الحركة عن البقي
 مثلا لم يكن في ذلك الزمان حركة في الكيف لان الحركة كما سبق بانها الحركة
 سفر بانتهار ما في الحركة من الكيفيات بل يلزم ان لا يكون هناك الا كيفيات
 هي موجودة انت لا يوجد شي ستم في الازمنة الواقعة بين تلك الازمان

وايضا ما ذكرنا الشيخ اوله لا يقتضي سائر الحركات قاله ابن في الحركة الالائية
 في اعتبار الحركة في غير هذا لم يبق فيكون الحركة قد ضلقت انما اقراهم فالصحيح
 حرره بحسب البرهان في ذلك شيء واحد ان ما فيه الحركة لا يبرهن لا يقتضي الحركة
 بالفعل في اشارة الحركة اتصاله بما فيه الحركة قاله ابن صرافة القوة ومحضة الفعل
 بحسب نفرضه في كل ان نفرض في زمان الحرك دونها غير مقتضى في ان
 آخره هو العقل بالقياس الى لا يكون الحرك متقوما كما لا عراض بالقياس
 الى صورت مقومة له بالدخول في ذاته كونه يولي بالقياس الى الصورة هي شريك
 فاعلمنا فانه يلزم ان يوجد الجسم بالفعل في زمان الحرك بدون حيزه في السوي
 فيه بدون علة فلو كان السبل فيكون دونه لا غير وان لم يكن عليه السقوم فاعلمنا
 حاصل فان السوي بدون الصورة لا توجد ناسخ سبب كلامه الاول عليه كلامه
 الثاني على السقوم وما قبل ان الحركة تنفي بانتقار ما فيه لم يسلط فان مقتضى عليه
 بالبرهان هو انتقار ما فيه بالبرهان بحيث لا يكون بالفعل ولا بالقوة بالمعنى الذي
 ان السقيم انتقاسها واما حقيقة من صرافة القوة ومحضة العقل فهو موكود بلوكه
 عرفت من حقيقة ما فيه وعنده من وجهين الاول انك قد عرفت ان
 الحرك تنسب لغير ما فيه الحركة بالفعل فلو كانت الحركة في الصورة مثلا كانت
 موجودة في زمان الحركة على وجه عدم القرارة فللآدم الماده في الصورة
 وعدم تقومها بدون الصورة غير ما بلوكه فانه لا يلزم وجود الماده بدون
 الصورة حتى يفسح السقوم وذلك ان محسب عنه ان الماده موجودة
 في كل حيز من زمان الحركة في كل ان سبب دلا وجود الصورة فيها بالفعل يلزم

ان يقوم المادة بدون الصورة في ثلث ان افعال بعض الفعل والكان بالغير
 لها حظ من الوجود وهو عين وجود الكل من اقسام ليدون الحوادث الى الزمان
 الازلية مع ان الحوادث استية اوزمانية في بعض الازمان والركبة الازلية موجودة
 في مجموع الزمان فلما ان سم فلكي في الوجود الثاني بالمادة الى الوجود في كل
 فان القوة التي بالقوة المحضة على ان الصورة فضل باعتبار المادة فليس كذلك
 الجسم في كل ان من انات زمان الركبة وابعاضه ولا يعقل وجود النوع وخص
 ما يعقل بدون الفضل كذلك لا يوجد الفضل في الخارج بل المركبات الخارجية الا
 لوجود الفضل بما هو صورة ولا شبهة في ان افعال الفضل كانت موجودة فيها
 الوجود بسنخ افعال ذلك الزمان بل في كل في الانات لا وجود للفضل اصلا
 بل لفضل ولقد اكر في هذا المقام على ما ذكرناه نهاية واثبات ان بعض الاوضاع
 يحتاج اليه الموضوع في الوجود يستحق قال المحقق الطوسي في شرح الاسماء
 ان الصورة الشخصية تحتاج في شخصها اليها الى الشايع وتشكل ولا يبعد
 ان يحتاج الشئ في شخصه الى ما يفر عن منه كالجسم الى الاين والوضع المتفرق
 عنه فاذن الشايع وتشكل غير المتأخرين عن الصورة الشخصية من حيث هي
 مستحقة والمتأخرين عن ممتها وقال بعض اهل المتأخرين الفردين المادة
 الموضوع والصورة والعرض ان المادة الشخصية محتاجة الى طبع الصورة
 من حيث هي في الصورة كذلك لا يحتاج الى المادة للمادة الشخصية ولا المادة
 المطلقة بخلاف الاوضاع فانها مستحقة محتاجة الى الشخص الموضوع
 ومطلقها الى مطلق الموضوع وعلى هذا الفاعل ان يقول بلزم ان لا يستل

الالين والاشكل والاشاي بالبوكة على الحساب ما دام لم يتحرك لا يكون له فعل
 وزمنها وانما هو بالقوة فليتم وجود الجسم المتحرك بدون ما يتقوم تحته
 مخلص عنه الا بالكار احياج المصنوع الى عرض بالبره او بالبراهين
 تقوم الموجود بالقوة والالين الذي يتحرك في الجسم موجود بالقوة والقوة
 من الفعل وكذا الشكل والاشاي المستقل بالبدن في صورة قطع الجسم
 شيئا والحركة الكلية وهو صحيح ما يوجب الحركة في الجوهر فالأصل هو الآخر
 ويسمى كلام الحامي ببرد البرد علم **قوله** وكيفية بالذات على المحصل السوي
 البهية في ذاتها في بالعرض متعلق بالابهام والحاصل ان السوي سوية كنهه
 بالذات كبر الموجودات وانما الابهام في ذاتها بالقياس الى الصورة فان
 الابهام في بعين العرضي منها هو السطحي لكلام الاكثرين والذي سيلوح من
 كلام المصالح ان السوي لا يقتضيها الاجت بالقوة محقة السوي قوة محقة
 بهية في هذا من محصل بالعرض بالصورة وهو يحتاج الى تأمل بالمتبع
 حاله ان الشك في موصفه والخاصة ان الصورة على محصل السوي الذي
 بهان قبل الصورة وليس لها محصل غير ذلك فلا يمكن ان توجد بالفعل موجودها
قوله واما اطلعك على هذه الامور في ذلك لم قال الشيخ دارا قوله مني فيشته ان
 يكون الانشغال من متى اراد افعاد ففة كانشغال من ستة الى ستة من شهر الى شهر
 وقال الصواب بالجملة لا يجوز ان في طبعه ان سيفعل وان يفعل حركة على سبيل
 ما بعد الحركة في القوة فانه ان عاز ان يكون انشغال من البرد الى الشئ لبر
 السر اعلم ان ان يكون ذلك البرد بربا وعندنا سفي البرد فان كان

عندما البرد بعد تبرد و معلوم ان الانتقال الى السخن احدث من طبع السخن في طبع
السخن اخذ من طبع السخن من طبعه فيكون عند ما يقصد الحركة بقصد الادعاء
رجح وان كان من السخن فهو بعد الوقوف على البرد بعد الانتقال الى السخن و ما ذلك
فلا يمان ان يكون ذلك الانتقال مع السخن او انتقالا في السخن وان كان
في نفس السخن فليس من البرد و السخن الا زمان يكون اوان لا حركة فيه ولا يكون
كما فعله وان كان المصرا الى السخن فلا يمان ان يكون في المصرا الى السخن اخذ من
طبع السخن اخذ من طبع السخن اوله يكون فان لم يكن فليس ذلك سخنا
التي ان كان هناك احد الاحالة من طبع السخن و هو يمان يكون عند الانتقال الى
السخن و السخن الى السخن سوو و ادرد عليه بان حل ذلك شققتا به الحركة
فان الانتقال الى السخن و السخن الى السخن المنة الى المكان يكون و منه
والكان قطع ذلك المكان بالسر و كذلك في مبنى فان السخن فيه يدعى
والكان الانتقال عنه و اقرع عنه و معادله ان الانتقال من السخن
الى اخر شلا اما ان يكون و يكون فيه او عند ما شققتا عنه ان في المصروف الاول
محت منين عنه و هو عنى عن اشرح بقى الامر في بطله على كلام السخن فان
لم يكن تترى كلام السخن معقودا فالامر واضح وان كان فالوجه ان الحركة في
بني و هو تدريج غير معقول فليس السخن ان يكون الانتقال فيه دونه لا تدريج
و مقصوده في الانتقال ان المبدأ ان كان هو البرد معقودا لاخذ في السخن
ان بقى ان ان يقصد الجرح معقودا البرد ان انقطع فلا بد من زمان يكون
لان الحركة في المخلقي لا بد لها من كمال يكون و يعلم فلا يكون المفروض منها

سدر يعني ان يكون المبدأ في رتبة الحركة منها في استحقاق وقد سطر بيان آخر
 قال الله ان لا يكون استحقاق ما هو في الغاية استحقاق ويكون الانتقال اليه ما هو
 اضعف منه ثم استحقاقه وكل حركة ما ينقسم بالزمان على سورتين ومثل
 المسحوق في ان فلا يكون استحقاقه فان كان استحقاقه منقسم الى اجزاء ويكون كل جزء
 من استحقاقه عرض استحقاقه ويكون الجزء لعدم منه اضعف فلان يكون ما في الغاية فلا يكون
 استحقاقه بهذا المعنى ورضي استحقاقه المعنى سلفه وانما ان يكون استحقاقه منقسم
 اليه فلا يكون حركة سخونة وانما ان يكون سقسما فلا يكون من استحقاقه ما هو غايته
 فليس اقل من شرط استحقاقه ان يكون في الغاية بل ان يكون اقل من استحقاقه
 ولا يستحق في الغاية ولا شبهة في ان يربط على ان لا يفعل الذي هو استحقاقه
 او هو غير قادر وحركة لا يمكن ان يكون في ان وانما في الاث استحقاقه فالحركة فيها
 لا في استحقاقه ورضي كونه في الغاية غير نافع فثبت برقي منها امور الاول ان يقول
 وان لم يصلح ان يكون الحركة واحدة فيها كما هي فلا يبقى منه ان يكون هي الحركة
 فالمعصية وان حصل لكن لا يصلح القيام فان اقله ان يقول انكم حصرت الحركة في
 في الحركة في الزمان ومنها قسم اخر وهو الحركة في الزمان بان يكون المعنى الحركة فذلك
 معقولة الفعل فاعلمت ان الحركة لا بد لها مما فيه وهو غير يفعل منها فان الزمان لا
 يصلح ان يكون مما فيه لانه يجب ان يكون من اوصاف الحركة ففما ان الحركة
 هي الخرج من القوة الى الفعل بالقدرة وهو محقق سواء تحقق مما فيه فذلك
 اولادها في ان يكون في الزمان اعلم من ان يكون في مست الزمان او طرفه
 وهو وصف للمزمن وهذا الوصف ثابت له بدرجات بحيث كل ان يفرض من الزمان

ر
 استحقاق

فلهذا قد استدلوا على ذلك التام في استحقاقه وهو استحقاقه من ان يكون ^{سبيل}
 المحذور ان تصلي **قوله** اذ في الاثنا ونصف الحسن فيكون كل ان فرض نفسه
 تحت ذلك المعنى بل في الاثنا **قوله** ذلك في استحقاقه وهو لا يندفع بما ذكره
 في جواب عن الاول ان الروكة سبقت في التدرج فقط بل لا بد من ذلك من ^{المعصية}
 الى الترتيب بل ان يقول في سبقت لك ولعل في استحقاقه فقط فبما ان
 ان يكون في الزمان والاثنا فحقان متساويان لا شريك فيهما لانهما
 الاشتراك في الوجودي ذلك فعل استحقاقه ومنه يحصل في الحسن سبقت
 او التدرج منها لا يقبل وقوع الروكة فيه الوجودي فان الروكة في شيء من السبقت
 على التدرج والامر الوجودي لا يصح فبما **قوله** فلا يكون له مني لا ان الارادة
 قد تباين بان مني سبقت الامور شي زمان ومنه راعيت رغبتي في ذلك الزمان
 فان قبل بلزوم استدل ان العبادات اعتبارية كعبية الاثنا والحق التي تباين
 هذه لا يصغر الى متى اخراى الى متى اخري **قوله** نعم يمكن ان يوصف الم لا يصغر
 اذا كانت مماثلة لكل يكون افراد له بل مرتبة وقد قال سيبويه افراد لان المعصية
 لا يمكن له افراد متماثلة وهو واضح **قوله** فظهر بذلك انه ظهوره بوجوه الاثنا وهو
 ان الروكة غير فاره فلا تصور فيها الروكة والثاني ان الروكة هي مقولة ان يقبل
 وقد اسقى فيها الروكة **قوله** اما في التوسط ثم عليك تقبل ان التوسط من البقية
 فيكون من شأنها ان معنى في حالة الروكة العطفية وان لا ينعى فبما فيها
 لان التوسط بدون هذا نحو من الوجود لاحظ لها من الواجبة ان سلم فالله
 ان التوسط بما هي ركة توسطة فلا يمكن ان يقع منها ما فرضت فبما ^{سبقت}

اى حاله بين السبيلين مقصود بالمراد اما عن الاول فان التدرج في سبيل
 ليس في نفس الفعل والافعال معنى ان التدرج الذي قبل ان يعقل او
 يتفعل ثم يصير بعد التفرق عنه يفعل او يتفعل ليس فيها والافعال الفعل
 والافعال تدرج بلا شبهة وان قيل ان اشئ انما لا يتفعل اصلا ثم
 يصير متفعل تدريجا الى ان يكمل فاجواب ان غلبة ما نرم ان يكون ان يتفعل
 هو الحركة وكفى لا تشكركه على امر ان يفعل وقد امر بتعليق به مرارا **واما**
 عن الثاني فان استحيين والتزيب الم وادخل لغرض وقها لهما بان لا جواب
 لا يكون من الحركة بل مختلفتين فغاية ما نرم ان يكون الفعل والافعال
 تدرجيين وهو يوكد ان لا يقع فيها الحركة نعم يلزم ان يكونا حركتين وهو
 امر اخر وقد مر منه **واما** عن الثالث فقال الشيخ لا اعطى الم بانه
 كان مما قاله الشيخ فاخراده بالنسبة الى تحقيق الامر فيه فانه يحتاج الى تبيين
 كما هو مشروح في الكتاب فالملخص ان مثل هذا الكلام اذ صدر عن الشيخ
 فلا بد من ان يخص عنه ولا سجد ان ارفع ان هذا الكلام من الشيخ
 مشر لا مكانه قال ان فرض صحة هذا الدليل فلا ينتج الا الحركة في علمه
 المقولتين لا الحركة فيها وتبين ان هو المدعى **قوله** وليس بالحركتي سرع الزيادة
 كحق من غفارة انها لو كانتا حركتين لزم محذور وهو الحركة في الحركة وادسا
 لك فلا مشقة في وقوع الحركة منها لمحذور ولا فلا حاجة اليه فان الكلام
 في الفعل والافعال وقدر ان الحركة هي الالافعال متلب الحركة عنهما
 تأكيد لسلب الالافعال **قوله** ذلك ان نقول عليه حاصله ان اشارة الى سلب

اذ هما عارضتان لمركبة والافعال والافعال يكونان في موضوعات لمركبة فمينا
 وهي ميتة باقية في كل ان وزمان من زمان المركبة **وهي** والدي السج في
 المعنى عنه لم نصهر سرعة في السهم سرعة فلا سعي وسعي في الوجود هو ال
 صل فمافية المركبة وتلك ان هو سرعة العارضة لمركبة والفعال فلا تصور
 ان يكون موضوعها فانها مستمرة عرضية بل انما لها عرضان معا ولا يعقل مركبة
 شئ في غير هذه المكان هو المركبة **السرعة** والفعال والافعال **السرعة**
 مبنية المركبة وهو المركبة والفعال والافعال شئ فالدعوى ثابت والمركبة
 في المقولتين مع ان البيان الذي سبقه وان اردنا ان السطوح المركبة و
 اسرارها من عوارض موضوع المركبة والفعال والفعال منقول لا يعقل ال
 بطار والاسراع الالفعال فيكون الفعل هو مافية المركبة وبالجملة ليس هو
 ووضعا كيقار كما فيكون المركبة مقولة بمنع وقوع المركبة فيها بل على ان ال
 والالطالبا امرين زائدين على المركبة بل السطوح ان القوة المركبة مع اعداد
 المسلى مع مقارنته معاودة سميت المتحرك على المركبة وهي مقبها بعد
 ولطفه لا يشك ان زائدا على الحد والحد علم وان لم يعد عليه فلا يرتب في
 لزوم ما مرد يستصح ان غير ان لا بد من **السرعة** اذ ان المركبة في النوسطة تتحرك
 اذ فاصلة ان موضوعه هو المركبة هو النوسطة وهي مافية شئها فلا محذور هو
 السج لا يح عن تلق لان السرعة والسطوح عرضية لها فانها هي ال
 فلا سرعة ولا بطور مبنية بل مثلها مثل المتحرك ولين سلم ان كان النوسطة بها
 بالذات دلا بالعرض فلا شبهة في ان السرعة والسطوح اضافتان للمركبة

في الاضافة فلن يتم نه السقضي اذا ثبت ان السرعة والسطور ليستا من
 قبل الاضافة ولعل صعب فباخرى ان يكون مقصداً الشيخ ما رت الاشارة
 انه متل وسريع وحاصله منع تمام التوسيع بان ما يلزم منه هو المتحرك في السرعة
 والسطور المدعي الحركة في الفعل والافعال او ان غايته ما يلزم منه الحركة فيها
 مثل الحركة في الاضافة اي الحركة بالعرض كما سبق له وذلك لما عرفت من
 انهم باقية اذ ان قبل انشاء النكاح باقية مقبها لكنها ليست باقية من حيث
 اختلافها بالسرعة والسطور موزونة انها مستلذان من رتبة الى ازدياد
 والسقضي فلما بدأ المتبل في الحقيقة في السرعة والسطور لا في التوسيع
 او البسيط كما لا يخفى ان قبل ان اورد ذلك على البعض الاول بان لا
 فليكن موضوع القطعة متحركاً فيها من قطعتين سرعة او بطيئة لم تباين
 في الجواب فلما نعم لم يثبت ولكن لا خبرنا ان مثله متاخر سوان الحركة
 في شيء لا بد من ان يكون المتحرك في كل ان متلب لغيره لا يمكن ذلك في
 الحركة المقطوعة الى اصل ان ما ذكرنا من النافع لوتوع الحركة في التوسيع
 والقطعة راجح في الحركة فيها من سرعة الى بطيئة وبالعكس وبعدها
 راجحة من الاشياء فانه اذا الباقى ما ذكرت يلزم ان لا يتحرك التوسيع
 فيها فان التوسيع ليس متلباً في ان بالسرعة والسطور فانهما يقفان
 الزمان كما عرفت في تحت الحلال الا ان يغيرونها في كل ان نصفه لينة
 المقطع فيما بعد من الزمان او ضعفه ولا يلزم عن بعده وسواء ان
 الاختلاف بالسرعة اذ فرغ لما يتوهم ان الاختلاف بالسرعة اذ فرغ لما

يتوهم ان الاختلاف في السرعة مقتض للاختلاف في الحركة السريعة في القوة
 للطبيعة سببا فاذا فرض تحرك المتوسط بينهما من سبب شخصها **القول في لزوم**
 الحق كما ان الحركة المزدوجة من دفع ما اليه غير واحد من انحاء حركة تارة
 لا يوجب ان يكون الحركة المسبقة عرضية كما في الكمية بالاستحالة مثلا فلو كان
 الاضافة عارضة لمقتولة اخرى لا يوجب العوض في الاضافة فان المستدل
 في القرب من حركتي القوة متبدل بالذات وما في الكتاب واضح بعد فشيئا
 الادل الوضعية ليست الا ان لا يكون المتحرك متحركا وانما يكون متحركا بالحادثة
 كحركة الجسم في حركة نحاسي بخلاف الحركة الاخرى القائمة بالمتحرك في حركته
 لك فان الانتقال في القرب مثلا من جزء بالذات غايته الامر انها معلومة
 للسفلة فان القرب صفة للمتحرك المتقل بالذات لا بالعرض وقد متبدل في الزمان
 عنه ما مر في كماله ان ذاتية الحركة ليست منوطا بالتبدل في صفة مغطاة
 بل ما ذلك بحيث ان يكون في المتحرك انقضاء من قبل الى السبل فيها لا يستتبع
 في ان المتحرك في الحركة انما متبدل الى متبدل الحركة واداء الحركة فونة و
 ضعيفة فالسبل منها متبدل في القوة والضعف ليس منها ميلان من
 السبل في الحركة ومن السبل في الضعف والقوة ذلك الوقت بعد
 طمان الاستعداد انما هو في السبل في الالبون لا في تلك الاضافة ولا في
 محال بان لم لا يكون ان يكون الامر بالعكس فيكون الاستعداد للقرب
 فالقرب الى ان يبلغ النهاية في منزلة السبل في المكان والابن وراس
 ان الاثنية بالحركة غير نامة فليكن من الاضافة ما هو عارض في ذلك

فيه مثل التبدل فيه فتبدل ولا اعتداد بالبدعي الضرورة في ان الاضافه
شئ منها الا ذلك وهو في هذا المقام معلوم غير ما فعه ويدعى الاستعداد
قوته ولا تتبدل فيه فان ذلك سره فانه قد رزق فيه شئ من كماله ^{ان} فليكن
تبدل هذه النسبة على الوجه الاول مع ان تبدل بالذات في المكان وهو
في تلك النسبة ^{في} الكلام فيها يعرف بامر ملحوظ ان التعميم والنقص متلا
متبدل في التعميم والنقص ليس بالذات بل التبدل اولاد بالذات في الامن
وسهنا وركه واحد ومسوية انه الامن بالذات والى هذه النسبة بالعرض و
ذلك بالوجود ان كما مر مغرب في الاضافه ^{في} قال الشيخ ولا يدري الم كبتل
وجميع الاول اعلام عدم وجود ال براسم في الاستقانه والاكالاتان فيها
ركه اول الحركة فيها ^{في} الثاني لا يراى عليهم بان فيها ركه ظاهره فاما بعد
والاول اظهره فانه يستقبل ان الاستقبال في الشكل ومعنى ذلك ان فيها ركه
لكانت في الشكل وايقار ان الاستقبال من الاستقانه توبه اليها دفعي ضروره
ولا يعقل التدرج في الاستقانه الا ان يقال ان ذلك الاستقانه سطراري ^{في}
ان الاخبار مثله مثل الاستدارة ومراستها مختلفه باليهية عندهم فيكون مراتب
الاخبار كاستقانه عن الفصول فيكون الاستقبال من كل منها الى اخرى وبعينه
فيه ^{في} سوار كان متا او ما اودها مع ان موصوع الحال والملكه هو
التقسيم في التعميم سريع لمدى فهم من الجاهات ^{في} فوجد من جهة ما هو بالقوة
وهو لا ينقص شيئا سوار فان لهم ان منها استقالات متفرقة متدرجه
فيظن في بادى ال ابي التدرج ولكن معقد رتبته لا يوجد ما فاعن وقول

الركبة بل الضرورة فاضحة بخلافه فانها تجوز وقوع الركبة بلاث سبب مشبهة
دعواهم ان النوك يجب ان يكون حيا من ايامهم فذروا في مقوسهم كما
شاهد عليها بوجوب الوجه **قوله** فانه في القوة واللا قوة انما سئل الا
عروض فيه اشارة الى ما ان الموضوع هو المفرد من الاراضى بل الموضوع
موضوع القوة واللا قوة والاراضى المبيعة واسطة في البتة فقط في
الركبة الكلية فانها تتبع كقياسات كالحياة بها يردادكم **قوله** وثانيا باطل بان
الموضوع طبع النوع ام لا حقيقة عليك فيه فان النوك يجب ان يبقى متحفظا
ان طبيعة النوع كانت هي الموضوع بحيث يبقى الى انقطاع الركبة ففارقة
بجدة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان يكون مع تحقق وهو واحد متحقق
هو الموضوع وان تعدد متعاقبة فبقي كل تحقيق هي معدومة وان كانت **قوله**
شاهية والا فالكائن بالقوة فليتم وجوده مجردا او على سبيل اطلاق
كما عرفت في اراد المقوله اولى فيها الركبة وهي زمانية فلا يصح ان يكون
موضوعا للركبة فان من شأنها ان يكون النوك في كل ان ملاصقا لوجوده على
ملاصقانه قبل ولا يكون لك بعد و لو كان ان يكون متحرك فليكن الركبة بغيره
متحركة في السرعة والبطور وقد بالغ المصنف من مثل ذلك قال الحق **قوله**
رحم ان ذلك المصنف من استيعاف عرف بعدم الركبة والجواب عنه ان المراد
طبع النوع الكاملة الاراضى استحضرة لصورتها النوعية وبغية كلامهم
فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير الموضوع ولم يتغير الصورة الجوهرية
فان الموضوع ثابت ينداد لكن يمكن جدا في امر النمو والذبول وكلام المصنف **قوله**

انه انفراديها وكلامه انما هو ما هو في نفسه ان يكون الا منفصل في الشكل دفعة واحدة
 عن نفسه فان احسم المنقل الواحد اذا قطع شيئا فانه يمتد شكله بالركة
 تدريجا بلا مرتبة ذلك اذا دور المكعب وطولا وسطحا وطلق المستوى اللين على
 السطح تدريجا والاشكال كثيرة وبهذا يظهر ان الحركة الكلية لها كونا اخر مقاربا
 كما ان المشهور من النمود الذليل وكونها وانما يتخلل في السطحات فان السطح
 محدد شيئا فاشياء فانهم في النمود فيه اشارة الى ان الحركة الكلية بركة
 والصفان سبب محصورة فيها فاسف وزنه ان السطح حركة بالازداد واللا
 بنفاص في وطبع النوع وهي الموصوع باقية تنوارد الاشياء من المصنوع
 مشهور بان انما هي مقبض عنه احرار وتقبل به اقرنا لتوكل الكان هو انما
 بعد التخلل الزيد عليه فهو غير صحيح فانه لم يزد مقدارها والكان هو مع الزيد
 فهو غيرا كان من قبل فلم سبق الموصوع ولقد كثر الكلام فيه وتغيرت عليه
 منقول ومنه المصريح بما سمعت وكلم عليه غير واحد بان زيدا قد كمل به
 احرار والمنقل به اقرن تحركات وانما لا تخفى فليكن نسخة
 باقية وانما في النفس الانانية وهي سبب موصوع الحركة الكلية من النمود
 والذليل واعتمد عنه بما لا يعلم بوجه من ان انما هو مجموع النفس البدن والظن
 عليه احسم باعتبار الذي به حب والنسخ المجموع من حيث هو مجموع ذلك اوصوه
 النسخة محفوظة مستحق لنفس وودتها وادها صدى عليه احسن الذات صدى عليه
 مستقيم وادها كان محفوظا لودن النسخة تراها الكلية وناقصها لصدق عليه انما
 حركة الكلية في النمود الذليل لبقا الموصوع ونوارد اذا اراد الحق عليه والى سيج

بالاي وسوان العوار يزيل العادير كانت الزايد في المواكان مجموع
 مقدار الاصل مع مقدار الزيادة المنقلة به اتصالا طبعيا وسوا من كلامهم
 فلا ريب ان الالان العوار لم يزيل العادير كانت موجودة متفاحلة
 والان قد اصبحت وتواصل ولا شبهة في ان ليس من الحركة في العلم البنية
 وثانها انك قد عرفت عيار اي الصرح ان افراد المعونة كلها بالقوة و
 الافراد منها بالفعل وثالثا لا ينبغي محقق امور غير شائسته فان العادير
 انما هي مفادير الزايدات المنقلة وهي موجودة بالفعل باسرها ان لم تكن
 مستثنى وان كحل في موجودة متفرقة وافراد المعونة غير شائسته بحال الفرض
 واد الفروض محقق بالفعل فغير الشائسته موجود بالفعل ومنه فاعلم لا تخفى و
 بعبارة اخرى ان الموحك يجب ان يكون له فرد في كل ان لا يكون قبل ولا بعد والانا
 غير شائسته فليكون الامراد غير شائسته ثم الافراد منها نحن فيه ليست الا كبا
 الاحكام من الزيد والزيد عليه الموجودة بالفعل فليتم ان يكون بالفعل
 احكام وكما يت غير شائسته بالفعل وان كان العوار الزايد وان نص
 ونقصه ان المادة للاصل اذا وصلت به افراد عند شئته اتصالا وانفصل
 عن بعض في كيف الى ان صارت شئته استغنى شئرك الصابر من مجموع افراد
 ورا طبعه وحوادثه مما يلحق من مقدار كان الى زايد اذا بعض فيها من ذلك اتصالا
 او بغيره كالحاصل في السكات منها حركات ووفحات باعداد الاعداد
 فله وجه ذلك في الحقيقة من الحاصل في السكات الا ان كحل الى اربعة الحقائق
 عذرا لا محذور ميلة الى مقداره الاصل من باعداد الاعداد المتفاوتة

من خارج بخلاف التحلل النامي والتكاثر الدابل وبذلك لا يصير ما آخره ناقلا
 صافيا **وهو** داما لا يزداد ولا ينقصان الم وفي كلام نقيدان بحسب ان لم يكن في مادة منفلا
 اى ممتد انى الجهات الست داما امتداده بفروض المعدل لم يمتد مثل الجسم الاسود
 فانه في نفسه ليس سودا فلو قطع السطر عن اسود وتطرا الى ذات الجسم الموجود لم يقل بعد
 الاسود لم يكن اسودا وانما صار اسودا بحول اسود فيه وسواء من كلام الاكثرين بل هو
 المخصوص من غير واحد وشبهه به السطر في المحاكات وغيرها مما لم يتحلل والتكاثر
 سهل جدا فان المعدل اذ زاد على الجسم ليس من متخففة تكونه عوضا لما صار عن حلقه
 مقدار او النسبة آخره زجيا ولكن لم يصعب في الغاية اثبات البتة فان نواره
 على ان الوحدة الاتصالية الاستدائية والوحدة الشخفية في المضللات واحدة
 متلازمة واذا فصل فقد زالت الوحدة الاتصالية فزالت الشخفية فحدث موتها
 والاعدام الموصية بسابقة عند الاتصال واذا الجسم ليس متصلا في دائرة فلا سوية اتصالية
 فبقي شخفة عند الاتصال كالسجولي بلا تفاوت فان قضى الى الاعدام قضى الى
 الاعدام السجولي وان كان في حدوده متصلا ممتدا فذاته بذاته مصداق الامتداد
 في الجهات وهو المملو في اسفار المتأخرين وعليه اعتماد المصالح في اثبات السجولي
 فيكون قابلا للعقبة بالذات ضرورة ان المستند في الجهات هو القابل لها بالذات
 فيكون كلا وجوب ويا ومنتفا واما المقدار ان لم يكن امر زائد عليه هو المقدار كما هو
 رأي الشيخ المعقول في حكم الاسراف فهو جسم ان لم يكن شتملا على المادة فلا يعقل
 التحلل والتكاسف بالوكه وانما يعقل محوده على عدم القرار كما هو شأن العقول
 التي يقع فيها الوكة ان امكن مثل هذا المجرد بدون المادة ونس الصورة الجسمانية كما

سائلنا من المادة والصورة فالتحليل والتكثيف حركة المادة في الصورة الجوهرية ^{بط}
 كما عرفت وان كان عرضا زائدا عليه في الجسم مستادا ان بالذات كل منها منقسم بالذات ^{قابل}
 لغيره ولا يعقل ان يقوم مقدار بمثل ما ان يزيد عليه في الوضع فازداد المقدار ^ص
 موصيا لازدادا والعروض فالحركة في الجوهر ومعاراة اخرى ان التحليل الزايد مقداره
 كل حركته فيه حيز من المقدار الزداد او لا وعلى الاول مقدار زداد الجوهر الممتد ولا يعقل
 زيادته الا امتدادا لا بان سطر وتخليق ازيد والا فليجوز في المقدار العرضي ذلك ^{فلا يخفى}
 الحركة في الكم وعلى الثاني فقد قام بعض المقدار العرضي بقية في الوضع وقد قبل ^{مستاد}
 الصورة مقسمها مع تحيز نوارد المقادير عليها مع تقابلها بها ولا يعقل له وجه ^{موصو}
 شرح الهداية الا بتره للمحقق صدر الدين الشيرازي فقابل بها واصف ^{فلا يجوز}
 بينها تقابل الا تقابل العدم ^{الم} وذلك لان التقابل محصور في الالجاب والسلب المتضات
 والعدم والملكة والمتضاد ولا شبهة في ان العدم ليس محكما ولا ساكنا وكذا المتضاد
 وكذا يعقل الحركة بدون السكون فلا يكون احدهما سلبا للآخر ولا مضابقا ^{فلا يكون}
 ثانيا ^{الم} تقابل الالذات في تحديد الحركة رسم لها ويؤيده ان الكمال مسلك كالحركة ^{المست}
 مسلكه واول اضافة الحركة ليست اضافة مكررة فليكن حقيقتها الوسط في شيء ^{وكون}
 الاستقرارية والغيرية ان يكون حقيقة الحركة الكمال بما هو موجود بالعودة من جهة ما هو ^{لقد}
 والسكون كمالا ما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل وبالحكمة من الالجاب ان يكون الحركة حقيقة
 مضافة للاستقرار ويكون الرسم المذكور من خواصها والجواب ان الحركة هي الالجاب ^{الم}
 حالة على سبيل عدم الفرار ولا يعقل منها الا التاوي الى العز ولا تقايله الاستقرار بالذات
 وفيه نامل وان قيل ان عدم الحركة تعان من شدة الحركة مقابل لها بالذات وهو المعنى بالسكون

فقد ثبت المدعى فنتج يرجع السراح الى اللفظ وسقط الونه التي تحثت ^{بمطوبها} تحت
 محضا ولا يوافقه لفظ الكتاب في انتفا ركن لا يحق عليه ان ما ذكره خيصر بالحركة المتوسطة
 كي عرفت ان العرف بالكمال انما هو الحركة المتوسطة ومع كونه من شانه الحركة ان
 يكون متلب الم ذللك قول ان التليس بالفعل غير لازم لصحح الموضوع في عدم الملكة بل
 العذر اسلم به ان يكون مكنه له ويؤيده ان الحس الذي لم يتيسر سواد صلا ولكنه يمكن ان
 اسود اذ استحال سافه في اسود في مراتبه الى ان بلغ الطرف تتحرك فقل الحركة كان
 ساكنة فالتفت فقد تليس سواد الطرف ثلثا فليكن بلغ السيلان وفيه شيء قال فرى
 ان مراتب السواد مختلفة بالحقيقة لم تصف بالواسط لان في انتفا الحركة كما عرفت في التماس
 ولا قبل ولا بعد وسقط لابق ان التليس الكيف قد اشترط وهو حاصل لان من الط ان الحركة
 في السواد والواسط بقا عليها سكون بالقياس اليها ومطلق الكيف لا يقع فيه فالصالح
 ان يشترط المكان بانه لا فعل فالتفت ان التحرك فيه اذا لم يثبت بالفعل بل صلا
 فلا يكون فيه لان الاطلاقات العرفية وانتفاها لا تعني عليها الاحكام والحكم لا يكون
 ليس انتفا الحركة عن الموضوع القابل وهو حاصل ولكن ان يحسن بان عدم الملكة
 وان لم يشترط فيه الفعلية فان اعدام الملكات على انما ركن السكون قد شرط فيه
 التليس بالفعل وفيه ان الضرورة قاضية بان الجسم لا يتحقق جميع الاواسط فما لا يكون
 متصفا بها يمكن ان يتحرك فلها قبله وبعده يكون ساكنة فان الحركة سانية للسكون انما
 بالسكون فالاصح ان المقص الذي لا بد منه يكون الموضوع من شانه التليس بالفعل بانه
 الحركة "سواء" او حسب القرب بانه لو كان فابا عن بالكلية لا يكون ساكنة فيه فبالفعل
فانه ثم لكل صنف من الحركة سكون لقائله الم في الباحث اشترطت زعم بعضهم ان يقال

الحركة مع كون في سائر الحركة لا في منها وحجة الشرح في النجاة بان السكون ليس له حركة
 كانت والكان عدم الحركة يتوهم للحجس في مكان خارج سكونا حتى لو وجد بحسب سكونا لا في
 ذلك المكان كان ساكنا وسوط فاذن لعدم المقابل هو كون في المكان ثابت في
 الحركة والحركة في المكان معية مفارقة للمكان معية وكل مفارقة فبالحركة "التي يافون
 السكون المقابل انما لمقابل الحركة" عن المكان لا الحركة "التي هي ان السكون في المقام
 مقابل للحركة سنة والبيان السكون ليس له حركة فاصلة والكان المتحرك الى جهة ساكنا
 في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك بحسب انني في قول المصنف فالمقابل
 للعدم مقابل للحركة المعية وقد قالوا ان السكون لا امر استرعا الى حقيقة الانام وهو
 الاظهر ليقين الانعدام والمكانات مما يتصور التبادل فيها ومن اطال عدم الحركة في
 المبدأ والحركة بعده لا يثبت لان كفا الحركة المطلقة لثابتها عدتها بالهوية والحركة
 المعية عدتها لك هو الذي يقضيه شرح في النجاة قال فيكون السكون المطلق مقابل للحركة
 المطلقة والسكون المعين مقابل للحركة المعية وقد قالوا ان السكون في المكان المعين
 عدم الحركة للشيء الذي يتاخر ان يتحرك بان يفارق ذلك السكون وليس عدم الحركة
 اتفقت سكونا لم وتحقيقه ان المكان الذي فيه جسم لا يمكن ان يتحرك فيه ضرورة ان
 الحركة التبدل تدريجا ولا يعقل مكان معية فالجسم اذا ترك في مكان وهو لا يمكن ان يتبدل
 المبدأ والشيء فاما السكون المقابل للحركة هو عدم تلك الحركة في ذلك المكان لان السكون
 المقابل لها هو السكون فيما لا يفراد بقوله بان يفارق ذلك السكون وليس عدم ارتفاع
 والبراد بقوله والحركة في المكان معية ان الحركة في مكان معية هو الاكسنة التي بين المبدأ والشيء
 مفارقة تدريجا وكل مفارقة فبالحركة معية بان يتبدل سيرا ليرا والدر علم **م** لا يكون في ان

هذا الفصل ثمانية لا يدخل تحت الصنف وفيه يا قتيبة **قوله** واما الزمان فالوجود منه لم يسلخص ان
 لوصفه الزمان وجوده تجزئته تحت كون مقفلا واحدا وكثيرا ان يكون من الجزئين جز
 من الطان الزمان اذا تعدد يكون الحركة منقطعة في ذلك الحيز الفاصل فالحركة في جز
 الآخر الذي بعد ذلك الفاصل والحركة الحركة المنقطعة على الزمان لا يتوهم منه ان الكلام في
 القطيعة اذ هي المنقطعة بل العقم ان الحركة القطيعة المنقطعة على الزمان وهي محله لها
 السورة بالزمان في حكم المذكور وان بقي الحركة على اطلاق يعجز ايضا فانها لا جز لها بالفعل
 وكانت منه اى منقطعة من الانشغال بالانفعال **قوله** فهذا هو المعنى الذي فيه دم
 لا عيب ان يعنى في هذا المقام ان الزمان اذا تعدد تعددت وسمي له تعدد لا يحسب العجز وكل
 وكل حركة في زمان وهو منقسم الى اربعة فكل حركة زمانها معتد فلا يكون حركة واحدة وان
 اريد معتد بالفعل فلا تعدد فيه اصلا فلا يصح الحكم بان الحركة متكررة كحركة الزمان **قوله** واما
 ما فيه الحركة اتم مع وضوحه يمكن ان يرتب فيه بان الحركة ان كانت بين معلومة اى
 اليها فالارط بل وجوده ما فيه هي وجود الحركة واذ كانت غير اى هو الحيز فالحاصل
 فيه بان ذلك الامر اللازم ما فيه الحركة يجوز ان يكون واحدا مع تعدد وجود الزمان فال
 المتوسطة امر واحد في الاستقامة والاستدارة مثلا وذلك القطعة اى هي ان يتغير **قوله**
 على خلاف **قوله** فالحركة من سبيل مسافة لم ان وجب السكون في ما بين الوكبتين فالارط ولا
 فالوصوح يمكن ان يقع فانه من الجائز ان يكون الحركة من ذلك المبدأ الى ذلك المسمى
 الى ذلك المبدأ واحدة بالعدد وان ما فيه الحركة معتد فلا يريد بالتعدد مثل ما في الزمان
 سبيل الامر **قوله** من طريق الدلالة بضم الدال المهملة وسكون الكاف والسين في الآخر
 لون يحز ليلى السواد **قوله** ثم انقسمت بضم القاف وسكون التاء المشددة لون غير العايم

الفبارزة وادرجي مسافة لم فيه شارة الى ان لها في المسئلة رغبها من فيها في الحركة
 قد يطلق عليها ايضا فلا بد من الموضوع كما لها فالمراد لافيه الحركة رغبها وقد رتب الاشراق
 اليه فيها فقدم **قوله** واما ما في الحركة وانه يظهره كحبيبي الذي ان يعقد بها سواها والى
 القصر ان يقد كل موضع للقد واما الحركة فمن مبداء الى منتهى من مبداءها في الحركة وانه من
 اخر وجهه مثل ما سبق اننا نعلم اذا وحلي يكون والافلا حله سعيد فيه ان يمنع الوصول
 فانه من الجائز ان يكون الصاعدة والهابطة متضادان والنسوية واحدة ولكن الحركة من
 الى منتهى ثم من الى آخره الى ذلك المبدأ ولكن بدفع بان الحركة اذا كانت متضادتين فلا
 في المبدأ والمنتهى بل مبداء بالعقل واحد وكذا المنتهى هو الآخر والمنتهى الاول ليس في القوة
 المسئلة فافهم **قوله** ضرورة ان التحرك الواحد لم يوافق في وجهه لا حوان يقول الضرورة ثم فانه
 من الجائز ان يكون متحرك واحد في زمان محذور من المبدأ الى المنتهى كالحال عند الهم ثم من
 الى حوافر يكون له حركتان باختلاف المبدأ والمنتهى بان يافيه واحد كونه من التحرك في الزمان
 على الاستغناء او الاستدارة **قوله** فليس يمكن له ان يمتد في غير زمان فان له ان يقول ان الصعود
 متحرك واحد في زمان واحد وهو الزمان المحذور من مبداء الصعود الى السقوط اليه في مسافة
 واحدة وهي الاين الجسيم الذي له من مبداء الصعود اليه بعد السقوط بان الحركة في مختلفات
 بالمبدأ والمنتهى وبدفع ما كان السكون او ادعاء المسئلة فافهم **قوله** الا ان له من ذلك
 بهم غير واضح فان تحقق اليهم بدون المعين غير معقول وقد رجع عليه لذلك فاذا لم يكن التحرك
 في الاين مثلاً من بان العقل لا ياتي ولا زمني غير فارسطيق على الزمان ولا من واحد مستمر
 يعقل ان يكون له من مبداء فلا يكون مسافة متحركة متغيرة لمسافة في غير ذلك الزمان ولا مسافة
 متحركة متغيرة لمسافة اقر فانه لا مسافة صلا وانقضى عنه ان التحرك معقولة ليس صرافة

ومحضة العقل ونحوه من العقول ولا يمكن ان يكون لشيء في زمان اخر فوجودها معنية
 عن اشتراط سائر الوجودات والاشياء ان العقول مستحقة بالعقل على دنيته عدم الاستمرار ^{في} **قوله**
 عين السداد والتميز في غير هذا ان اشتراط وجودها معنية عن اشتراط وجود الزمان ^{في} **قوله**
 اقول نه اذ جعل المنة ان لمحض الكلام في الاعتراض ان اشتراط وجودها ماضية معنية في الزمان
 التي سوى الالائية واما في ماضية فيها سواها في اى سطح الذي يتحرك عليه وجودها غير مقتضية
 الى وجود الحركة وسوى في بادي الراي فان ماضية هي الاوضاع التي يتحرك فيها بالتحرك ^{في} **قوله**
 في الالائية الا الاين فلا وجه ^{في} **قوله** اذ جعل ماضية في الالائية هي سواها ولا يصح
 التحقيق ^{في} **قوله** الا ان الفرض حاصله ان الاعتراض غير ضروري لعقل العقل وما ذكر من حيث
 الاعتراض الى الاحمال فان وجوده الحركة وسوى في بادية وشرائط واحدة اخرى لا يصح ^{في} **قوله**
 الثمانية على المشهور من الاصول العربية اثباتي وله وجه على ما ذهب اليه بعض من ان الاعداد ثمانية ^{في} **قوله**
 على الكلمات ^{في} **قوله** وما تشي في الشيخ اذ قد صرح في هذا المقام بان يتخلص جرد من ماضية
 مقناطيس لا توفيقها رتم الى الطبيعة ومنه حصل جردية بحيث يساوي المقناطيس آخر ولم يكن
 مقنطير الاول وامتدادا ثانيا في زمان واصل الزمان ولسا في اخره دارنا غير منة
 بالنسبة لانه نستبين ان الحركة لا يكون لا محذور لا محذور قبل ولا شبهة في ان السيل الاول
 عندنا والمقناطيس ثابت والساكن لا محذور ولا تباين في ان السيل ماضية من زمان ^{في} **قوله**
 ينقل الحركة من عند الحركة الى مقنطير الحركة ^{في} **قوله** سيجي بعد ذلك ^{في} **قوله** ولا يلزم عليه
 البوشر في الم اورد عليها ولا بان التوارد ان لم يلزم ان لا يكون الحركة واحدة مقنطير وجوده
 شخصية لا انها كانت واحدة بالتحقق لم يكن لها رهاض بالعقل وانما لها وجود واحد بالتحقق
 واحد فلا يصح ان يقال ان بعضا صدر عن سائر بعض الاخر عن اورد ذلك ان يقال ان بعض

ان
 وهو واحد بالتحقق بلا شبهة بالفعل اصلا متماثلين في الوقت على بعد واحد فليزمن
 وثانها بانه لو سلم عدم التوارد فلا شبهة في الحركة واحد وهو المجموع والكلام في ان
 تعدد الحركة فهو خلاف المعروف والحجاب عن الادل ان الحركة من مبداء الى منتهى واحدة
 واحدة بالتحقق كالتساوي في غير قارة لها اسوة بالعقل بالفعل متعدد في ان التواتر الواحد
 الموجود في ان زمان القطع قبل انقطاع زمانها غير كاف في التاثير فيها بل لابد من تعدد
 فيه بحيث يتاثر البعض الى البعض ثم يتصور تماثل في التواتر وسواء ان التاثير في موضع
 وعن الثاني بان البعض من التواتر في الحركة لم يتعد بل هو كالحركة في بعض الوقت فلو كان
 الاخر متحرك فلا يكون الحركان في حركة بل الحركان في وقتي وهو قريب من الثاني وينبغي ما ذكره
 اعلم انه لا يفرق الى ان يقطع تاتير التواتر الاول معطلة بقية بحيث لم تلحق تاتير
 الثاني معطل وبين انقطاعه بالثاني بحيث لو لم تلحق بقية حركته كالمذكورة التواتر لجهتها
 بضع اقل من ان تضعف القوة الاولى ولذلك اطلق في الكتاب بعضهم من بعض عبارات
 القوم الصوفا الاولى مفعلة **لانه** لا مشاع التواتر صحيح بلا مرجح لانه لا شبهة في ان كل حرك
 في زمانه وانقطع الاول عن الثاني فليزمن احدهما دون الاخر تواتر صحيح بلا مرجح والى ان
 استندت الى الاول فيجب ان يتقدم هذا التواتر كما في صورة استحالته القفا طيس الاول
 واستندت الى الثاني فليزمن ان يتقدم المعنى على العلة مع انه من السبب لو لم يتقدم التاثير
 لوجوده من الاستدراك **لانه** لا مشاع تواتر التواتر من الم فاعلمت لانه ذلك فان التواتر
 ورد على الاستدراك وورد الثاني على المقارن فلا تواتر على اثر واحد قلنا ان العلة التواتر
 هي السبب وهو المفعول في الفلسفة الاولى فليزمن التواتر على اثر واحد **لانه** اذا تعارض
 ان التاثير كالطبيعة فان كانت جاعلة كان ايضا جاعلا وهو بطريق من لفظ الحركة ولكن

لصفت الامر فلا بد من تحصيل في نه المقام من انه عند توارد الحركات انما يبقى الحركة
 وحدثها اذا كانت الحركات دورت جاع مشتركة في المتقاطعين اذا كان الحركة
 طبعه ارضية مثلا وتحققا محرك اخر في نفس الطبع اليك الطبيعة فلا يبقى الحركة واحدة ولا
 صلح ما مرت الاشارة اليه من ان الحركة لا يكون واحدة بالعدد عند تعدد الحركات وهو
 يوافق اصولهم والافرى بالنسبة ان المتوسط والعطية لا يجيران في واحدة لان
 القطعة المتدريجى عندهم ملاصقة في الزمان علمه المشترك العرضي لان الطبيعة
 ملغاة في اتصال المتوسط والحركات محركة بالنسبة الى القطعة فانقلت مثل هذا
 الكلام بل يتبين في الطبيعة حتى يكون البداية سواء الحركات تتحركات
 على وتيرة غير الواحد بالعدم قلنا تعيد فان الحركة الثاني له موطن في الزمان الطبيعة
 بخصوصه فانهم **قد** ولا سيما اذا كانت واحدة وتخصيه بهته كما لو كانت النوسطة وفيه
 ان الوحدة وتخصيه هي كون تحقق المنع عن الوجود في المقدور واحد فان اردنا
 شخص واحد كالسوى والمتوسط على شخصه منهم في الاشتغال كما بهام النوع والاش
 في الاشتغال والافرى فيهم معقول وان اردت غيرهم في دائرة صلا ولا يحتمل ان
 كل هذا الشخص وانما هما ابهام في التعيينات العرضية كالتعريفات الصورية الاول
 في السئلة مثلا فلا يتصور فلا سيما فان الواحد بالخص مطايجوز ان السئلة
 الى الواحد بالعدم والابهام توجب غير ذلك لكن لا يفيده سرفان الابهام مخون
 لا بهام العلة واليهام جازية الاسناد الى فله بل برفية فليس لا سيما **قد** ثم روى الحركات
 بالانصال لم قد قبل ان الادوية هي ان يكون مقتضى الذات او لا يكون عن غير
 قدامه كانه فيه كذا في الامر وعرضي لا اخر ولا يصح ان يكون هو المراد منها فالمراد

والسواء علم ان المستوية لا تحيل منها الفضل اصلا بخلاف غيرهما فالاولوية ان لا
تختلف ولو دسما ومجلا **قوله** ووجود المستوية طالم اى على اصولهم والالحركات ايسار
في بعض المواضع بخلاف بعضها في غير تلك المواضع سرعة وبطور كالادراج في بعض
في الحسن ولكن كذا في الواضع وركبة انما ثبت لطبي في الغاية فمن الحائرين
ليكون مختلفة ولا يدرك للاختلاف لعلته وبطور الحركة فلا يبقى ادعاء لظهور
في امثال هذه الحركات **قوله** وقلنا لو حيد في المكانية طبيعة وقسرة واراد به في
الاولوية لو توحد في الاخرة كذا لا توجد فان وجدت في اقل دسما احتمال
اخر وسواء ان رقة الملا بالحرارة وان قادت معاديه ضعيفة مما قيل لكن من الجائز
ان لا يحصل في حيزه رقة معاديه في سائر الساحة فيكون مستوية **قوله** لان المستوية
وافادت الدوران وسوط اذا استوفت الحركة الدائرية ثم انقطعت فانها تامة
ومستوية للمساواة عند بلوغ الميل غاية واذ لم يستوف ذلك فالادوة بعض الحركة
بلا شبهة وبالقدرة فلان تمام لها ورح فاطما يبقو قائل **قوله** وهي فيه لم غير واضح فان
الحركة انما سطر غير مفعولة بالفعولة التي فيها الحركة ضرورة انما نسبت ذاتها بها
بل هي امر خارج بل مرتبة فان كانت مفعولة بالفعولة الخارج كالصنوع والزانان في
المشهور فلا ينبغي ان يختلفا بل هي انظر من قوله فانما حيد الى سائر ان حيد
الصنوع والزانان لا تقيما النوعية لوجودها عن حقيقة الحركة انما هي هذه الثلاثة لوجودها
وسو غير صحيح كما لا يخفى وانما السقويم تقويم خارج المسبة وسو غير مانع والواضح ان بعض
ان الاختلاف في الحركات باختلاف الفضول اذ كانت مشتركة في حيزين او با
اختلاف ما سائرهما لو كانت لسيطات وذلك لا دخل فيه لشوع الصنوع

وازمان لا يابور فيه هذه الثلاثة واولها الحقيقة الثابتة ما فيه دلالة على
 خلاف في الحركة ثم فان من الجائز ان يكون المتوسط ان يتغير في المستقيم
 مستحق بالوضع وسبب من الواضح ان اختلاف المسافة فالمستقيمة والمستقيمة
 بوضوح اختلاف ما يتعلق بها **ثم** اذا استقام والاستقامة لم تستقيم ان السطح
 الذي يحيط به خطان مستديران والذي يحيط به مستقيمان مستويان والمستويات
 من السطوح ليست متماثلة بالوضع وان اختلفت حدودها والمحرك لما تحركت
 السطح فلا يجب ان يكون الحركات مختلفة وذلك لان ما فيه هو الا ان رسوم مختلفة
 فان الالفة وهي السطوح المحيطة بالممكن ليست مختلفة فان الممكن اطلع او انكره بما
 يحيط بها السطوح المستوية او انكره في الموضع اذا تحركت على الاستقامة ثم نرى الاستقامة
 لم تختلف امكنها بالوضع وذلك لكونها مضافا في ان لا تختلف الا بن كذا في سائر
 اخرى هي ان انكره لم يتغير نحو ما اذا تحركت على الاستقامة في مسافة واحدة مع كذا
 السداد والممكن يبقى ان تختلف الحركات لان امكنها مختلفة بالوضع فان السطح
 بالكره استدارته في الالة لاستدارة السطح المحيط بالكره ورواق الاستدارة في السطح
 متماثلة بالوضع في الخطوط فاذا اوردت اختلاف الخطوط بالوضع اختلاف الحركات
 الواقعة على السطوح الحاطة بها فبالاخرى ان يورث اختلاف الالفة اختلافها
 والا صلح ان يدعى ضرورة اختلاف الحركات بالوضع في المسافة المستقيمة والمستقيمة
 او يلزم ان حركة اكرهتين مختلفتان بالوضع ولكن لا يندفع السبب **ثم** وذلك
 في الحركة ولكن باللفظ ام لعلك تقول ظهوره مثل الخطوط في الالفة فان السطح
 لما لم هو جسم علمي ولله الدلائل والاشكال بها كما في مدار الحركة وتلك الكميات متوافقة

بالسويع فان السعد المحي طبع واحد كما مرني تحت الركان فلهذا اختلاف في المبدأ
 والمنتهى وما فيه الحركة وهو الجسم المتغير في بعضه فلهذا اختلاف في ما فيه وما منه واليه فلهذا
 الحركة في السويع غير واضح جدا حتى سد باب الارباب ولكن يقول في السويع واليه
 الحركة من السويع واليه الى مراتب السويع ودرجاته لئلا ينقض ان الاختلاف في
 غير ذلك فان ما فيه هو السويع واليه لكان ما فيه لا حد لها السويع واليه في الياض فلهذا
 الحركة واليه واليه في عراض الحركة الى الحل الذي ياتي في **المرحلة**
 ان كان الاختلاف في الجسدية لم يكن ان كان مستندا بمرکز فالحل هو ذلك
 مطالب وما في كلامه في صورة الاستقلال في عرض السويع المقوية وحل الحركة فان
 الحال ما زاد لا إعادة الدعوى بما دعى في ضرورة فلهذا ان يطالبها بالمرکز في كل
 غير حتى عجايب الرقاص في الحكمة وما يمكن ان منه عليها ان الصاعدة واليه والحل
 ودرجاته مثلا منضادان في الاجتماع في موضوع في زمان واحد وهذا التصادم
 لا حل التماثل كما في السويع من است ودين مثلا بل لا حل التماثل فلهذا صفيتي
 مختلفتي **قوله** فان المبدأ منهاك هو المنتهى اي محلات تحصيل الصغر فالمسافة
 المتصلة الواقعة عليها الحركة او لفظ مغنية في الوصفية مثلا مبدأ ومنتى وتماما
 ان احد الابين مبدأ ومنتى فان الابين المبدأ غير الابين المنتى فانها متعاقبان
 وعود المعلوم بطور مطلق فان المبدأ ومنتى طرفا ما فيه التماثل بالمرکز
 ان جعل الركان مبدأ ومنتى فان الركان كغير ما يعدم ويجرت عند الاستمرار
 ليترك ان الركان المبدأ ومنتى اذ تعاقبا واليه التماثلين فاما تعاقبت
 الحركة لهما من جهة المبدأ واليه فليجوز ان مختلفتي كما في المستقيمة وعوده بجاذبه

والله اعلم

واما اختلاف الكيفي في كون احدهما لم يقدح في ان الاختلاف في ما فيه ماهية ^{الشيء} واما
 اختلاف في امور خارجية وان كانت لازمة نعم ان الحد الذي يسمى بالحركة متقوم بها دون
 كونها طبعية ومستمرة ولكن نفس الحركة بما هي هي ليست مقبولة مبادلا وضح ان مكلفي
 بطبيعة ان الاختلاف بالمستمرية وبالطبيعة لا يورث اختلاف في الحركة نوعا واما
 كتحليل **متماثلة** لانها اختلافان في احوالهم ثم ان الجمع بينهما من حيث
 انما يختلف المبدأ والمتمنى وان جعل قوله وتختلف حال حركة نعيمها **الشيء** لا قل انهم
 اليها فان قلت ان نفس السرعة وبطبيعة ليست موصية الاختلاف ولا لازم ان يكون
 واحدة في القوة لقسمة ولكن حين سرعة تقطع مسافة مثل مثا في ساعة ثم اخذ
 آخرتها كقطعها في ساعتين او نصف ساعة وسواء لا يندفع بما ذكر فالجواب ان
 المقصود ان الاختلاف بالسرعة لا يورث اختلاف في المبدأ منه وما ذكره ادان **المقصود**
 ما به نفس الاختلاف بها لا يورث تنوعا واما ما ذكر من الاحتمال فنور راجع الى ان
 والساعة وسواء لا يورثان تنوعا الا اذا اختلفت تلك كافي استقامة واستدراكا
 مع ان الضرورة من جهة عدم الاختلاف بهذه النحوى من الاختلاف **قوله** ولا ينبغي
 لا تخيضان الحسنى والاحتمال مولى احتمالا وسواء ان سرعة المكانية نوع وسرعة
 الاسمانى اخر وهو جليل محض كما لا يخفى **قوله** لان الامور لا تضاف الى نقابل ان يعمل
 يجب ان الامور لا تضافية له يكون لك لكن من الجاهل ان يكون كاشفة عن حصول
 كمراتب الشدة والضعف في الكيفيات والجواب مثل ما مر وعليه قوله ولان الكيفيات
 لا يقبل الا شدة والضعف وحاصلها انها مسكمان واما ان يكون **قوله** ويل
 اما كية من حيث الزيادة والضعف ان لم شروع كحصول مساوات متعاقبة مع قطع

انظر عن كونها في الحركة وانما هي لها بالقابلية لها لان اسودة التي في الكيف غير
 الـ واشتق الكـ ولم يقيد الزمانية ومقتضى لانها مختصان بالكمية كما ان اسودة
 اضعفت مختصان بالكمية **قوله** اذا ما بقى ثلث لم كان يقال ان الربع الاول
 موصوف لم يطيل لثمة مخطط واصل من زادتية النفا بلقي **قوله** وارضوا يقال ان
 انه زائد على مخرج الم لم يرد ان ربعا ناقصا عن ثلث لا يقع كله على بعض ذلك
 الثلث انه زائد على مخرج الم لم يرد ان ربعا ناقصا عن ثلث لا يقع كله على بعض ذلك
 الثلث بل اراد انه يقال في الهندسة ان ثلثا زائدا على مخرج لا يكون كذلك
 وتفضيله في الهندسة ونظير فيها كيفة لقطع مقطوع بحيث ينطبق الكل على الكل اذ ^{لـ} **قوله**
قوله لا استحال ضرورة المستقيم مستدرا الم فبذلك ان ينطبق غير محصورة على ضرورة
 وانما الاختصار في التطبيق الثابت واما انطبق التدرجي كما في مخرج الحركة على ^{لـ} **قوله**
 المستوي يمكن ان تانس استقيم التدرج بالركبة شيئا فشيئا الى ان استوعب فليكن
 الحكم تعظيم الفوس عن الموت من باب ان التطبيق كذا كذا نسبة المعطر الى المحيط والحواس
 ادلاله عرضا لمصرح فانه في حدود ان ينطبق قد يكون ومما هو في المستقيم و
 المستدريد ان امكن منها تطبيق من وجه اخر وفيه ميلان الوهمي وضع عدلا لا يكون
 التطبيق بالفعل ولا بالهوية واما بيان الكلام في التطبيق الثابت ولا شبهة في انه
 لا يمكن بينهما الاستقويم الصريح وفيه ان الكلام في ان العاشر بالسادس وعو عليها
 لا يمكن الا بالتطبيق وهو بالفعل او بالهوية بالاستقويم فلا ريب التطبيق الثابت لان
 منع العاشر لا يمكن الا بالتطبيق الثابت وثالثا بان التطبيق التدريجي بعضه الى توهم
 التطبيق وفيه لبدا فاما التطبيق التدريجي لطق بالفعل في الزمان غاية الامور ^{لـ}

عنه الضرورة في التوسيم والتوسيم على ما ينبغي بالرفع لمعنى بالعلية ان يفضل بال
 التطبيق تدريجي او غيره وهو ثلاثه رايان ان هذه المقالات وان تحقق في التوسيم
 يعلم منه ان القائل يزعم ان الفاصله بين كين بالتطبيق بالعودة او بالعقل ولا يمكن
 لتساوي وات اصلا وهو خلاف التحقيق فان التحقيق انه نيا لا يمكن ان يتساوى في التوسيم
 بالتطبيق التوسيمي وفي كلامه فانه من الرأى ان زاوية القطر والحيط مستقيمة زاوية مستقيمة
 الحادة فانه اذا طبق احد المستقيمين على القطر يقع الاخر داخل الدائرة فقد شملت
 عليها وعلى شيء زاوية بسبب التطبيق على سبيل التوسيم ضرورة المستقيمة مستقيمة
 كيف لو توسيم المستقيمة وهو محيط الدائرة مستقيمة الراس و زاوية المحيط
 والقطر القائمة ولا بد لها من شيء من زوايا المستقيمة فان الزاوية الحادة
 بالمحيط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توسيم استقامة المحيط لا تطبق على المماس وبالجملة
 ان توسيم الضرورة تفيد الزاوية او نقصانها من سبب القياس ان يختلف توسيم
 المستقيمة مستقيمة فانه لا يزيد على ما كان في التوسيم واقل من ما بين الصغرى عظيم
 الا بانه لا يمكن وقوع مستقيمة بين المماس والمحيط وان المماس عمود على القطر وهو
 لا يفيد الا وقوع الزاوية او فطريق ضلع لها على المماس في الخارج نعم لا يمكن التطبيق
 كالتطبيق الزاوي على المثلث بحسب تقطيع تطوعا والتطبيق القطوع على المقطوع
 بقاى الزاوية مستقيمة وان امكن بان يقطع الزاوية الحادة المستقيمة بالضلوع
 المقطوع كخط مستقيمة يكون قطعا وانه كذلك الزاوية مستقيمة عليها وبفضل
 القطعة الاخرى ولو لم يكن ان يقطع زاوية القطر والمحيط مستقيمة يكون
 مساوية زاوية مستقيمة المحطين خارجة مستقيمة عليها وفي هذا افضل فصولا يقال

مسبب خلاف التحقيق والحواس الى الزاوية بحيث لو غابا خلاف الصنع استفادة ^{ستدار}
 ولا ريب في ان احتمال حقيقة ما نسبته لا فري لا يكون الا بالتوهم والقطع ان التوهم
 فهو مثل توهم التسليم مستديرا او بالعكس فلم يرد ان زاوية المماس والمحيط بعد
 توهم المحيط مستقيمة سيطر مع افضل في هو انما ينبغي ولكن لا يكفي ان الزرع الثلث
 متساويان نوعا فالقطوع فيما نحن فيه فلا كان انطبق الزرع على الثلث توهم ما
 ما بقدر الدار علم **قوله** الى قلبتي الى القاسية من حيث المقدار والقاسية من حيث ^{الزوايا}
 والضعف **قوله** كل منها قرينة حقيقة المماس بان العاوية ولساوات بعد من
 مجازتان وسو غرنا ضرورية ان تادي الزرع ثلث واستدريستقيم وزاوية
 احدها على الآخر ليس كذلك نعم ان اسطق بالعقل مجازي ولا يلزم منه ان يكون
 المساواة والفاوئة في المقدار كونها بحيث توطنها توهم لم يقبل احدها عن الآخر
 او فضل وهو حاصل ان عظيمة الكل عن الجزء حقيقة مع ان تطبق بالعقل غير مقبول
 فمما نذكره على التوهم الانطباق مع افضل او القاسية سواء التحقيق او لم يتحققا
 وسواء لكن اذ لم يكن قتال **قوله** وبعده الا ان السعيدة في الكمية قتال في الكمية
 قسم واحد **قوله** ومما نذكره ان يقال لم قد عرفت ما فيه **قوله** وما يقع فيه الكيفية
 والكمية فانها لا تتعدى والضعف لم لا يعني ان المماس والكمية لا يقبلان
 الطرف الوسط منها فتحققا فعمل القاسية السعيدة التي في الكيفية من جهة
 الى الطرف والوسط لا من الطرف السوط فحقا فان كل ما عرضا فاكنت ان يكون
 تقدر اذ لم يتحققا فان منها طرفا حقا وان احدها طرف التحقيق كالمحيط
 او بما ينبغي الباطن كما فلا سيطر الحكم بالبرهنة والسطور فان المماس في الاين من سدار

بعده من المحيط مائة الف مسج اذا حركت مسج في ساعة فقد قطع جزي من مائة مسج
 والتمحرك في السواد وقد قطع جزي من مائة الف في ساعة او ساعتين لا نفاس الا انما
 ايسر به بالادوات والسرعة واوله ظاهر **قوله** او ما يقع فيه الحيوان في التحلل ثم بعد ذلك
 نقول ان ما يقع فيه الالهية وسواء الالهية وهي الكون في الالهية والحادية ودرجاتها
 بالقدرة كما في الالهية فكل مسافة تحسب مساوية في الالهية احوالها واهلها
 بل لا ينبغي اليه الالهية غاية الامر ان تلك المسافة ما فيه الحركة من كونها شيئاً
 وعلى ما مر ان ما فيه الحركة الالهية ثابت للتمحرك بالفضل في زمان الحركة تدريجاً
 لا مظهره فان الذين المذبح كأنه جسم غير فارغ من شئ مقدار التحلل اذ
 ونافض في زمان واحد وذلك ان العلم يرى ان التحلل يحصل مقداراً فربما عليه
 اخر الى الابد كما ذكره الله في الحدوث تدريجاً وازالته رافقاً فيمكن ان نفس
 بينهما وسما في زمان واحد ونفس الان المذبح الى ما ينبغي اليه الالهية على ان الالهية
 تحرك في الان بالعرض وهو التحرك مساو للحركة الكلية وهو يمكن ان نفاس مع الحركة
 فهو شبه ما سذكره في الالهية الوضعية فالجواب ان مسافة الكمية هي الكم المتحرك
 في كل ان غير ماني غيره ولا يخفى ان لا نفاس بين مسافة الالهية وبينها **قوله** بل خط
 فان الجسم وان كانت بعد له لا يخفى عليك ان الخط هو السطول بشرط عدم العرض في
 النقطة انما هو السطول شبه على شرط عرض بل هو الهندسائي وان نفى النقطة
 السطح الذي عبر فيه الجهتان لكن لا يكون السطح في الخط كيت ان نقول الجسم ما
 جسم لا يعقل في الخط والجواب شبهة فبما ان الجسم من حيث مظهره هو السطول
 والخطوط فيه يقطع الخط بمارسته وفي السرعة السطول وانما يغير قطع في الخط لا غير ذلك

لو فرضنا حركت لفظ في زمان حركته في مساره كان مساويا لآخرها اذا سيطر على المسار
 فالسرعة واسطويا بالنظر الى قطع الخط لا غيره وليس بمثل فكلما ان يزاد بالخط حركته
 بطول اى بلا شرط عرض **قوله** كما يقاس حركة العوس على محيط الارض لانه
 ان هذا القاسم تعاقبه زميني استه العرش مثلا وانتهى الفلك كالمقاييس فيها
 وسنه يقاس مع استه اخرى لان مقصود المصوم بسا الا ان الوضعية لمضيتها
 الا بنبه بحالة الاسته لم وما ذكره لا يحيزه **قوله** ان التقارريا يكون بين
 انواع حقيقة معجزة فيه كسك فان اسود صند لم ياصح مع انها ليس نوع
 حقيقي فان ما تحتها رتبه ضعف ومراتب شدة ودرجتها متباينة
 عندهم فكون انواعا حقيقة وسما فوفيا فكلما ان حسي والحواس ان تضادها
 الحقيقة في الطرفين وسما نوعان وذلك لان غاية الحلات فيها والعلام كمال
قوله فانها مفضان في الحبس لم لا تعزيب الا اذ بين انها نوعان اخران
 وكانه وارجح عندهم وارجح بعد ان يقع انشراك في الحبس فانه من الجايز ان
 يكونا نوعين سطحيين لا حسيين لهما لا فصل ولولده ما ذكره بعض احوالنا من
 ان الاعراض كلها لا يحد الا بالاصل المقصود فان التقاديس لا تعاقب
 الوجود غير متضا منى وهو حاصل غاية الامر انه منى الامر على ما هو المتقرر عندهم
 من كونها نوعين منى **قوله** وانما ما يقال على من ان المقدار من جنسها عظم لثقله
 من الخلل والضعف اللذين هما لولده نوعين المقدار الصغرى والكبرى متطابقا
 المقدار المتزايد المتناقص وسما متضابقان فلا تضاد بينهما وان ماسه وارب
 هو الصغرى والكبرى متضادين ولا تضاد في الحكي لا تضاد وسما فذلك

الثاني بان ما منه وارب ولسي لا المقدار الموصوف بالصغور والكبر للذين هما متضابقان
 واما ثمة مني ليست متضابقين صلا لا كون وصف المبدأ والنتي متضابقا كون احد
 الحركتين بقوله بالقياس الى الاخرى وبيد يندفع الاول ايضا فان المحكوم عليه بالصدية
 والحركة هي ليست نفس التراديف لمكانت الحركة عين القول التي فيها لا تتداخل سواكم
 المستدرك في جانب التراديف فاما التصادم كحل فان الحسب التعليمي نوع واحد ولا كلام فيه
 فانه قد رتب ان المحركة غير المقولة ولا كلام فيها بل عليه فلا حاجة لنا الى
 ان ينفي ان الحسب التعليمي جنس ومحنة نوعان قار وغير قار ومحنة نوعان هما متضادان
 من تلقا رضاء المبدأ والنتي وبعد كلام وسواء ما توجه اليها الحركتان من اعتبار
 الصغير والكبير وان لم يكونا متضابقين فهما مثلان ملاويث يتضاد فيهما لان لهما
 فيها من تلقا رضاء المبدأ وسيندفع بعد وسبها يتوهم متى آخر وسواء يتوهم
 ان المتداخل يحصل بعد ارا ثم آخر بالضافة الى الاصل فهما ليس المبدأ ولا تضاد
 ملا تضاد في الحركة ودرسته ظاهر وقد ادى اليه في الكتاب فندرك اما اولا فلان
 البصير ان ان الحركتين السفر ضمني صدبة ان لم تحيض واحدة منها لموضوعها فيكون
 ان تحقق في غير ذلك الموضوع فلا اثر لصادمة موضوعا آخر وان رخص تضاد ان
 الموضوعين للاختصاص فلا تعاقب ولا صدبة ذلك ان يقول ان مقتضى البصير
 وقوعها على موضوع بلا دلوها كما ان تضاد عن الاحتجاج امر في الحركة ولا اثر لا بالوضع
 الاحتجاج مع موضوع الاخرى **فله** واما ثانيا فلتحقق تضاد الى بطلك تقول ان الحركة
 متوعدة ان ما تقع بعض الانواع لا اثر لتضاد الموضوعين كما في الشك في ملا غير منه
 ان لا يكون له اثر اصلا فليكن في بعض الحركات الاثر تضاد متضادها كما اذا فرض حركة

سواء وبياض فالجواب ان المقصود انه لا يستعار له كليا لقضائيات وهو كذا
عن شئ ما ولا يعيد ان بقي ان تضاد الحركات على نحو واحد في السمتي وادام
يكن ان يستعار في بعض الصور فليس يستعار في الباقية وعلله لا يقع البياض
يكون احدهما باطن والآخرى بالعرض على ضربين الاول ان يكونا كلهما باطن
باطن ان امكن فالتضاد على حاله **قوله** لان الحركتين المذكورتين مهم فبما يتاخر ما سبق
ذلك ان نقول ان مخالف البادي لا يستعار فيه مخالفة الاثار في الغاية فان
العقل لا ينقص عن تجويز صدور المتضادة عن مبداء واحد وصدور المتواقة
في الاجتماع عن المبادئ المتضادة فلا دخل متضاد ما وعدها في تضاد الحركة تقاضا
الحركات كلها على حاله سواء كان البادي متضاده او متخالفة او متحدة **قوله** مع ان
لا تضاد بين الطبيعة والاعمال مني على ما هو ظاهر من ان اثارها متحركة لتحقيق
كما هو سجي ان طبيعة المبداء او على ان الحرك اعم من ان يكون بالذات
او بالوسط ان المطلوب اظهر على تحقيق فان الحرك واحد ملا تضاد فيه بالذات
متضادتين فالتيار على الظاهر سريع كانه قل انه ان فرض ان المبداء هو التماسر
فالمطلوب ايضا حاصل واما انه لا تضاد بينهما فلان التماسر قد يكون طبيعة مماثلة لطبيعة
في كل اقلانه لا تضاد بين الجواهر وبينها وبين الاعراض فالتماسر ان كان جوهر ملا
الطبيعة وكذا لو كان عرضا **قوله** فتعرف ان الحق خلافه اي تعرف انما ليست تضاد
قوله اما اول ما لعدم التضاد فيه اشارة الى ان قوله بما سبق ليس من جهة المتحرك
فيه من قبيل يحفظ التثنية وتفرده ليس عليه **قوله** لكونه من عوارضها اعم وشد هار في
المتحرك فانه لا يدخل الموضوع الا في التحقيق فلا يدخل في الشروع الذي يتفرع عنه التضاد

فتأمل ولعلنا ان يقول ان الزمان وان لم يكن له مدخل في وقوعها وتخليها ولكن
 ضروريات وجود الحركة فانه لا يمكن ان توجد في غير زمان فلا مضائق في ان يكون
 ما من شأنه ذلك ان له مدخل في تضار الحركة والاولى ان يتبين اننا نعلم بالضرورة ان
 الارض سوار كانت متضادة او متماثلة لا بدخل لها في تضاد قطر وفيها درجاء
 الارض لا يكتف عن ان يقع كل من المتضادين فيها في موضوعات او موضوع
 واحد بل بالخصوصية بها باحد ما فلا يثبت تضادها بحد **قوله** فانه يكون ان
 متضاد الحركة ان لم يظهر الكانت الساقطة على جانب الحركة والكانت غير زمانية
 الحركة الساقطة التي فيها الحركة تعني الحركة المذكورتين هو الاين والى احدى فاهما
 الاى اذ تحضر او نوعا او مطلقا فانه ثبت ان تضادها فيه لا مدخل له في تضادها
 فان الحركة المذكورتين متضادتان مع عدم تضادهما فيه لا كانه او تامة واما
 فيه ما سبق في المتحرك **قوله** لا يكونان في غاية الخلاف فيه بل ان تضاد
 المشهورى يمكن فان الحركة من مبادى الى متبى ومنه الى آخر لا محققان في موضوع الا ان
 يكونا متماثلتين **قوله** الاول ان يكون كل من طرفي احد المعاليم فيه شدة سواء يلزم ان
 يكونا كسرته متضادتين في المقدار متضادتين لان مبادىها متماثلتين **قوله** ولذا
 هما متماثلتان في موضوع ذلك لان مبادىها مكانان مختلفان **قوله**
 والراسه لا يحذف عنه ويؤيده ان الاستدارات قد انزلت انما عاكسة
 متضادة تضاداً حقيقياً على انك ستعرف ان تضاداً في الاستدارات ثم الاين في الحقيقة
 هو المبادى والى المتبى والاحداث يمنع تحالف الاين **قوله** من حيث ان المبدأين وكذا
 المتبئين نقطتان فاعلمت ان المبادى والى المتبى هو الاين وهو ليس بقطعة متناهية الحركة ارسى في

جانب المركز مثلاً وكنة من لفظ فاصلة **ف** وها لا يتبادر ان في الطبيعة الى في الحقيقة ^{صل} **ف**
 انها متماثلتان نسبتاً متبادلتين بالنظر الى ذاتها **ف** وقياسها الى ذات المبدأ
 والمستقي مني الى الحركة التي هي ذات المبدأ **ف** وها وجودان غير متماثلين
 لا ينفك لانه لا بد للنضاد من الخلاف في الغاية لان المقصود ان المبدأ المستقيم
 في الخلاف الاقصى ولم يصرح به منها بظهوره بعد ان خفي واحدة اذا خفي
 شيء مقبض بالنضاد وان احدث من حيث هي لم يتبادر ان فان المبدأ
 والشيء نفسه ولا يتبادر ان لكادها في المستقيمة وسو حاث في فانه انما يتم اذا كان
 ذلك الشيء محضاً للحقيقة النسبية ليكون كل منهما نوا على محض فانه لا نضاد الا في الا
 نواع الاخرية وارتباطه لا يح عن نحو طرفة فان النضاد ان مفهوم المبدأ حقيقة
 وحواسية كالابوة مثلاً وانما كثر فالاضافات وهو يؤكد عدم الضرورة الى النوعية
 ولا يخص عنه الا بالتمام ان المبدأ المستقيمة حقيقة نوعية ومطلق المبدأ حسي
 فان النضاد لا يخص بالانواع الاخرية وكل ما مره ولا سعيان تقول ان مفهوم واحد
 اذا احدث من حيث هو مود لا يقابل مفهوم اخر واذا احدث في المقابل كعدم
 بالقياس الى وجود زيد مثلاً فان انعدام المطلق ولا نافية واذا احدث في المقابل
 كمن فيه كذا فان المبدأ والمستقي بالقياس الى المستقيمة متقابلان وتقايلان
 المتقابل بين الحركتي وفيه ما لا يخفى فان المتقابل محض في الاشياء الارضية ولا يصلح الا
 المتقاد ولم يقع ذلك نعم ان لم يكن عاقل عدوم كان روحه بان يواين تعاليمها
 يورث المتقابل في الحركتي واذن وجود بيان فما متضادان ومنها كذا
 من وجهين الاول انه سلمنا ان المبدأ المستقيمة حقيقة نوعية ولكن كانه مع نفسها

مستقيم الا ثبات ودرج بانها متضادان في المقادير تحت مقوله
 الاضافه على طورهم والاشياء اذ قد ثبت تضادها بمعنى انها وجودان متضادان
 لثباتها في مقوى خلاف ثبت المدعى ولا يحتاج الى اثبات استقصي الاثبات بل
 نقول اذ قد ثبت ان لا تضاد بينك المعنى الا في التماثل عباره ثبت بها
 فلا تثنى ان الوجود في المقادير هو الموجود في الاعيان ووجودية
 المبدأ والمغنى الى معنويها في حيز السمع بل ما عتبر زمان ولا صلح ان شيئا ^{وجودية} ^{وجودية}
 بذلك المعنى بل وجودية مقابلية للعدمية التي في تقابل العدم والملكة والاحياء
 والموتى كذا ان نقول ان معنويها وادوارها قابل للتضاد وهو معنوي تقابل الا
 تقابل التضاد والعدم والملكة ضرورة على الاول يكون اضافيا وعلى الثاني غير
 اضافي فانه محذور وطوى لا نقول ان معنويها عدم الالبوة عما من شأن الالبوة عدم
 الملكة والالبوة تقابل مقابل الملكة والعدم ذلك ما نحن فيه فان المبدأ مضاد
 بالقياس الى ذي المبدأ ومضاد للمغنى ^{لونه} تقابل ^{لونه} وذلك ان الحركة لا كانت هربا
 عن شئ اعم منها وعزته فالمبدأ والمغنى ان ازديا يكون مبدءا ومغنى بالفعول
 ان الحركة ان خلية وطبعها انتهت وابتدأت لك فيلزم ان يكون الحركة ان عيا
 فوس التبادلتان بعوة مهيبة الى الطرفين متضادان ضرورة ان مبدءاها لا يكون
 منتهى البتة كذا انتهى بما لا يكون مبدءا كالمستقيمة وان ازديا انتهت البتة ولم تقطع
 قبل وفرضت انها الى ما يمكن تمديد المستقيمة المذكورة هو منها ما كان سقولا ^{المعنى}
 مغريب لكن شئ حركة وهو من حيز النار فان هذه الحركة لو لم تقطع في ضره وجعلت
 الى المحيط كان منها مبدءا لا دلي كافي الصاعد والهابط بحيث ان يكون متضادا

وكذلك الحركة من المركز الى المقطع من المحيط يعني ان يكون متصادمة للحركة منه الى نقطة
اخرى متعاقبة ملاصقة وسيلوح انهما متصادمتان فلا شبهة انه تضاد في حركة المبدأ كما
عليه الجمهور وقال الامام الراسي في المباحث ان الصدين تحت ان يكون بينهما
غاية التباعد ولم يوجب في ثابتي الحركتي لان الصدين حركة واحدة حركة الارض
اكثر من الصدين صعود المبدأ عن المركز وسوطه عن المحيط وانما يعلم انه ايضا
محل مدغمته لان استقامته مثل التباعد ولو اوجب عدم التصادم لكي الحركة ان
الاستقامات متصادمتين الا اذا امتدتا الى المحيط والمركز وكلامهم يشهد بخلافه
لا يقتضي ان لا يكون غاية التباعد بين الحركتي فان التصادم الاطراف للبعدين
والمتناهية عند عدم مسدعية للتصادم لا يسجد ان يكون مقصوده وما ذكره المص
رح من ان حركة الارض من حرا اند وحركتها من المركز في غاية التباعد لان مبداءها
سفي الاخرى وذلك من مقدار الحركة الصدين مختلفا ثابتي الحركتي فان متناهيا وبعد
فالمبدأ مثل من حيث المبدأ والمنتهي وبعد ~~فهم~~ بعد كيف يكونان متصادمتين
وال المطلوب بها طوله واحدة متماثل فيه ومبنيان من وجه آخر وهو ان المبدأ ^{والمنتهي}
ليس حذرين في متناهيا وسوطا فان طرفا واحدا يمكن ان يكون مبداء ومنتهي الحركتين
او حركة واحدة كما في المستدسة وانما الصدين منهما اذا حقت مع احدا في المستقيمة
عينها ضرورة ان مبداءا يمكن ان يكون منتهي درج لا نقول ان مبداء القاعدة و
ان كان منتهي المبدأ لكن هذه المتناهية ليست متصادمة بالبعدين الاخرى المتعار
تلك الاخافة وتلك منطقتها ~~فهم~~ وتلك متقطعتان دورية لم في المباحث
ان تصاد الحركتي ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها لانه لو كان التصادم

متعلقا بما حصل التصادم والاعتماد وانما الاطراف لو كان ذلك كان
 بين الحركات الموجودة بحدوثها وليس التصادم لو كان بل متوجها لهما وكلامهم
 ثم ادنى فانه لا تعرض في المباحث العلمية ورضي لو كان التصادم المحصول
 يلزم ان لا يكون التصادم بين الحركات الموجودة تصادفاً المحصول انهم حققوا
 وليس انهم وارضح فلا يكون تصادفاً بين العارضين بل تصادفاً الحركتي حرم
 في الحركات ثابت بها في نفس معلول تصادفاً وهو العموم من كلام الامام و
 كلام الشيخ رضي نعم له در ظاهر ان التصادم بين كل شيئين قد يتغير معلول الشيء
 منفصل فهو شيئين للو ازم وذلك لما اذا رجعا الى وجوبهما تحت ثابتين للمسا
 كذلك تعلمت محو او لم يقصر ان تصادفاً في طرفي شيئين تصادفاً الحركتي وقد يكون
 الاول واضحاً ليتدل به على الثاني فهو واسطه في الاثبات والسر علم **قوله** وطبق
 قد علمت ان ذلك كالحركتي المتبادرتين الواحنتين على اوتار المحيط **بها**
 وبالمطو والمفطن به بان التصادم من تقارب تصادف البداية والنهاية في الاستقامة
 وهو كما توحيه التصادف في الصاعدة والهابطة بوجه في غيرهما على تلك الصفة و
 لعلمك تقطع ان القرب من المحيط والبعيد عنه يعزل عن ايراد التصادم فان
 التصادم كماله في الحركات القريبة منه لا في البعيد بل القرب البعيد على اوتار
 فيها الا ان يري دور الواسطة في الاثبات فانها قد يكون عامة وقد يكون خاصة
 ففي غير الصاعدة والهابطة تحالف الاطراف في جوارض الى تصادف الحركتين وفيها
 ذلك التحالف القرب البعيد **قوله** وليس تصادفاً محضاً بالصاعدة والهابطة بل
 قال السند قدس سره اشراف في شرح الموقف قد بينا لا تصادفاً في الحركات المستقيمة

الا اني انما اعمد في هذا على ما يتناول وقتلا مختلف المبدأ والمآل لا على النسبة
 ولا على عارض لا نرم بل يعلق ان صار احد المبدأ والمآل في الحركة والآخر في
 الحركة اخرى من هذا المبدأ الى ذلك المبدأ لم يكن متصادمة فلا بد ان لا تصاد من
 المبدأ ومن المستحيل لا بالذات ولا بالعرض فان قلت من معنى المبدأ
 المتقيد تصاد مني ذاتها تصاد كحسب العارض قلت لا شك ان يتوالت ^{التي} من
 لذتها متاخر عن وجود الحركة فلا يكون تصاد من المبدأ على الى اخر ما في
 الكتاب ويصح حاله باذنه المصروف ومنها شك هو ان متصادمة كل حركة
 معها ولها كالمعنى من الكتاب يقتضي ان يكون تلك الحركات متخلفة نوعا فان
 تصاد لا يكون الا انواع الحقيقة فالحركات الواقعة على الخطوط المستقيمة ^{بعضها}
 ولكن اذ انما اعني من جعل التماثل متخلفة لمبادئها فالتماثل مبادئها من حيث
 وبين شرفيات متخلفة او متماثلة والاول مستبعد جدا والثاني ايضا كذلك
 فان الحركة الواقعة على الخط الخارج من نقطة المقام الواحد منها على القوائم
 للشرقية او الغربية فاما كانت مماثلة لشرقية متماثلة اليها فقاطعة على التمام
 على السبيل فالحكم بما قلناه من دون الغربية بعيد عن ذلك فهي بالنسبة الى التمام
 مقاطعة لكسبتها السبيل الشرقية بعضها الى بعض وهو توجب ان يكون مماثلة لها
 نسبتها الى الغربية التي تقاطعها معها على الجواند كسبة الغربيات بعضها بعض
 فليكن ان يكون مماثلة لها (غير متقيد) ان يكون متخلفة لكل من القليلي وهو المستبعد
 فالنقار في الغربية يتلوا بوجوب التماثل فالاشياء ان الكل متخلفة والاول مستبعد
 غير مستند الى دليل ^{لأن} لان يعلق الحركة من حيث يتوالت من المعاني ان المصادمة

هي الابطال وهي مخالفة بالتنوع لا بالماهية ويجوز ان يكون متعلقة بنوعها
 وهي مخصوصة نوعية وان لم يكن متعلقة بنوعها من مفهوم الحركة المطلقة كيف
 ان الحركة الطبيعية الابطال متعلقة بالعلو وسفل المكان والحدود متعلقة بال
 تضاد الطبيعة مثل تضاد غريزة فمعلقها بالعلو وسفل ما هي طبيعة ثابتة او متغيرة
 ملقاة فلا تقيس سندها لسببها في الخارج عن حقيقة الحركة مع ان تضادها
 يورث تضادها ذاتيا فليجوز ان يكون تضادها متعلقا بعلو الحركة به انما هو موردنا ولا يتعد
 لكن ان نقول ان تضاد الحركة في المتبادر في المكان فليس تضاد الاطراف ولو كان
 بل لا بل ان حقيقة احداهما انما طلب الشيء حقيقة الاخرى انما طلبت غيره والتضاد
 بهذا الاعتبار في وعيها يكون الحركة من الصغر الى الخصر متضاد في الحركة من الخصر
 الى الصغر وان لم يكن تضاد متبادر في الحركة من سواد غير سواد الاطراف الى سوادها
 غير السواد الحق ولا يتطرق اليه ان البداية والنهاية متضادان كيف انها
 متضاد متبادر في وعيها فليجوز ان اعتبارها في مجتمعات في موضوع وكيفية لا يكون
 الا بالاضافة فلا يكون الموضوعات نوعين متضادين متضادين ان قلت لم يجوز
 ان يكون المطلقان متضادين متضادين وارجبها حيث مجتمعات في اعتبارها من ان
 سبب الحركة انما يكون متبادر في اولها في الاستدراك باعتبارها في قدرتها
 البقية الى الكتاب في تحت ان الحركة متعلقة بسببها المتبادر المتبادر في الاعراض بورتنا
 متضاد الموضوع فتش في واحد باعتبار آخر متضاد فلا تضاد بينهما لان من شرط تصور
 على موضوع واحد المتعاقبة في بعض الصور كما في المتبادر في المتبادر فان المتبادر في
 بلا تقيده حكمه فانظر ان لا تقيده بها متضاد في الموضوع فالذي هو في المتبادر

عرض له السأله كما في اسوداد واسباض ودر الحركة ودر سكون الالبوة ودر نبوة كالمسند
والضرورة وما شقوى به ما ذكره بعض حربه الاحقائي بالمهارة ان يعنى في دهر
المضايعى في التقويم وادالم يكونا مضايعى فاما مضايعى فاما يعنى الى الحركة
واحده ومبني لا اعتدلا يكونان نوعين فاما مضايعى من جهة ما ذكرنا فاما بعد فاما
محال وادالم يخرج خلاف عن الله وتعالى ان يقول ان الحركة مفقودة ان يتفعل عليها
الحق وادامه قوله اخرى سبب حقيقة الطلب بل هو من عوارضها فلا يورث
المضاد منه المضاد ثم في الحركة حتى يكونا مضايعى واما الجواب عنه ان الضرورة
شاهدة بان الحركة تنقسمها مصداق طلب شئ عن اخرى لا بعد فاما ان الزمان
حقيقة الكمية مع انه يقبض بمصداق التقدم ودر التاخر فاما شئ الطلب شئ وعنه
المضاد لا ينافي وجوده بل مضايعى زمان في الزمان ويرد انه ج يلزم ان يكون مضايعى
الاطراف لذاتها كما لو ادركت في الاسباض المحض وقلنا فاما مضايعى لطلب لاطل ان
احد الطرفين لشيء والاخرى ثارته وقد اتفق انهما المطلوب والمطلوب عليه
او بياضا واذلك الحركة تن اسوداد غير الطرف لو انقطع الى ما في طرف ثم
رجعت كما شئت مضايعى ولو امتدت الى الاسباض الحق فرجعت كما كان ذلك
المضاد مضايعى الاطراف بلعي وان شئ زمان استبدل الاطراف في كل مضاد
الحركات تلك مضايعى زمان في مستها وما ذكره في دعوى بعض السمع الى ان يبنى بالبرهان
فلما بل ان يقول فلما بل يكون الاطراف من حيث انها في غاية القرب والسعد
وقيل في المضاد فان الحركة ايضا عدة من حيث انها متعلقة بمبدأ ومشتق
في انفا من القرب والسعد كما في الحركة تن اسوداد واسباض الى الاسباض الحق

فان السواد والابيض وان لم يكونا مما يتعلق به الحركة فليس لهما متعلق بها
الحركة فليس لهما متعلق بها فليس لهما متعلق بها فليس لهما متعلق بها
انما هو من تلك الابدائية والنباتية والحيوانية والانسانية والارضية فليس لهما متعلق بها
اصدا كثيرة وفيه ان من الجائز ان يكون الحركات من المحيط الى المركز جميعها
السبوط والهابط التي هي نوع واحد وهي الحركة من المركز الى المحيط وذلك
الحركات افرادها ولا تضاد فيها كقولنا او ثلث ذلك بعدد في الضلع ان
يكون الحركات الواحدة من نحو ك احد في ارض او من نحو كات من مقدار
حركة واحدة السبوط والعقد والعقد ولا يذبح باسندة اشي في تضاد القوس
مع الوترية فان وجه القوسيات يحا قوا عدم حسيه وانما التزم ان وجهه هو
كلها حسيه فليس لهما متعلق بها ولا يجوز من قوا عدم الجواب ان قدم من السهم
اح السواد ان توافق الحركة لا يوجب اشي بالحركة فمن الجائز ان يتعاقب
الحركات ومع ذلك كون الحركات متصلة اذ كان اطر في متصلا واحدا ومع تحيز
ان يكون الهابط الى المركز ومنه الى المحيط متصلا ولا يعقل الاتصال بين مقدارين
فوجه السبوط سبب نوعه من القوة النوعية يصعد ولا يهبط لهما في التضاد
متميل عنه فلا حصار في المكان ومنه قسرا حركة جسم الى المركز فله الى المحيط ولا
في ان الحركة من قوة متحدة واحدة فحركة الى المركز فله الى المحيط متصلا واحدا
بالنقص والاتصال لك في التضاد فلو كان يصعد والهبوط متصلا للتضاد فلا
السبوط والهبوط اعدادا فردا لا حصار في موضع فله التضاد لهما اتصالا
بغير ان ينفصل ان لا يكون الهابط نوعين متعاقبين فانه لا اتصال في ان

مذاع المتخالف لانه على الحكم بتجارب الصاعدة والهابطة مخصوص
بلا نظام العلم



Delhi Arabic 1640

Arabic III

B

1/36